European University Institute

ROBERT SCHUMAN CENTRE FOR ADVANCED STUDIES

Middle East Directions

حروب الدّاخل

الديناميات المحلّيّة للنّزاعات في سوريا وليبيا

تحرير:

LUIGI NARBONE

لويجي ناربوني

AGNÈS FAVIER

أغنيس فافيير

VIRGINIE COLLOMBIER

فرجينيه كلومبية

نشر هذا العمل معهد الجامعة الأوروبيّة، مركز روبرت شومن للدّراسات العليا، برنامج مسارات الشّرق الأوسط.
(European University Institute, Robert Schuman Centre for Advanced Studies, Middle East Directions)

إنّ برنامج مسارات الشّرق الأوسط
(Middle East Directions Programme)

يشجّع ويدعم البحث التّخصّصيّ حول منطقة الشّرق الأوسط، من المغرب إلى إيران وتركيا وشبه الجزيرة العربيّة، بالتّعاون مع باحثين ومعاهد أبحاثٍ من المنطقة.
Via dei Roccettini, 9 – 50014 San Domenico di Fiesole (FI) – Italy

Website: http://middleeastdirections.eu

© European University Institute 2017

Editorial matter and selection © editors 2017

Chapters © authors individually 2017

doi:10.2870/623740

ISBN: 978-92-9084-484-6

يمكن تحميل هذا النّصّ لغاياتٍ بحثيّةٍ شخصيّةٍ فقط. إنّ أيّ نسخٍ لأغراضٍ أخرى، سواءٌ بشكلٍ مطبوعٍ أو إلكترونيّاً، يتطلّب موافقة الكاتب (أو الكتّاب) والمحرّر (أو المحرّرين). وفي حالة الاستشهاد أو الاقتباس، يجب وضع المرجع من خلال وضع الاسم الكامل للكاتب (أو الكتّاب) والمحرّر (أو المحرّرين) والعنوان والسّنة والنّاشر.

تمّت ترجمة هذا الكتاب الالكتروني من الانجليزية إلى العربية من قبل نيكولاس ابو مراد. ونشكر جورج فهمي ونادرة الشريف والزبير سالم وفيونا برسوم على مساهمتهما القيّمة لهذا المجهود

حروب الدّاخل
الديناميات المحلّيّة للنّزاعات في سوريا وليبيا

تحرير:
LUIGI NARBONE
لويجي ناربوني
AGNÈS FAVIER
أغنيس فافيير
VIRGINIE COLLOMBIER
فرجينيه كلومبية

فهرس المحتويات

- مقدّمة 1

لويجي ناربوني – الدّيناميّات المحلّيّة للنّزاعات في سوريا وليبيا

- الجزء الأوّل: الصّراع السّوريّ 3
  - جهاد يازجي – انهيار سوريا: التّأثيرات السّياسيّة والاقتصاديّة 4
  - أغنيس فافيير – ديناميات السّلطة المحلّيّة في المناطق السّوريّة الخاضعة لسيطرة المعارضة 9
  - دريوس الدّرويش – السّلطة المحلّيّة في منطقة الإدارة الذّاتيّة الدّيمقراطيّة الكرديّة في شمال سوريا 18
  - طوماس بييريت – الدّول الرّاعية والتّمرّد السّوريّ: حدود النّفوذ الخارجيّ 25

- الجزء الثّاني: الصّراع اللّيبيّ 33

  - فرجينيه كلومبية – الحوار والوساطة والمصالحة في صراعات ليبيا المحلّيّة 34
  - حمزة المؤدب – المهرّبون والقبائل والميليشيات: بروز القوّات المحلّيّة على منطقة الحدود اللّيبيّة – التّونسيّة 41
  - ماري فيتزجيرالد – الجهاديّة وعلاقتها بثقافة الشّباب وايديولوجيّتهم: قضيّة أنصار الشّريعة في ليبيا 47
  - سيف الدّين طرابلسي وفرجينيه كلومبية – الدّولة الإسلاميّة في ليبيا: الاستراتيجية والواقع على الأرض 52

- خلاصة 58

لويجي ناربوني وأغنيس فافيير وفرجينيه كلومبية – حروب الدّاخل:
ما هي العِبَر الّتي يمكن أخذها عند النّظر إلى الديناميات المحلّيّة للنّزاعات في سوريا وليبيا؟

مقدمة: الديناميات المحلية للنزاعات في سوريا وليبيا

(لويجي ناربوني)

تمرّ منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بتحولات عميقة. وقد اجتمعت التغيرات البنيوية الطويلة الأمد ذات الطابع الاجتماعي الاقتصادي والديموغرافي بالديناميات التي أطلقتها تغيير الأنظمة و/أو النزاعات المسلّحة التي أتت نتيجة لثورات سنة 2011، لتحدثا سويا اثار كبيرة على المستويات المحلية، والوطنية، والدولية.

فالنظام الذي كان سائدًا في المنطقة قبل 2011 لم يعد مقبولا، الأمر الذي أدّى إلى زيادة المواجهات الجيوسياسية وتكثيفها في ما بين القوى الإقليميّة والدوليّة، وعاظمت هذه الظاهرة من خطر قيام حالة من عدم الاستقرار تؤثر سلبيا على المنطقة وخارجها. وعلى المستوى الوطني، أدت التغيرات السياسية إلى حالة من عدم الاستقرار تفاقمت في بعض القضايا إلى صراع مسلح. ونتيجة لهذا كله، ثمّة إعادة تشكيل للتركيبة الإقليميّة والأوضاع الداخليّة لكلّ دول المنطقة وقد ظهرت خطوط تصدّع جديدة وتحالفات جديدة. وأصبحت الحدود نقاط اشتعال في خريطة المنطقة السياسية المتحوّلة، بسبب إعادة تفعيل التوتّر الحدوديّ، وانعدام سيطرة الدولة المركزيّة على المناطق الحدوديّة، وحتى بسبب إعادة النظر في الحدود الوطنيّة التي قامت بعد عصر الاستعمار (سوريا — العراق؛ ليبيا).

في المناطق التي تفاقمت فيها النزاعات إلى الصراع المسلّح، ظهرت أشكال جديدة للحكم محليّة، غالبًا على أساس السيطرة العسكريّة أو الانقسامات الإثنية أو الطائفيّة أو القبلية، التي فتت وحدة الأراضي الوطنيّة. وهذه الأشكال الجديدة للحكم تشكّل تهديدًا طويل الأمد أمام إعادة بسط السيادة الوطنيّة، وتزيد من الصعوبات المتصلة بإيجاد حلّ مقبول للأزمات. والمجموعات الجهادية تستغلّ هذه الأوضاع لتوسيع رقعة نشاطها، مهددة بذلك المنطقة برمّتها.

على هذه الخلفية، تشكل سوريا وليبيا منطقتين مهمتين للصراع ، وتمتد عواقب الصراع فيها لتشمل الشرق الأوسط وكذلك اوروبا.

إنّ الثمن البشريّ والاقتصاديّ لخمس سنوات من النزاع المسلّح في سوريا باهظ جدًا. وفق تقدير الأمم المتّحدة زاد عدد ضحايا هذا النزاع في سوريا على 400 ألف نسمة. وبحسب أبحاث المركز السوري لبحوث السياسات فإنّ البلد يواجه خسارة اقتصاديّة بنسبة 468 % من إجمالي الناتج المحليّ، ونسبة بطالة تتخطى 52 %. في نهاية 2015، بلغت نسبة النازحين 45% من السكان. وثمّة 6.4 مليون سوري يعيشون في حالة من النزوح الداخليّ المستمرّ.[1]

غير أنّ نتائج الصراع السوري تجاوزت حدود البلد. فقد دفعت الحرب الأهلية بأكثر من 4.5 مليون نسمة إلى الهرب إلى البلدان المجاورة كلبنان، والأردن، وتركيا، ومما نتج عنه زعزعة للاستقرار في هذه البلدان على المستوى السياسيّ وعلى مستوى نسيجها الاجتماعيّ وبنيتها الاقتصاديّة. وقد تسرّب تدفّق اللاجئين السوريين إلى أوروبا، الأمر الذي خلق أكبر أزمة لاجئين منذ الحرب العالميّة الثانية، والذي وضع على المحكّ التضامن بين بلدان الاتحاد الأوروبيّ.

أمّا في ليبيا، فقد أدّى سقوط نظام معمر القذّافي إلى التفتّت العميق للأراضي الليبيّة، وإلى انقسام بين معسكرين متنافسين، وأيضا إلى عدة نزاعات محدودة النطاق تختلف في شدتها من منطقة لأخرى وتستعر على مدى البلاد. وتسبّب عجز القوى السياسيّة عن تحقيق انتقال جديّ للسلطة في نشوء مواجهة مسلّحة بين القوى المتنافسة على السلطة وعلى موارد البلاد. وتأجّجت حدّة النزاع بتدفّق غير مضبوط للمهاجرين وكل أنواع التهريب، والأرجح أن تتسبب هاتان الظاهرتان مستقبلا في تفاقم حالة عدم الاستقرار في ليبيا . إنّ محاولات تنظيم الدولة الإسلاميّة (داعش) في تعزيز حضوره في ليبيا تعد هي الأخرى مدعاة للقلق، وقد يكون لتعزيز هذا الحضور آثار سلبية على البلدان المجاورة، وتهديدات مهمّة لأمن أوروبا.

1 المركز السوري لبحوث السياسات، "مواجهة التشظي. تقرير تأثير الأزمة السورية"، تقرير فصلي (2015)، شباط/فبراير 2016.

قد وضعت أزمة الهجرة المستمرّة والهجمات الإرهابيّة على أوروبا مسألتي اللاجئين والتطرّف الجهاديّ في دائرة الضوء. ويبدو أنّ هذين الموضوعين متصلان اتصالاً وثيقًا بالتطورات الأخيرة والعنف المستمرّ في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. من هنا فإنّ هذه النزاعات الإقليميّة قد جذبت الاهتمام المتزايد للمحلّلين الغربيين والأوروبيين.

يثير هذان الموضوعان – الحرب السوريّة والصراع المعقّد في ليبيا — الكثير من النقاش. ويتركّز معظم التحليلات على المبررات الجيوستراتيجيّة والجيوسياسيّة وآثارها، أو على التفسيرات الإيديولوجيّة والدينيّة، أو على العمليات الدبلوماسيّة على المستوى الوطنيّ، أو على دور الفاعلين الدوليين ، أو على التطورات العسكرية المستمرّة على الأرض. وغالبًا ما يقال إنّ درجة التفتت على مستوى أراضي الوطن، وأهميّة الانقسامات المناطقيّة والقبليّة في ليبيا، والانقسامات الإثنية والطائفية في سوريا، تحتّم علينا أن ندخل الفاعلين المحليين ليلعبوا دورًا محوريًا في إيجاد حلّ مستدام للصراعات. ولكن في الواقع، نرى عموما إهمال هذه الديناميات المحليّة المعقدة أو تجاهلها، وذلك لأنّ المعلومات حول الفاعلين المحليين والمشاهد المحليّة المتعدّدة الأشكال والسريعة التغير، من الصعب جمعها، خاصةً مع استحالة العمل البحثي الميداني في المناطق التي تمزّقها الحرب على معظم الباحثين.

إنّ هذا الكتاب الإلكترونيّ – حروب الداخل: الديناميّات المحليّة للنزاع في سوريا وليبيا — يهدف إلى الإسهام في فهم بعض الديناميات المحليّة في النزاعين السوريّ والليبيّ التي لم يبحث فيها بعد بما يكفي. وإنه نتاج نقاشين مع مجموعة من المتخصصين خلال الاجتماع البحثيّ الذي تمّ في افتتاح مركز روبيرت شومان للدراسات العليا وبرنامج ”مسارات الشرق الأوسط “، في المعهد الأوروبي الجامعيّ، في فلورنسا في 10 – 11 آذار/مارس، 2016.

الهدف من هذا الكتاب الإلكترونيّ أن يقدم سردا جديدا لهذه الصراعات يلقي الضوء على الأبعاد المحليّة وذلك بإمعان النظر في التحولات الاجتماعيّة والسياسيّة والاقتصاديّة والدينيّة التي أتت نتيجة للثورات والنزاعات المسلّحة التي تلتها. ولا يمكننا إطلاق عمليّة شاملة وجدية لحلّ النزاعات وللإعداد للمرحلة الانتقالية ما بعد النزاعات إلا بالفهم الصحيح لهذه الديناميّات.

ففي ما يختصّ بسوريا، فالكتاب يبحث في مسائل مثل الاثار السّياسيّة والاقتصاديّة للصراع في سوريا؛ وديناميات الاشكال المختلفة للسلطة المحلّيّة في المناطق الخاضعة للمعارضة وللأكراد؛ وحدود التّأثير الخارجيّ على نجاح المجموعات المسلّحة في صراع يعتبره البعض حربا بالوكالة بين القوى الخارجيّة. أمّا في ما يخصّ ليبيا، فيركّز الكتاب على دراسة حالةٍ من الحوار والوساطة والمصالحة على المستوى المحلي، وتفاعل هذه الحالة مع التطورات السّياسية والعسكرية على المستوى الوطني؛ ودور الفاعلين المحلّيّين المنخرطين في التّهريب في المناطق الحدوديّة، وتطور المساحات الاقتصاديّة عبر الحدود والبعد السّياسيّ لهذه الظاهرة؛ ودور ثقافة الشّباب في نموّ الفكر الجهادي؛ وأخيراً استرتيجيّة تنظيم الدّولة الإسلاميّة للتغلغل في المجتمع الليبي والواقع على الأرض. وتسعى المقالات المختلفة لترجمة نتائج البحث القائم على عملٍ ميدانيٍّ إلى توصياتٍ سياسيّةٍ بلغةٍ يمكن أن تكون ذات فائدةٍ لصناع السّياسات.

إنّ مؤتمر أبحاث برنامج مسارات الشّرق الأوسط (The Middle East Directions Research Meeting) تحت عنوان: ”إعادة التّفكير في الشّرق الأوسط: التّحوّلات والتّدفّقات وال(لا)نظامية (Rethinking the Middle East: Transformations, Flows and (Dis)orders) جمع أكثر من أربعين مشاركا من بينهم باحثون وصناع سياسات ونشطاء يعملون على منطقة الشّرق الأوسط وشمال أفريقيا. وكان هذا الحدث الافتتاحيّ للبرنامج الجديد في مركز روبرت شومن للدّراسات العليا ألا وهو برنامج مسارات الشرق الأوسط. ويطمح هذا البرنامج إلى أن يصبح مرجعاً للباحثين حول منطقة الشّرق الأوسط وشمال أفريقيا. كما أنّه سيدعم التّبادل والتّعاون الطّويل الأمد بين الباحثين والنّشطاء من شاطئَيْ البحر الأبيض المتوسّط، مشدّداً على النّتائج العمليّة بهدف وضع تحليلاتٍ أكاديميّةٍ ذات فائدة جدية لصناع السّياسيّات. والهدف الرّئيسيّ لهذا البرنامج هو تحفيز محاور وحلول جديدةٍ للمشاكل الكثيرة الّتي تؤثّر على المنطقة، وتمتد اثارها لتشمل أوروبا أيضا.

الجزء الأوّل: الصّراع السّوريّ

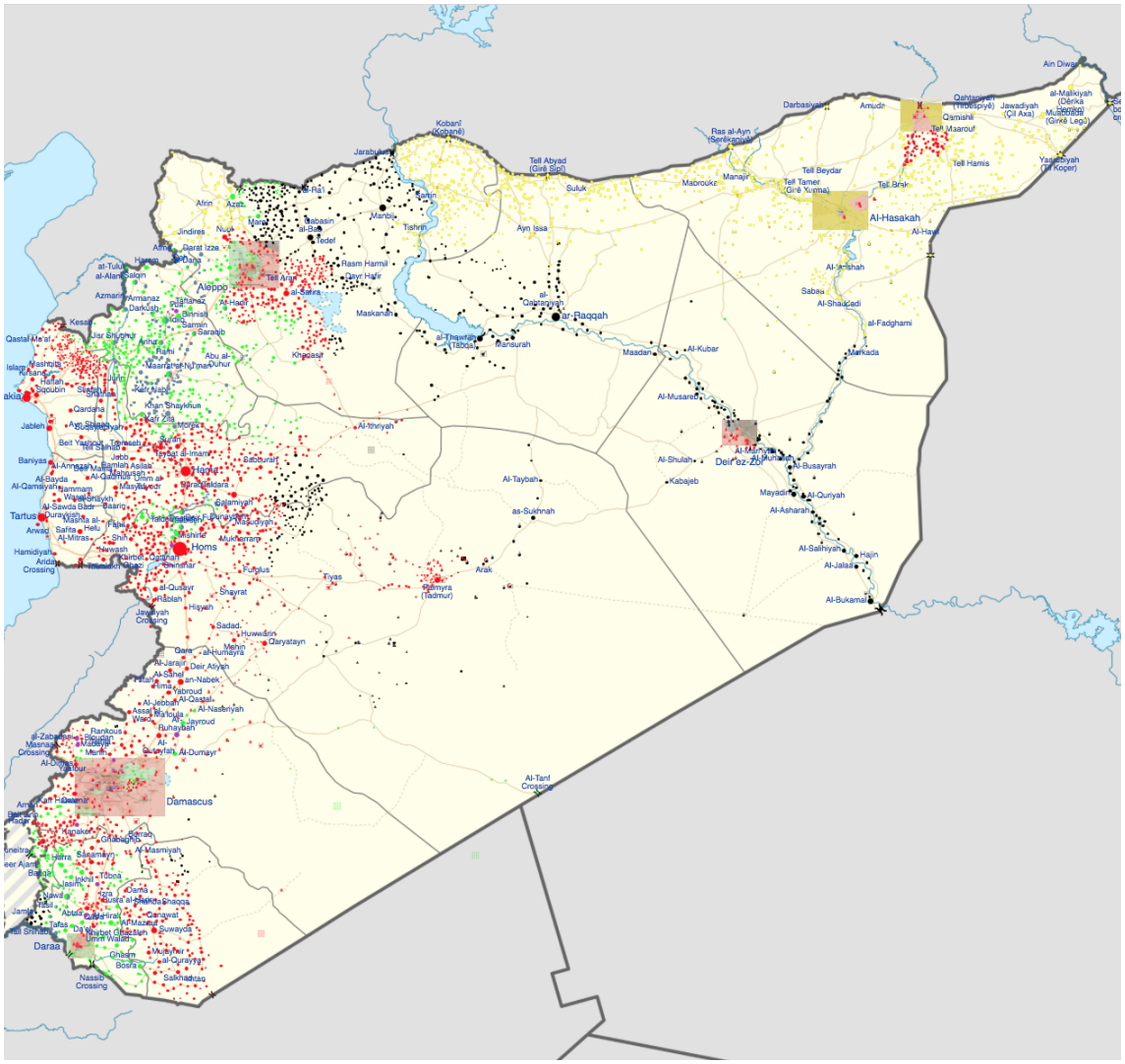

Source: “Wikimedia Commons”

انهيار سوريا: التّأثيرات السّياسيّة والاقتصاديّة

(جهاد يازجي)

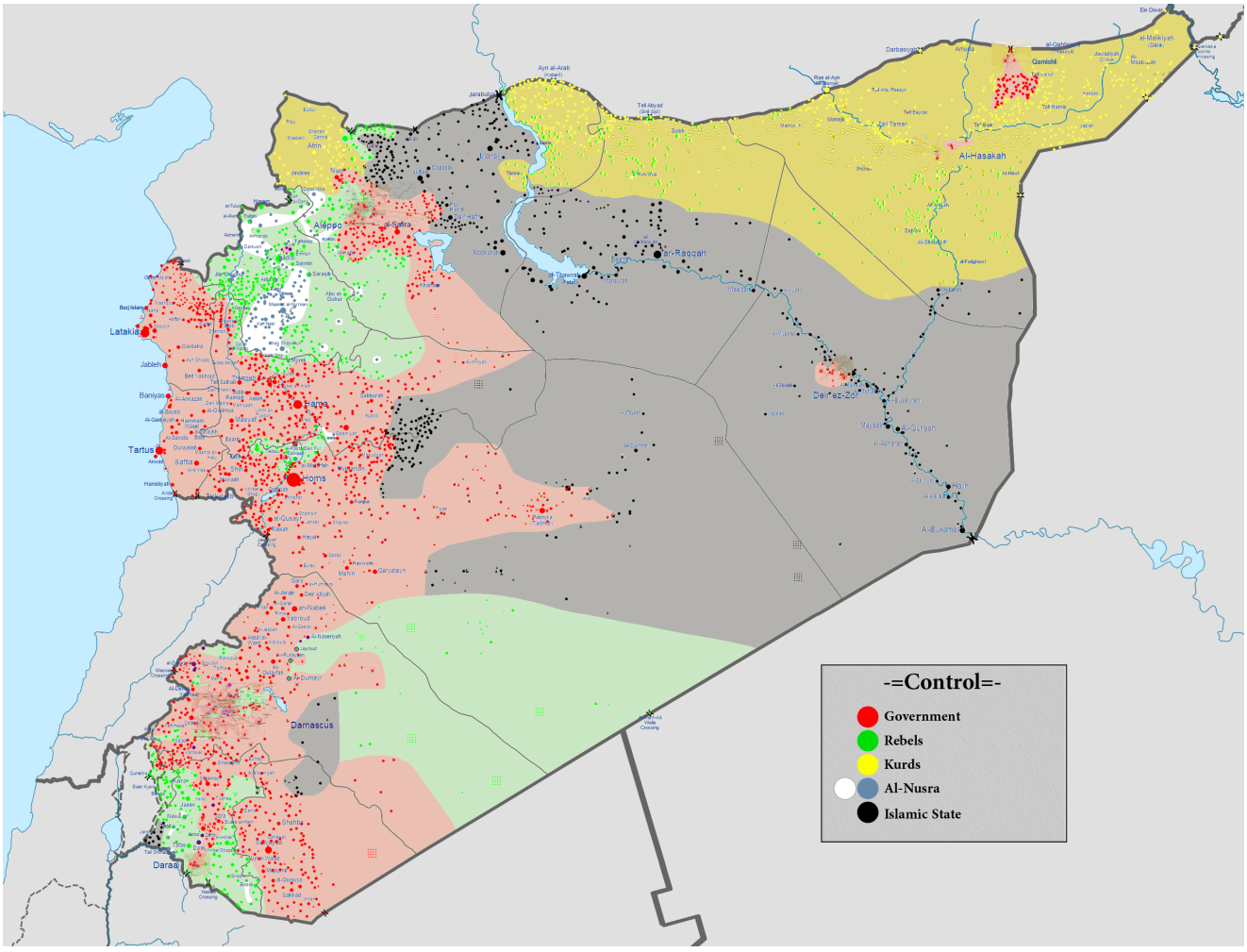

Source: "Wikimedia Commons"

مقدّمة

تُقسَّم سوريا تحتَ الحربِ إلى أربعَ مَناطق أساسية، يُسيطر عليها بالترتيبِ النظام تنظيمُ الدولةِ الإسلاميّة، الفصائلُ الكردية، وفصائلُ المعارضة المختلِفة. تتواجدُ تشكيلةٌ متنوِّعةٌ من الإداراتِ المحلِّيَّة المستقلَّة كما انتقلَت الحركةُ الاقتِصادية بمعظمِها إلى المنطقةِ الساحلية. ذلك هو الوضعُ ومترتِّباتُه الذي يتوجَّبُ مواجهتَه ما إن يَنتهي النزاع.

الخلفية

قبلَ الانتِفاضة، ومن وجهةِ نظرٍ اجتماعيَّةٍ واقتصاديَّةٍ، كان يمكنُ تقسيمُ سوريا إلى منطِقتين. كان غرب البلاد، الذي يَضمُّ مِحورَ دمشق ـ حلب والمدنَ الرئيسيَّةَ الكبرى والمِنطقةَ الساحليّة، القسمَ الأكثرَ نُموّاً، في حين أنَّ الجنوبَ (مناطقَ درعا حيث اندلَعت الانتِفاضة، والقنَيطِرة والسوَيْداء) والشرقَ

(دير الزور والحَسَكة والرقَّة) كانَ أكثر إهمالاً، بحسبِ المؤشِّراتِ الاجتماعيَّةِ والاقتِصاديَّة. إلّا أنَّ ذلك المشهد كان يضمُّ بعضَ الاستِثناءات: فمحافظةُ إدلب كانَت تُعدُّ من بينِ الأفقرَ في البلاد (وهي محافظةٌ ذاتُ أغلبيّةٍ ريفيّةٍ فُصِلت عن حلب عام 1958 بهدفِ إضعافِ عاصمةِ الشمال وثاني أكبرَ مدنِ البلاد)، بالتوازي مع ضعفِ مستَويات التنميةِ الاقتِصادية والاجتِماعيَّةِ في الريف الحلبي، ما أنتجَ شرخاً صارخاً بين المدينةِ والريفِ في حلب، الأعمق على المستوى الوطنيّ.

في الوقتِ نفسه، نجد أنَّ المحافظاتِ الشرقيَّةَ هي الأغنى من حيثُ الموارِدِ الطبيعية، فالنفطُ يُستخرَجُ من حقولٍ حولَ الرقَّة ودير الزور وعندَ الحدودِ الشماليَّةِ الشرقيَّةِ مع العراق. إضافةً الى أنَّ القمحَ والشعيرَ والقطنَ (وهي ثلاثُ زراعاتٍ استراتيجيَّة) كانت تُزرَعُ في هذه المناطقِ الغنيَّةِ أيضاً بالموارِدِ المعدنيَّةِ بفضلِ مياهِ الفراتِ الذي يَنزلُ من تركيا ويَسقي العراقَ بعدَما يعبُر سوريا. إلّا أنَّ المناطقَ الغنيَّةَ بالموارِدِ الطبيعيَّةِ لم تكن تجني، بالنتيجة، سوى ربحٍ محدودٍ من أرضِها، وهو وضعٌ سائدٌ في عددٍ من الدولِ النامية. كانَت سوريا إلى جانبِ ذلك محكومةً من دولةٍ مركزيَّةٍ قويَّة نسبيّا. فقد كانت المؤسَّسات المنتشِرةُ في أنحاءِ البلادِ ناشطة، وكانت الحكومةُ تواصِلُ تقديمَ خدماتِها (المدارس، التعليم...)، وتُواصلُ الاستِثمارَ في البنيَةِ التحتيَّة وتُحدِّد أسعارَ بعضِ الموادِّ الاستِهلاكيَّة (خبز، مازوت...)، وتستمِرُّ في الانتاجِ (إنتاج موادَّ زراعيَّة، كهرباء، قروضٍ بنكيّة). كما كانَت المشغِّلَ الرئيسيَّ في المناطقِ الأقلَّ تنمية، ويعودُ سببُ ذلك جزئياً إلى ضعفِ مستوى الاستِثمارات الخاصة.

لكنَ العقدَ الأوَّلَ من حكمِ بشار الأسد، خاصَّةً بعد سنة 2005، شهدَ تراجُعاً مَلحوظاً في دورِ الدولة. فقد كانَ الاستثمارُ العموميُّ في انخفاض، كما خُفّض الدعمُ عن الجزءِ الأكبرَ من السلعِ والخدمات. وتمحوَرَت السياساتُ الاقتصاديَّةُ للحكومةِ أكثرَ فأكثرَ حولَ قطاعِ الخدماتِ ولصالحِ التجمُّعات المُدُنيَّةِ الكبرى، وذلك على حسابِ الضواحي والأرياف، وبصفةٍ أشملَ، على حسابِ المناطقِ النائيَة من البلاد.

وفي عمليَّةِ قطعٍ مع السياسات السابقة للحكومات البعثية، نُقلَت مسؤوليَّةُ التنميةِ في تلكَ المناطقِ المهمَلةِ إلى القطاعِ الخاصِّ، الذي حظِيَت شركاتُه في المناطقِ النائيَة من البلادِ بضرائبَ أقلَّ وبأنظمةٍ أكثرَ مرونةً بهدفِ تشجيعِ الاستِثمار. لكن الاستِثماراتِ تعثَّرت في تلك المناطقِ الأشدَّ فقراً في غيابِ إرادةٍ سياسيَّةٍ قويَّة. ولا يعودُ السببُ في ذلك إلى أنَّ السلطاتِ لم تُدرِكْ أوْجُهَ القصورِ وضرورةَ معالجتِها، بل لأنَّ إدراكَها للأمورِ جاءَ متأخِّراً.

في بدايةِ شهرِ آذار/مارس 2011، أي بعدَ أسابيعَ فقط من بدايةِ الانتِفاضات في تونس ومصر، وقبلَ بضعةِ أيامٍ من بدايةِ الانتِفاضة في سوريا، توجَّهَ بشار الأسد على عُجالَةٍ إلى محافظةِ الحسكةِ في الشمال الشرقيِّ للبلاد، بهدفِ إعلانِ إطلاقِ مشروعِ تحويلِ نهرِ الفرات، وهو استِثمار تأخَّرَ لأكثرَ من ثلاثةِ عقود، قدّرت تكلفتُه بثلاثةِ مليارِ دولار، ويهدفُ إلى ريِّ مساحاتٍ شاسعةٍ من الأراضي ولتنمِيَةِ الانتاجِ الزراعيِّ ولخلقِ فرصَ عملٍ لآلافِ الأشخاص.

الصراع يدمر الوضع الراهن ويقسّم البلاد إلى أربعة مناطق أساسية

في عامِ 2016، لم تعد الآثارُ المدمّرةُ للحرب على الاقتِصادِ وعلى حياةِ السوريّين بحاجةٍ لإثبات، فالأرقامُ تتكلَّم بنفسِها. بحسبِ آخرِ تقريرٍ مَنشورٍ في أواخرِ عامِ 2015 من قِبلِ خبراءِ "المركزِ السوريِّ لبحوثِ السياسات"، فقد ألحقَ النزاعُ، حتى نهايةِ العامِ الماضي، خسائرَ اقتصاديَّةً تقاربُ 255 مليار دولار، وكان الناتجُ المحليُّ الإجماليُّ يعادلُ أقلَّ من نصفِ قيمتِه عام 2010، كما ارتفعَت البطالةُ إلى أكثرَ من 50%، وطالَ الفقرُ أكثرَ من 85% من السكّان. وبسببِ فَرارِ رؤوسِ الأموالِ وانخفاضِ احتياطات البنكِ المركزيِّ وعجزِ الميزانِ التجاري، تراجعَت الليرةُ السوريَّةُ إلى مستوَياتٍ متدنيّةٍ ولم تعد تبلغُ قيمتُها اليومَ سوى عِشرِ قيمتِها عشيَّةَ النزاعِ ليتمَّ تبادلُها بمعدَّلِ 600 أو 700 ليرة سوريَّة للدولار الواحِد.

ربعة مناطق متميزة

إضافَةً إلى ما تقدّم، يبدو التأثيرُ المهمُّ والدائمُ للحرب هو

تجزئةُ البلد، على الأقلِّ إلى أربعَ مناطقَ بيّنة:

– الأولى تحت سيطرةِ النظام، وتتمثَّلُ في جانبٍ كبيرٍ منها في الجزءِ الغربيِّ، الأكثرَ نموّاً والذي أشرنا إليهِ أعلاه، أي المنطقةِ الساحليَّةِ ومحورِ دمشق ـ حلب الأساسي، باستِثناءِ بعضِ المناطقِ الريفيَّةِ والضواحي والمناطقِ المحيطةِ بنصفِ مدينةِ حلب الواقعةِ في معظمِها بأيدي المعارضةِ وإلى حدٍّ أقلَّ بأيدي جبهةِ النصرة (فرعِ تنظيمِ القاعدةِ في سوريا). أما حلب المدينة، فهي تحتَ سيطرةِ النظامِ في جانبِها الأكبر (الغرب)، وتحتَ سيطرةِ المتمرِّدين في جزئها الشرقي.

– الثانيةُ في شرقِ البلاد، ويسيطرُ عليها تنظيمُ الدولةِ الاسلامية، على طولِ نهرِ الفرات، ممّا يعني إجمالاً مناطقَ العشائرِ العربيَّةِ المرتبِطةِ تاريخيّاً بالعراق، وحولَ حقولِ النفطِ في ديرِ الزورِ والرقَّة، معقلِ التنظيمِ في سوريا.

– منطقةُ ثالثةٌ كرديّةٌ تمتدُّ من شمالِ شرقِ البلادِ وفي جيبٍ يقعُ غربَ حلب، وتقعُ تحت هيمنةِ حزبِ الاتِّحادِ الديموقراطيِّ (الفرع السوريِّ لحزبِ العمالِ الكردستاني). حيث يُعدُّ كردُ سوريا غالبيَّةً في هذه المناطقِ أو يشكِّلون على الأقلِّ أكبرَ أقليّة. لكنَّ تلكَ المناطقَ ليست الوحيدةَ التي يتواجدُ فيها الكردُ بكثافةٍ، اذ يوجدُ مئاتُ الآلافِ من هذه الفئةِ من غير العرب في كلٍّ من مدينتَيْ حلَب ودمشق.

– وأخيراً، منطقةٌ رابعةٌ تسيطِرُ عليها مَجموعاتٌ مختلِفة، إضافةً الى جبهةِ النصرة. ومناطقُ المعارضةِ هذه (الجيشِ السوريِّ الحرَّ ومجموعاتٍ أخرى من المتمرِّدين) مجزَّئةٌ ولا تملكُ تواصُلاً جُغرافيًّا، على عكسِ المناطقِ الثلاثة الأخرى

المناطقُ الثلاثةُ الأخيرةُ هي الأقلُّ تنميَةً في جنوبِ وشرقِ سوريا.

المناطق تحت سيطرة النظام

رغم أنَّ هذه المناطقَ أقلُّ دماراً من باقي البلاد، وعلى الرغمِ من استقرارِها الظاهري، فإنَّها وبسببِ وزنِها، قد شهدَت تحوّلاتٍ أثّرت بعمقٍ على النسيجِ الاقتِصاديِّ والاجتِماعيِّ والسياسيِّ لسوريا.في هذا الجزءِ حيثُ مازالَ يعيشُ ثُلثا السكان، يقامُ حاليًّا توازنٌ جديد. فمحورُ دمشق ـ حلب، الذي يُشكّل العمودَ الفقريَّ للبلاد، قد أُضعِفَ بصفةٍ خاصَّةٍ بسببِ التدميرِ الماديِّ لمدينةِ حمص (ثالث مدن البلاد) ونصفِ مدينةِ حلب وضواحي مدينةِ دمشق، وبفعلِ هروبِ المستثمِرين والطبقاتِ المتوسِّطةِ، الى جانبِ ضعفِ دورِ الدولةِ ومؤسَّساتها.

وينتقلُ الاستِثمارُ الخاصُّ والعامُّ (أو ما تبقّى منه، بما أنَّ المستَوَياتِ الحاليَّةَ ليست إلّا جزءاً بسيطًا ممّا كانت عليهِ قبل النزاع) نحوَ المِنطقةِ الساحليَّةِ التي تُعتَبرُ آمنةً ومحميّة. ففي 2015 على سبيلِ المثال، تمركزَت 32% من الاستِثماراتِ الخاصَّةِ المرخَّصةِ من هيئةِ الاستِثمار السوريَّةِ (هيئةٌ حكوميَّة) في محافظَتَيْ طرطوس واللاذقيَّة (الميناءَيْن الرئيسيَّين في البلاد)، فيما لم تَستَوْعب محافظتا دمشق وحلب سوى 27% فقط. وللمقارنة، كانت هاتان الأخيرتان تجتذبان في 2010 حوالي 40,5% من المشاريعِ المعتمَدة من قِبلِ هيئةِ الاستِثمارِ، مقابلَ 4,5% لطرطوس واللاذقيّة. كما تضاعفَ في طرطوس خلالَ العامِ الماضي عددُ مشاريعِ المؤسَّساتِ الصغيرة، إذ أنشئت 1.752 شركةً جديدةً في هذه المحافظةِ في 2015، مقابلَ 867 في العام السابق. وقد انتقلَ عدد الشركاتِ المساهِمة من 119 في 2014 إلى 251 في 2015.

تنجذِبُ رؤوسُ الأموال الخاصَّة بشكلٍ طبيعيٍّ إلى الأمنِ السائدِ في المِنطقةِ الساحليّة، بالأخصِّ في محافظةِ طرطوس، وهي الأكثرُ هدوءًا منذ بدءِ الانتِفاضة. يضافُ إلى ذلكَ حركةِ السكّان الفارّين من مناطقَ أخرى من البلاد والتي ترافَقت مع تدفُّق المستثمِرين الحريصين على وضعِ رؤوسِ أموالِهم في منطقةٍ تَشهدُ ارتفاعا نسبيًّا في الطلبِ على البضائع. وبهذا، يعكسُ التغييرُ لصالحِ المنطقةِ الساحليَّةِ مُعطىً ديمغرافيًّا جديدًا إذ لم يَعدْ العلويّون يشكِّلون أغلبيَّةِ سكّانِ هذه المِنطقةِ كما في السابق.

ويأتي نقلُ الاستِثمارات العامّةِ الى المِنطقة الساحليّة، إلى حدٍّ كبير، نتيجةً لسياسةِ النظامِ الرامِيَةِ الى إرضاءِ ”زبائنِه“. وأعلنَ رئيسُ مجلسِ الوزراء وائل الحلقي في خريفِ 2015 إطلاقَ استِثماراتٍ عامَّةٍ يبلغُ مجموعُها 30 مليارَ ليرةٍ سوريّة في محافظتَيِ اللاذقيَّة وطرطوس، وقد أحدثَت لها وسائلُ الإعلامِ الرسميَّةِ صدىً كبيرا. في نفسِ الوقت، لم تُخصِّص

الحكومةُ سوى مبلغ 500 مليون ليرةٍ سوريَّةٍ لمدينةِ حلب، القلبِ الصناعيِّ والتجاريِّ للبلادِ سابقا.

غادرَ رجالُ الأعمالِ والمستَثمرون التقليديّون البلادَ بكثرة، واستقرّوا في أنحاءٍ أخرى من العالم، وقد تمَّ تعويضُهم بآخرين بَنَوْا ثرواتِهم على نشاطاتٍ مرتبطةٍ بحالةِ الحرب. مثالاً على ذلك، اتَّضحَ هذا التغييرُ من خلالِ انتخاباتِ غرفِ التجارةِ في دمشق وحلب في نهاية 2014. ففي حلب، كان عشرةٌ من أصلِ اثنَيْ عشرَ عُضواً في مجلسِ الادارة وافدين جدداً غيرَ معروفين قبلَ الانتفاضة، وفي دمشق كان سبعةٌ من أصلِ اثني عشر عُضواً في نفس الوضع.

تَستمرُّ المناطقُ الساحليَةُ في الحفاظِ على صلاتٍ وثيقةٍ بدمشق وبالحكومة المركزيَّةِ بفضلِ جهازِ الدولة، ولا تزالُ غالبيَّةٌ من العلويّينَ في سنِّ العملِ تعمَلُ في القطاعاتِ المدنيَّةِ والعسكريَّةِ للدولة التي لطالَما كانَت تشكِّلُ مَصدراً للعملِ لهذه الطائفة. وقد تعزَّز هذا الدورُ مع الحربِ والانكِماش الاقتصادي. ويُعتبرُ هذا الاعتِمادُ الكبيرُ من الطائفةِ العلويَّةِ على الدولةِ المركزيَّةِ عاملاً مُهمًّا ضدَّ حكمٍ ذاتيٍّ مُمكنٍ للمِنطقةِ الساحليَّةِ، مما يُفسّرُ أهميَّةَ السيطرةِ من دمشق.

المناطق الخارجة عن سيطرة النظام

بالنسبةِ للمناطقِ الخارجةِ عن سيطرةِ قِوى النظام، وبعضُها منذُ أكثرِ من ثلاثِ سنوات، فقد اضطرَّت إلى التأقلُمِ مع الوضع الجديدِ وإلى إنشاءِ مؤسَّساتٍ وشكلٍ من أشكالِ الحكم، لا سيَّما وأنّ مراكزَ ووسائطَ الانتاجِ قد دمّرت، فيما رحلَ رجالُ الأعمالِ وفُكِّكت شبكاتُ النقلِ والتجارة، وقد جاءَ هذا الدمارُ بعدَ عشراتِ السنينِ من التخلف. وتَحظى المؤسّسات الجديدة المقامَةُ لتعويضِ غيابِ الدولةِ والفراغِ الذي خَلفَه تدميرُ اقتِصادِ ما قبلَ الحربِ في أحيانٍ كثيرة (وليس دائماً) بشرعيَّةٍ أكبرَ من الحكومةِ عندَ السكّان المحليّين، ولأسبابٍ عدّة:

–عددٌ من المؤسَّساتِ منتخَب، لاسيّما في المناطقِ التي استقرَّت فيها المعارضة، وذلك على الرغمِ من الشوائب التي اتَّسمت بها العمليّاتُ الانتخابيّة في أحيانٍ كثيرة.

–تُدار المؤسَّساتُ من قبل محلِّيّين، وعددٌ كبيرٌ من هؤلاء كان قد عملَ وناضل للدفاعِ عن مجتمعِه من النظام.

–هيَ جزءٌ من مشروعٍ سياسيٍّ أكثرَ طموحاً ومقبولٌ من قِبلِ السكّان (الأكراد، المعارضة).

في الواقع، تتنافسُ هذه المؤسَّساتُ في ما بينها ومع مؤسَّساتُ الحكومة، لنجدَ إداراتٍ محلِّيَّة تَعتبر نفسَها ـ أو تدَّعي ـ أنَّها الحكومة، بما يتبعُ ذلك من وجودِ أربعةِ برامجَ تعليميَّةٍ على الأقلّ، وثلاثُ عملات مَتداوَلة كوسيلةِ تبادل. وهكذا، يُرخِّصُ الكردُ لمشاريعَ استثمارية، وقد سنَّوا خلال العامَين الماضِيَين عشراتِ القوانينِ الهادفةِ لتنظيمِ الحياةِ في مناطقِهم. كما يَفرضُ تنظيمُ الدولةِ الاسلاميَّةِ ضرائبَ ويسمحُ باستثماراتٍ وله قوَّة شُرطةٍ خاصَّةٌ به. ولمناطقِ المعارَضة مجالسُ محليّةٌ لكلِّ ما يهمُّ إدارةَ الحياة اليومية. وتتألّف الحكومةُ المؤقَّتةُ للمعارضةِ من عدّة وَزارات، كما أُنشِئت هيئاتٌ مُكلّفة بتوزيعِ القمحِ والخبزِ وإدارةِ المستشفَياتِ وتوزيعِ المساعَداتِ داخلَ البلاد.

ولا تنفكُّ نفقاتُ هذه السلطاتِ الجديدةِ عن الازدِياد. إذ يقدِّر خبراءُ "المركزِ السوريِّ لبحوثِ السياسات" أنَّ مجموعَ النفقات "العموميَّة" لمناطقِ المعارَضة مُجتمِعة، لتنظيمِ الدولةِ الاسلاميّة والكرد، أي المؤسَّساتِ المتمركِزة في هذه المناطق، تعادلُ حالياً 13,2% من الناتجِ المحليِّ الإجماليِّ السوريِّ في 2015، مقابلَ 31,6% في مناطق النظام. وهذا يعني أن النفقاتِ "العموميَّة" في المناطقِ غير التابعةِ للحكومةِ تشكّل حاليًّا أكثرَ من ثُلثِ النفقاتِ العموميّة، ممّا يبيّنُ المكانةَ المهمَّةَ التي تَحظى بها أكثرَ فأكثرَ هذه المؤسَّساتُ الجديدةُ المنشأةُ في أنحاءِ البلادِ المقطّعةِ لتحلّ محلَّ الدولة.

الاستنتاجات والتوصيات: تناول ثلاث قضايا مُتعلّقة بانهيار البلاد

لا شكَّ أنّ "استقرارَ" الحدودِ الداخليَّةِ لسوريا خلالَ الأعوامِ الثلاثةِ الماضيَةِ وترسيخَ المؤسَّساتِ الذاتية المقامة حديثاً، بالإضافة السلطاتِ الجديدةِ للفاعلين الجدد، أمورٌ ستشكِّلُ تحدِّياتٍ خطيرةً في نهاية الصراع، ويجب مواجهتُها. يَرتبط أحدُ هذه التحدِّيات باللامركزيّة. على خلافِ المسألةِ الكرديّة، التي

سيتطلَّب حلُّها درجةً متقدِّمةً من الحكمِ الذاتي، فاللامركزيّة تقدّمُ أحدَ الخياراتِ القليلةِ التي قد تؤمن نقطةَ لقاءٍ بين القوى المختلفةِ المنبثقةِ من الصراع. وفعلاً، تجدُ نداءاتٌ لحكمٍ محليٍّ أكبرَ صداها في أنحاءِ سوريا؛ وإحدى أهمِّ الصعوباتِ التي تمنعُ توحُّدَ المعارضةِ هي بالتحديد الشعورُ القويُّ بالاستقلاليَّةِ والذي تطوّرَ ضمنَ مختلفِ مجموعاتِ البلاد. وقد عكسَ الصراعُ أيضاً درجةَ الارتيابِ الذي كُبتَ طويلا، بين المدن، بين المدنِ وأريافِها المحيطة، وبين مختلفِ المناطق. وغالباً ما تربطُ النخبةُ المُدُنيّة، خاصَّةً في دمشق، بين اللامركزيّةِ وبين تقسيمِ البلاد وضياعِ السيادة. وهذا سيولِّدُ حتماً رفضًا من جانبَيْ خطِّ الانقِسامِ بين المعارضةِ والنظام.

ثَمَّةَ مسألةٌ أخرى مرتبِطةٌ جزئيّاً بمسألةِ اللامركزية، وتتعلَّقُ بالتوزيعِ العادل للموارد. فالمناطقُ الأغنى من حيثِ الموارِدِ الطبيعيّةِ هي أيضًا، كما أشَرنا، الأقلُّ تنمية. ويبدو مُستبعَداً أن تقبلَ هذه المناطقُ من جديدٍ بسيطرةِ دمشق على ثرواتِها كما في الماضي. فالنفقاتُ في المناطقِ الكردية على سبيلِ المثال، مموَّلةٌ الى حدٍّ كبيرٍ بفضلِ استِغلالِ النفطِ في مِنطقتهم. وفي دير الزور، قبلَ ظهورِ تنظيم الدولة الاسلامية، تقاتلَت العشائرُ والمجموعاتُ المحليَّةُ في ما بينِها من أجلِ السيطرةِ على آبارِ البترولِ التي اعتُبِرت ''مُستولى عليها'' عن غيرِ حقٍّ من قبل دمشق. وإنّ تخصيصَ جانبٍ أكبرَ من الموارِدِ للمناطقِ سيكونُ مُحارباً من قِبلِ أيَّةِ حكومةٍ مستقبليّةٍ عليها مواجهةُ نقصِ الايرادات، خاصَّةً وأنَّ الأمورَ ستكونُ مرتبِطةً بمجهودٍ مهمٍّ لإعادةِ الإعمار.

بالتوازي، أثبتَ الصراعُ السوريُّ مركزيّةَ المسألةِ الطائفيَّةِ في دولةٍ يُعتبرُ المواطنون فيها مُتساوين. لقد لعبت الحربُ هنا دوراً كاشِفاً للتوتُّراتِ الطائفيَّةِ والعرقية، مبيِّناً خوفَ الأقلِّيّات من الإسلامِ السياسي، وخشيةَ الكردِ من العروبة، وخوفَ المسيحيّين الأشوريّين من الكُرد، إضافة إلى إحساسٍ عميقٍ بالظلم لدى الغالبيّة السنيّة. وبصرفِ النظرِ عن تلك المخاوِف، فلا بدّ من إيجادِ حلولٍ لمسائلِ الهويّات الثقافيّةِ التي بقِيَت طويلاً مقموعة. وأخيراً، يجب التطرُّقُ لمسألةِ بناءِ دولةٍ تحافظُ على مسافةٍ متساوِيَةٍ مع جميعِ مواطنيها، مع ضمانِ حقوقِهم السياسيَّةِ والثقافيَّةِ كأفرادٍ وجماعات، وهي مسألةٌ تبقى إلى هذه الساعة غيرَ محسومة.

يستحسن أن يشجّع الاتّحاد الأوروبيّ المجموعات السّوريّة المعارضة في مرحلةٍ أولى، وأحزابٍ أخرى مثل الأكراد في مرحلةٍ ثانية، كي ينخرطوا في محادثاتٍ حول اللّامركزيّة. إنّ مقاومة الفكرة هي إلى حدٍّ بعيدٍ نتيجة سوء فهمٍ للمفهوم وللمسائل المطروحة.

وسيكون انخراط الجيل الأصغر مفيداً بشكلٍ خاصٍّ آخذين في الاعتبار موقفهم المتقبّل بشكلٍ أوسع للفكرة.

ينبغي على الاتّحاد الأوروبيّ أيضاً أن يستفيد من خبرة عدّة دولٍ أعضاءٍ فيه مثل ألمانيا وإسبانيا، حيث اللّامركزيّة فاعلة.

كذلك يجب أن يقوّي الاتّحاد الأوروبيّ المؤسّسات المحلّيّة عن طريق التّمويل والتّدريب، ومن خلال تشجيعهم على تطوير التّعاون والانتقال من مؤسّساتٍ محلّيّةٍ جدّاً، أي على صعيد المدينة، إلى مؤسّساتٍ إقليميّةٍ أكثر. وينبغي أيضاً تشجيع الدّيمقراطيّة عن طريق الانتخابات بدل تعيين ممثّلين على المستوى المحلّيّ.

ديناميات الحكم المحلي في المناطق السّوريّة الخاضعة لسيطرة المعارضة (أغنيس فافيير)[2]

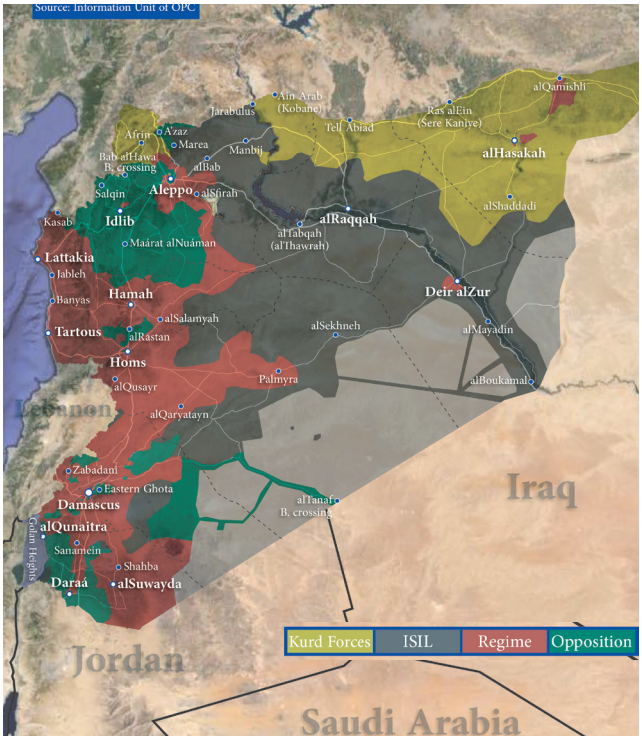

Source: Information Unit of Orient Policy Center, May 25, 2016

مقدّمة

بعد أكثر من أربعين عاماً من سيطرة الدولة المركزيّة في سوريا، قادت طبيعة الصّراع ومدّته إلى تفكك وحدة الأراضي وإلى تنوع القوى المدنيّة والعسكريّة، تحديداً في المناطق الخاضعة لسيطرة المعارضة، ولكن إلى حدٍّ ما في المناطق الخاضعة لسيطرة النّظام أيضاً[3]. في الواقع، لقد شكل البعد المحلّي ونظراً للطبيعة القمعية للنظام محوراً أساسياً خلال الثورة السورية العام 2011، ومن ثم عسكرتها في مرحلة لاحقة[4]. وعلى الرّغم من تصاعد حدّة الصّراع وتحوله إلى حربٍ شاملةٍ، بقي المستوى المحلّيّ المختبر الأساس الذي ظهر من خلاله لاعبين جدد واختبروا فيه أشكالاً جديدةً من الحكم.

ومن بين الفاعلين المحلّيّين الّذين سعوا لتأمين الدّعم للسّكّان ولـلإدارة المناطق التي تخضع للمعارضة، فإنّ البنى الإداريّة المحلّيّة، المعروفة أيضاً بالمجالس المحلّيّة والّتي أسّستها القوى الثّوريّة منذ العام 2012، قد وُضِعت أساساً وطُوِّرت لتشكل البديل الاساسٍ عن مؤسّسات الدّولة على المستوى المحلّيّ. لكنها صممت أيضاً لتكون بطبيعة الحال حجر رئيس لأيّ جهودٍ لاحقة تهدف لبناء الدّولة في سوريا في مرحلة ما بعد الحرب. وتبقى المجالس المحلّيّة هذه، رغم التّحدّيات المستمرّة والهائلة الّتي تواجهها على الأرض، فاعلةً في تأمين الخدمات العامّة اليوميّة. ويمكنها أن تشكّل، إلى جانب لاعبين محلّيّين آخرين ممن لديهم عمقاً اجتماعياً تمثيلياً، العصب الاساس في المرحلة الانتقالية.

يهدف هذا المقال إلى دراسة هذه المجالس المحلّيّة وموقعها ضمن شبكةٍ من الديناميات والتّفاعلات، إما عاموديّاً بالنّسبة إلى اللاعبين "الخارجيّين" (كالجهات المانحة الأجنبيّة والجمعيّات أو المؤسسات السّياسيّة السّوريّة في المنفى)، أو أفقيّاً بالنسبة إلى المجموعات المحلّيّة الأخرى المنافسة والموازية منها. منهجياً، تعتمد الورقة على مراقبةٍ ميدانية ومقابلات معمقة مع أعضاءٍ من المعارضة (مجالس محلّيّة وناشطون مدنيّون وشخصيّاتٌ سياسيّةٌ وممثّلون عن المجموعات المسلّحة) أجريت في مدينة غازي عنتاب بين شهر تشرين الأوّل/أكتوبر من العام 2013 وشهر أيلول/سبتمبر من العام 2015. وبناءً عليه، تقدّم هذه الورقة بعض الخلاصات العامّة المتمحورة حول ثلاث أسئلة أساسية: كيف تمّ تأسيس المجالس الإداريّة المحلّيّة، وبلورتها، ومن ثمّ تفككها وذلك على ضوء عنصرين رئيسيّين: الوصول إلى المصادر الخارجيّة والتّطوّرات العسكريّة؟ ما هي طبيعة العلاقة بين قوى المعارضة المحلّيّة من جهة، والسّلطات المركزيّة من جهة أخرى. كيف وإلى أي ومدى كسبت المجالس المحلّيّة الشرعيّة في بعض المناطق المحلّيّة.

2 إنّ ورقة البحث هذه قد استفادت كثيراً من الآراء الّتي قدّمها عامر قرقطلي وأسعد العشّي. كما تشكر الكاتبة أيضاً جميل معوّض لقراءته النّصّ بتمعّن. وتعبّر الآراء الموجودة في هذه المقالة عن وجهة نظر الكاتبة.

3 Thomas Pierret, "Damas: l'heure de la décomposition", Politique internationale, n150, winter 2016.

4 Robin Yassin-Kassab and Leila al-Shami, *Burning Country: Syrians in Revolution and War*, London, Pluto Press, 2016.

المجالس المحلّيّة[5]: بين المبادرات الشّعبيّة والقيود الخارجيّة

برزت في العام 2012 مجالس محلّيّةٌ عدّةٌ نتيجة لمبادراتٍ عفويّةٍ على صلةٍ بالثّورة الشّعبيّة، وذلك بطريقةٍ مشابهة للجان التّنسيق المحلّيّة وبالتعاونٍ معها. وإلى جانب المهمّة الرّئيسيّة الّتي تمثلت بتنظيم وتوثيق المظاهرات السّلميّة، بدأت لجان التّنسيق المحلّيّة تدريجياً بالتّركيز على تقديم الخدمات الصّحّيّة الطّارئة وتأمين الدّعم لعائلات الأسرى والمعتقلين. وفي هذا الإطار، هدفت المجالس المحلّيّة للإستجابة لحاجة السّكّان المباشرة، لكن أيضاً إلى التّوسّع والتّمدّد في الأنشطة الّتي اضطلعت بها أساساً لجان التّنسيق المحلّيّة. وكانت الفلسفة المحورية وراء مشروع المجالس المحلّيّة[6] تقوم على وجوب أن ينظّم المجتمع الثّوريّ نفسه بشكلٍ مستقل عن الدّولة. وقد أُريدَ لهذه المجالس المحلّيّة المُدارَة ذاتيّاً بأن تشكل البديل المحلّيّ عن الدّولة، مع هدفٍ رئيسيٍّ ألا وهو حماية السّكّان بدلاً من السّيطرة على المناطق المتواجدون فيها.

وبالرغم من أن المجالس المحلّيّة قد اعتُبِرت أساساً وتمّ تحليلها على أنّها بنى تعمل من الأسفل إلى الأعلى وإنها وُجِدت في الأصل لتملأ الشّغور الذي خلفته مؤسسات الدولة السورية المنهارة أو المنسحبة[7]، إلا أن تلك المجالس لم تكن تعمل في الفراغ وإن تطوّرها إعتمد على عاملين أَساسيَّين: الأوّل هو سياسة الجهات المانحة تجاهها، والثّاني هو المواجهة مع النّظام، ولاحقاً مع الدّولة الإسلاميّة والقوّات الكرديّة.

اعتمادٌ قويٌّ على المصادر الخارجيّة

لقد تأثّر تأسيس المجالس المحلّيّة منذ البداية بتدخّل لاعبين خارجيّين. وفي الواقع، فإن سياسات الجهات المانحة خلال السّنوات الأربع الماضية قد اتّسمت بدعمٍ غير مُنظَّمٍ وغير منسّق. فبالتزامن مع تأسيس أوّل مجلسٍ محلّيٍّ بداية العام 2012، راح المغتربون السّوريّون المعارضون الأغنياء، بالإضافة إلى الحكومات الأوروبيّة والشّركات الأجنبيّة الخاصّة، بالتّعبير عن رغبتهم بتوفير المساعدة للمجالس المحلّيّة متى وأين كانت متواجدة. بالتّالي شهد العام 2012 تطبيق سياسة الدّعم المباشر للمجالس المحلّيّة من قبل الدّول الغربيّة، تحديداً بدعم مباشر من فرنسا، والّتي نظّمت اجتماعاً دوليّاً في باريس في شهر تشرين الأوّل/أكتوبر من العام 2012 مُخصَّصٍ لدعم المجالس الثّوريّة المحلّيّة. بيد أنّ عمر هذا الإلتزام كان وجيزاً جداً. في

5 قُدّر عدد المجالس المحلّيّة بحوالي 800 بحسب مسحٍ أُجري على 405 مجالس محلّيّةٍ (تشكّلت أو أعيد تشكيلها خلال الثّورة السّوريّة وكانت بمعظمها فاعلة) في الرّبع الأوّل من العام 2015. وأُجري المسح في جميع المناطق السّوريّة باستثناء الرّقّة والسّويداء. ويشمل العدد مجالس مناطق أو محافظاتٍ على مستوى المحافظات، ومجالس بلديّةٍ ومدنٍ وأحياءٍ على المستوى المحلّيّ. هذا وتشكّلت معظم المجالس المحلّيّة (حوالي 80%) للمرّة الأولى خلال العامين 2012 و2013.
"Local Councils of Syria Indicator needs", published by the Local Administration Council Unit, July 2015.

6 كان عمر عزيز المخطّط الرّئيسيّ وراء فكرة المجالس المحلّيّة، وهو ناشطٌ يبلغ ثلاثاً وستّين سنةً من العمر، اعتُقِل في شهر تشرين الأوّل/أكتوبر من العام 2012 وتوفّي تحت التّعذيب في سجنٍ للنّظام في شهر شباط/فبراير من العام 2013. ظهرت دعوته الأولى لتأسيس "مجالس محلّيّةٍ" في شهر تشرين الأوّل/أكتوبر من العام 2011، في الوقت نفسه الذي تم فيه تمّ إنشاء أوّل منبرٍ سياسيٍّ للمعارضة في اسطنبول (المجلس الوطنيّ السّوريّ).

7 نُشِرت معظم التّحليلات حول الكيانات الإداريّة المحلّيّة في المناطق الخاضعة لسيطرة المعارضة بين العامين 2013 و2014، بالاستناد إلى عملٍ ميدانيٍّ أُجري في العامين 2012 و2013 في وقتٍ كان يكسب التّمرّد المسلّح أراضٍ أكثر فأكثر، وعندما كانت تُؤسَّس الإدارات المدنيّة. أنظر، على سبيل المثال:
A. Baczko, G. Dorronsoro, A. Quesnay, "The Civilian Administration of the Aleppo Insurgency", Noria, October 2013; Menapolis, "Local Councils in Syria. A Sovereignty Crisis in Liberated Areas", Policy Paper, September 2013; Centre for Humanitarian Dialogue, "Local Administration Structures in opposition-held areas in Syria", Research Report, April 2014; Institute For War & Peace Reporting, "Local Governance inside Syria", 2014; Rana Khalaf, "Governance without Government in Syria: Civil Society and State Building during Conflict", Syria Studies, 2014; Frantz Glasman, "Vie locale et concurrence de projets politiques dans les territoires sous contrôle de l'opposition, des djihadistes et des Kurdes en Syrie", October 2014, http://www.academia.edu/10032604/Vie_locale_et_concurrence_de_projets_politiques_dans_les_territoires_sous_contr%C3%B4le_de_lopposition_des_djihadistes_et_des_Kurdes_en_Syrie.
لمزيدٍ من الدّراسات باللّغة العربيّة:
Sabr Darwiche, *Syria: Experience of liberated cities*, Al Rayyes Books, January 2015; and Omran Center for Strategic Studies, The Second Annual Report, March 2016

الواقع، ومع تأسيس الائتلاف السّوريّ المعارض (الّذي حلّ مكان المجلس الوطنيّ السّوريّ) في شهر تشرين الثّاني/نوفمبر من العام 2012، راحت العديد من الدّول العاملة تحت مظلّة مجموعة "أصدقاء الشّعب السّوريّ"، بتوجيه مساعداتها المالية من خلال مجموعاتٍ جديدةٍ مرتبطةٍ مباشرةً بالائتلاف السّوريّ المعارض المُنشَأ حديثاً، وذلك من أجل تدعيم وإعطاء شرعيّةٍ للهيئة السّياسيّة الجديدة والّتي تمّ الاعتراف بها على أنّها الممثّل الشّرعيّ الوحيد للشّعب السّوريّ.

وتقلّص الدّعم الخارجيّ المباشر للمجالس المحلّيّة بشكلٍ كبيرٍ مع بداية العام 2013، والتي أصبحت منذاك المستفيد الرّئيسيّ لبرامج التّدريب وبناء القدرات الّتي توفّر معظمها منظّماتٌ أميركيّة. وفي ما بعد، أنشأت بعض الدّول الغربيّة المانحة مجموعاتٍ "شبه مستقلّةٍ"، مثل "الدرك السّوريّ الحرّ" و"أصحاب القبعات البيضاء"، من أجل توفير خدمات الأمن والدّفاع المدنيّ، وحرصت على تعزيز قدرات هذه المؤسسات المشكلة حديثاً لكي تعمل بشكلٍ مستقلٍّ عن كلٍّ من المجالس المحلّيّة والحكومة السّوريّة المؤقّتة (الّتي أُسّست في شهر تشرين الثّاني/نوفمبر من العام 2013).

لكن عندما بدأت الدّول المانحة تدرك، نحو نهاية العام 2013، قصور الحكومة السّوريّة المؤقّتة ووحداتها عن تأمين خدماتٍ أساسيّةٍ من خلال المجالس المحلّيّة داخل سوريا، شرعت مرّةً جديدةً بدعم المجالس المحلّيّة مباشرةً بهدف تنفيذ عددٍ هائلٍ من المشاريع مثل الأمن الغذائيّ والنّظافة والكهرباء وإدارة النفايات (بتمويلٍ رئيسيٍّ من وكالاتٍ أميركيّةٍ وبريطانيّة). غير أنّه لطالما افتقرت المجالس المحلّيّة للدّعم المادّيّ والتّقنيّ اللازم من أجل وضع سياسات عامة خاصة بها في الأراضي التي تديرها، وتطوير استراتيجيّاتٍ ذاتيّةٍ ومستدامةٍ مرتكزةٍ على موارد داخليّة. ومع ازدياد حاجات الجماعات المحلّيّة، فإنّ قدرة المجالس المحلّيّة على فرض نفسها كالجهة الوحيدة المسؤولةً عن إدارة وحكم مناطقها، قد ضعفت مع ظهور تحديات جديدة تمثلت بظهور المجموعات المسلّحة والمنظّمات غير الحكوميّة (أنظر أدناه). أخيراً، لقد عانت المجالس المحلّيّة، مع ظهور الدّولة الإسلاميّة منذ منتصف العام 2014، من التحولات الطارئة الّتي تبنّتها الدول المانحة الأساسيّة، التي نحت باتجاه محاربة الإرهاب بدل الإبقاء على دعمٍ قويٍّ للفاعلين المعارضين المحلّيّين.

المجالس المحلية: هدف للنظام، والدولة الاسلامية، والقوّات الكرديّة.

على مستوىً آخر، رغم أنّ المجالس المحلّيّة أُنشِئت لملء الشّغور الّذي خلفه غياب الدّولة، إلا أن انسحاب النظام لم يكن مطلقاً في المناطق التي سيطرت عليها المعارضة. فمنذ أوائل أيّام الثّورة، فأنّ المحافظة على سير مؤسّسات الدّولة بدا وكأنه أولويّةً رئيسيّةً بالنّسبة إلى النّظام الّذي كان حريصاً على الادّعاء والبرهان بأنّه ليس هنالك من بديل عن الدّولة السّوريّة لتوزيع الخدمات العامّة الأساسيّة[8]. وبالتالي، لقد حافظت السّلطة المركزيّة على وجودها في المناطق الخاضعة لسيطرة المعارضة عن طريق الاستمرار في دفع رواتب المعلّمين وموظّفي القطاع العامّ والموظّفين الحكوميّين، والمحافظة على احتكارها لتأمين المستندات الرّسميّة. وهنالك حاجة إلى المزيد من المعلومات الميدانية لمسح ورصد أدق للمناطق الجغرافيّة والقطاعات التي لا تزال الدّولة حاضرةً فيها. مع ذلك، لقد اتّسمت بشكلٍ عامٍّ سياسة النّظام بمقاربةٍ تمييزيّةٍ تمثلت بعدم دفع الرّواتب للّذين يُدَّعى أنّهم أعضاءٌ فاعلين في المعارضة، أو الّذين يعملون لحساب المجالس المحلّيّة. بالإضافة إلى ذلك، لعب النّظام أيضاً على مسألة المنافسة التّقليديّة بين المدن، مؤمّناً الخدمات لبعضها ومعلّقاً إيّاها عن البعض الآخر.

من جهةٍ أخرى، فإن النظام هاجم واستهدف عمداً، عن طريق القصف[9] والحصار، مدناً اعُتبِرت فيها المجالس المحلّيّة أكثر نجاحاً (داريّا ودوما ومعرّة النّعمان ومدينة حلب على سبيل المثال لا الحصر). هذا الاستهداف المتعمّد لجميع أنواع المرافق العامّة في المناطق المحرّرة، والّذي إعتمدته أيضاً روسيا

8 Kheder Khaddour, "The Assad Regime's Hold on the Syrian State", Carnegie Middle East Center, July 2015.

9 لطالما كانت "سيطرة" المجموعات المعارضة على الأرض جزئيّةً، نظراً لأنّ القوّات المعارضة لم تكن قطّ قادرةً على السّيطرة على المجال الجوّيّ، أو حتّى تحييده. بالإضافة إلى ذلك، يمكن اعتبار واقع أنّ المناطق تحت سيطرة المعارضة لم تملك اتّصالاً جغرافيّاً نتيجةً لاستراتيجيّةٍ عسكريّةٍ يتّبعها النّظام.

بشكل منهجي خلال الأشهر السّتّة الأخيرة، يكشف إدراك هؤلاء أهمية وجدية التهديد التي شكلته المجالس المحلية على شرعية النظام خصوصاً حين كسرت احتكار الدّولة في تأمين الخدمات العامّة. ومع أنّ بعض المجالس المحلّيّة نجا من هذه الاعتداءات والحصارات، إلّا أنّها أُجبِرت على تبنّي استراتيجيّة البقاء على قيد الحياة في أراضٍ أُفرِغت من سكّانها (لا يوجد، على سبيل المثال، أكثر من 10% من السّكّان الأساسيّين في بعض المدن المحاصرة). أكثر من ذلك، تجدر الإشارة إلى أنّ 45% – 50% تقريباً من السّوريّين الّذين لا يزالون في سوريا يعيشون في مناطق سيطرة النّظام[10]. هذا ونزح العديد من المدنيّين، ومن بينهم داعمون للثّورة، من مناطق المعارضة إلى مناطق النّظام بحثاً عن الأمان والخدمات العامّة. ووضع النّزوح الدّاخليّ الضّخم النّاتج عن الصّراع النّظام تحت ضغطٍ اقتصاديٍّ واجتماعيٍّ، ولكنّه أضعف في المقابل القوّات الثّوريّة والمعارضة (من ضمنها المجالس المحلّيّة)، والّتي تعتمد وترتكز على الدّعم الشّعبيّ في نضالها ضدّ الأسد[11].

في المحصلة، فإنّ تنوع اللاعبين ذوي المشاريع المنافسة للمعارضة الرّئيسيّة وتزايد قدرتهم، (نجحت الدّولة الإسلاميّة منذ نهاية العامة 2013 ثمّ وحدات حماية الشّعب الكرديّة منذ معركة كوباني أواخر العام 2014 إلى حدٍّ ما في فرض مشاريعهم السّياسيّة) تم على حساب المجموعات المعارضة المختلفة. كما أنّ استيلاء الدّولة الإسلاميّة والقوّات الكرديّة على بعض المناطق قد قوّض من عمل المجالس المحلّيّة. فالدّولة الإسلاميّة عارضت وضيقت على المجالس المحلّيّة في محافظتَي الرّقّة ودير الزّور (اللّتين كان يوجد فيهما عددٌ قليلٌ من المجالس المحلّيّة الفاعلة)، وبعض الأماكن في الحسكة وشرق حلب، وذلك من خلال اعتقال بعض أعضائها، أو حتى حلّها في مرحلةٍ لاحقةٍ من أجل تأسيس بنى للحكم محلية خاصة بها[12]. نتيجةً لذلك، أعاد أكثر أعضاء المجالس المحلّيّة تموضعهم داخليّاً (على سبيل المثال، أنشأ مجلس منبج المحلّيّ مركزه الرّئيسيّ في مدينة أعزاز) أو في بلدانٍ مجاورة (خاصّةً في تركيا). وقد أسّست "سلطات وحدات حماية الشّعب" بنيتهم الإداريّة الخاصّة بها (الإدارة الكرديّة الذّاتيّة) في الأقاليم الثّلاثة الرّئيسيّة في عفرين وكوباني والجزيرة[13]. كذلك منعت سلطات وحدات حماية الشّعب، في بعض المدن الّتي استولت عليها القوّات الكرديّة، أعضاء مجالس محلّيّةٍ سابقين من العودة إلى بلداتهم بعد تحريرها من الدّولة الإسلاميّة، وأسّست بنيةً بديلةً للحكم اطلقت عليها اسم "مجلس الوجهاء والبلديّة".

ونتيجةً للتّطوّرات العسكريّة والتّدخّل الجوّيّ الرّوسيّ الذي ركز بشكل أساسيٍّ على أراضٍ خاضعةٍ لسيطرة قوّات المعارضة، تقلّصت هذه الأخيرة من حوالي 40% من مجمل الأراضي السّوريّة نهاية العام 2012 إلى ما يقارب الـ 13% و15% في شهر شباط/فبراير من العام 2016 (من ضمنها مناطق سيطرة جبهة النّصرة). وبالتالي، فقد تضاءل عدد المجالس المحلّيّة، فتمّ تقدير عددها في شهر آذار/مارس من العام 2016 بحوالي 395 مجلسٍ فاعلٍ، غالبيّتها موجودةٌ في المنطقتين المحرّرتين الأكبر اللّتين تملكان منفذاً مباشراً إلى تركيا، هما محافظتا حلب وإدلب[14].

10 في حين يصعب تقديم بياناتٍ دقيقةٍ، بسبب الوضع المتحوّل والنّزوح الدّاخليّ الكبير، من المقدّر أنّ كثيراً من السّكّان من محافظتَي إدلب وحلب يعيشون في المنطقة السّاحليّة، في حين هرب الكثير من المدنيّين من منطقة الرّيف المتمرّد حول دمشق إلى مركز دمشق.

11 في حين أنّ النّازحين داخليّاً هم الأقلّ تمثيلًا في المجالس المحلّيّة، فإنّ مجالس قليلةً تؤمّن مساعدةً إنسانيّةً للنّازحين المحلّيّين.

12 أنظر، على سبيل المثال:
"Civilian Life in the areas controlled by the Islamic State in Syria", Orient Research Center, March 2015; and the research on "The Military and Administrative Structures of IS" (in Arabic), published by Ain al-Medina (a Syrian on-line opposition newspaper), May 2015.

13 D. Darwiche, "Local Governance under the Democratic Autonomous Administration of Rojava", in this e-book.

14 بحسب التقديرات الأخيرة الّتي وفّرتها وحدة المجالس المحلّيّة (مقابلًة على السكايب مع الكاتب في شهر آذار/مارس من العام 2016)، فإنّ المجالس المحلّيّة الفاعلة الـ 395 في مناطق سيطرة المعارضة تعدّ 6136 عضواً ويتوزّعون على الشّكل التّالي: 113 مجلسٍ محلّيّ في حلب (1850 عضواً)، 112 مجلسٍ محلّيّ في إدلب (1700 عضواً)، 45 مجلسٍ محلّيّ في ريف دمشق (892 عضواً)، 40 مجلسٍ محلّيّ في حمص (380 عضواً)، 53 مجلس محلّيّ في حماة (664 عضواً)، 35 مجلسٍ محلّيّ في درعا (523 عضواً)، 6 مجالس محلّيّةٍ تابعةٍ للمجلس الكرديّ الوطنيّ في الحسكة (32 عضواً)، 6 مجالس محلّيّةٍ في اللّاذقيّة (50 عضواً)، 3 مجالس محلّيّةٍ في القنيطرة (35 عضواً)، 10 أعضاء مجالس محلّيّةٍ في دمشق.

محاولاتٌ مركزيّةٌ للسّيطرة على واقعٍ محلّيٍّ مجزّأ

في حينٍ نُظِر إلى المجالس المحلّيّة على أنها تشكل خطراً وجودياً على النظام ، فقد اعتُبِرت أيضاً هيئات مصيريّةً بالنّسبة إلى الكيانات الوطنيّة المعارضة في المنفى. وفي الواقع، خضعت العلاقة بين ممثّلي المعارضة المحلّيين والمركزيّين لمنطقٍ ثنائيّ: تمثيل المجالس المحلّيّة ضمن الائتلاف السّوريّ المعارض، وتسويغ وتطوير إطارٍ مركزيٍّ يعمل كمظلّةٍ للمجالس المحلّيّة. هذا وبرزت المسألة الثّانية مع تأسيس الحكومة السّوريّة المؤقّتة في غازي عنتاب. وبين العديد من المجموعات السّياسيّة أو الكتل ضمن الائتلاف السّوريّ المعارض، كان البعض أكثر اهتماماً بتقوية المجالس المحلّيّة، مثل مجموعة صبّاغ السّياسيّة (المدعومة من قطر)[15] والإخوان المسلمين، في حين كانت مجموعاتٌ أخرى مثل كتلة جربا وحلفائه (المدعومة من المملكة العربيّة السّعوديّة) معارضين للمضيّ قدماً في دعم المجالس المحلّيّة.

مسألة التّمثيل السّياسيّ

اقترحت فكرة دمج المجالس المحلّيّة ضمن المجلس الوطنيّ السّوريّ باكراً منذ شهر حزيران/يونيو من العام 2012، لكنّ تمثيلها لم يحصل إلا مع تأسيس الائتلاف السّوريّ المعارض. وقد ألقت دراساتٌ عدّةٌ الضّوء على أنّ اهتمام الائتلاف السّوريّ المعارض بدمج المجالس المحلّيّة ضمن هيكليّتها كان محاولةً للتّغلّب على نقص شرعيّة الجسم السّياسيّ السّابق (المجلس الوطنيّ السّوريّ). استندت هذه الحجّة على أنّ ما من عضوٍ في المجلس الوطنيّ السّوريّ كان منتخباً، لا بل كانوا جميعهم مختارين، في حين أنّ الافتراض هو أنّ أعضاء المجالس المحلّيّة تمّ انتخابهم. في الواقع، لم تتشكل غالبيّة المجالس المحلّيّة (أكثر من 55%) عن طريق الانتخاب بل تأسّست عبر آليّة "الاختيار الذّاتيّ للنّخبة" (أي تتّفق مجموعة قادةٍ تتضمّن مقاتلين متمرّدين ووجهاء وقبائل وعائلاتٍ وناشطين في الثّورة على تقاسم مقاعد المجلس المحلّيّ بين بعضهم البعض عن طريق الإجماع دون انتخابات)[16].

بالإضافة إلى ذلك، تمّ اختيار ممثّلي المجلس المحلّيّ في الائتلاف السّوريّ المعارض بالاستناد إلى آليّةٍ من أعلى إلى أسفل. وقد تألّفت ما عُرِف باسم "كتلة المجلس المحلّيّ"، الكتلة الثّانية بحجمها في الائتلاف السّوريّ المعارض عند تأسيسه، من ممثّلين عن مجالس أربع عشرة مقاطعةٍ، وكان اثنا عشر منهم قد تمّت تسميتهم سابقاً رؤساء مجالس مقاطعاتٍ وكانوا قريبين من م. صبّاغ. كما أنّ معظم مجالس المقاطعات لم تُؤسَّس على نهجٍ من أسفل إلى أعلى (باستثناء مجلس حلب الانتقاليّ الثّوريّ)، ولم يكن لها في حتّى بعض الحالات من وجودٍ في المجال في ذلك الوقت. مع ذلك اختار الائتلاف السّوريّ المعارض أن تكون قناةَ تمويله للمجالس المحلّيّة مجالسُ المقاطعات هذه الّتي ولّدت توتّراً كبيراً بين المجالس المحلّيّة ومجالس المقاطعات في مناطق عدّة.

في الواقع ورغم خسارة ممثّلي مجالس المقاطعات جميعهم لمواقعهم في محافظاتهم بعد الانتخابات الجديدة في العام 2013 (ينبغي تجديد المجالس المحلّيّة ومجالس المقاطعات كلّ ستّة أشهر، مثل الهيئات التّنفيذيّة في الائتلاف السّوريّ المعارض)، إلّا أنهم بقوا حتى اليوم "ممثّلي المجالس المحلّيّة" في الائتلاف السّوريّ المعارض. لقد وسّع الائتلاف السّوريّ المعارض عدد أعضائه في شهر أيّار/مايو من العام 2013 (من 63 إلى 114)، إلّا أنّه لم يجدّدهم. بالتّالي، لم تنخرط المجالس المحلّيّة الجديدة المُنتخَبة أو المعاد تشكيلها بالاجماع بعد هذا الوقت في مسار صنع القرار السّياسيّ للمعارضة. وقد طالبت بعض أعضاء المجالس المحلّيّة، في العامين المنصرمين، باستبدال ما تُطلَق عليه تسمية "ممثّلي المجالس المحلّيّة" في الائتلاف السّوريّ المعارض دون أن تلقى لها سمع. وبشكلٍ خاصٍّ، استُبعِد منذ العام 2014 ممثّلو المجالس المحلّيّة عن غالبيّة المبادرات الّتي تهدف إلى توحيد قوّات المعارضة في محاولاتٍ لإعادة إطلاق محادثات السّلام (مثل اجتماع الرّياض في شهر كانون الأوّل/ديسمبر

15 م. صبّاغ هو رئيس منتدى رجال الأعمال السّوريّين، وانتُخِب أوّل أمينٍ عامٍّ للائتلاف السّوريّ المعارض في شهر تشرين الثّاني/نوفمبر من العام 2012.

16 تشكّلت 36% فقط من المجالس عبر ترشيحاتٍ من الجماعة مع عمليّة انتخاباتٍ ذاتيّةٍ مغلقةٍ من خلال هيئةٍ انتخابيّةٍ مخصّصة. وقد نتجت 5% من مبادراتٍ فرديّةٍ قام بها ناشطون، و4% عيّنتها القوّات العسكريّة.
"Local Councils of Syria Indicator needs", ibid.

من العام 2015)، ومن جميع الاستشارات الدّيبلوماسيّة (جنيف 2 وجنيف 3). بيد أنّ بعض المجلس المحلّيّة أسّست، ردّاً على هذا التّهميش، المجلس الأعلى لمجالس المقاطعات في شهر كانون الأوّل/ديسمبر من العام 2015، بهدف التّعبير عن مطالبهم في الميادين السّياسيّة والدّيبلوماسيّة.

مسألة الحكم المحلّيّ كما يُرَى على ضوء الائتلاف السّوريّ المعارض

لقد خلق الائتلاف السّوريّ المعارض، مباشرةً بعد تأسيسه، العديد من الكيانات في تركيا، المخصّصة لمساعدة المجالس المحلّيّة: وحدة تنسيق الدّعم الّتي هدفت لتأمين المساعدات الإنسانيّة داخل سوريا (كانون الأوّل/ديسمبر 2012)، ووحدة المجالس المحلّيّة الّتي من المفترض أن تساعد على توحيد المجالس المحلّيّة ضمن إطارٍ مُوحَّد (آذار/مارس 2013). ومع تأسيس الحكومة السّوريّة المؤقّتة (تشرين الثّاني/نوفمبر 2013) قامت وزارة الادارة المحلية والاغاثة واللاجئين بتأسيس الأمانة العامّة للمجالس المحلّيّة (آذار/مارس 2014). هذا وتمّ تسييس وتوجيه جميع الوحدات بحسب المصالح الشخصية والأجندات الحزبيّة، ودُعِمت من قبل لاعبين إقليميّين متنافسين (تحديداً المملكة العربيّة السّعوديّة وقطر). ومع ارتفاع المنافسة الإقليميّة في العامين 2013 و2014، فقد عملت هذه الهيئات بتنافسٍ في ما بينها من أجل ضمان مكان لها، وفرض تأثيرها على المجالس المحلّيّة داخل سوريا عن طريق الدعمٍ المادّيّ. لقد أخّرت هذه الصّراعات الدّاخليّة الجهود الرّامية لتوحيد المجالس المحلّيّة تحت هيكليّةٍ إداريّةٍ موحّدةٍ، والّذي لم يتشكل إلا في مرحلة لاحقة (حين استلمت مجموعةٌ متجانسةٌ واحدة إدارة جميع الوحدات نهاية العام 2014).

الجدير ذكره أنّ المعارضة السّوريّة وحلفائها من الدّول الغربيّة اعتبرت بنية المجلس المحلّيّ خطوةً عمليّةً من أجل تطبيق نظامٍ إداريٍّ لامركزيٍّ في البلد بعد فترة حكم الأسد. ورغم أنّ الأنظمة الدّاخليّة للمجالس المحلّيّة تختلف بين مكانٍ وآخر، فقد تشكّلت غالبيّة المجالس المحلّيّة بحسب التّقسيمات الإداريّة المنصوص عليها في مرسومٍ حكوميّ (المرسوم 107 أعلنه بشّار الأسد في شهر آب/أغسطس من العام 2011[17]. كذلك تبنّت وزارة الإدارة المحلّيّة في الحكومة السّوريّة المؤقّتة القانون نفسه (بعد إسقاط بنودٍ محدّدةٍ تشير إلى النّظام)، وحاولت فرضه على المجالس المحلّيّة من أجل أن يكون القانون الإداريّ الرّئيسيّ.

التّنافس والتّعاون مع القوى المحلّيّة الأخرى

تبقى المجالس المحلّيّة، بالرغم من التّحدّيات المستمرّة، الخارجية والداخلية التي تواجهها على الأرض ، محركاً رئيسيّاً لتأمين الخدمات اليوميّة، أو على الأقلّ من أجل الاستمرار في إتمام بعض المهامّ. وكما سبق ذكره، فإنّها واحدةٌ من بين فاعلين آخرين يعملون على الأرض بهدف تأمين الخدمات العامّة[18]. بشكلٍ عامٍّ، اتّضح دورهم أكثر بكونهم منسّقين أو وسطاء (تحديداً في الدّفاع المدنيّ والتّعليم والصّحّة ومشاريع التنمية) بدل كونهم منفّذين مباشرين (كتأمين المياه والكهرباء والخبز ونظافة الطّرقات). إنّهم يعملون على نطاقٍ محلّيٍّ، وتنسيق الخدمات البلديّة على مستوىً إقليميٍّ أمرٌ نادر (تجربة مكتب الخدمات الموحد في غوطة دمشق الشّرقيّة هي الاستثناء). علاوةً على ذلك، تعتمد فعّاليّة المجالس المحلّيّة بشكلٍ كبيرٍ على السّياق المحلّيّ، تحديداً على موقعها (تملك المجالس المحلّيّة في محافظتَي إدلب وحلب ذوات المنفذ المباشر على تركيا فعّاليّة أكثر من الأماكن الأخرى، في حين تبقى تلك الموجودة في الجنوب ضعيفةً بسبب سياسة الأردنّ المعارضة لتطوير هيكليّاتٍ إداريّةٍ محلّيّةٍ قرب حدودها). كما تعتمد فعّاليّتها أيضاً على علاقتها بالمجموعات المسلّحة والمنظّمات المدنيّة الّتي تعمل في المنطقة ذاتها.

17 لم يُنفَّذ المرسوم، لكنّه ينصّ على تنظيمٍ لامركزيٍّ في التّقسيمات الإداريّة ويعطيها امتيازاتٍ جديدة.

18 إحدى الصّعوبات الرّئيسيّة في توفير فهمٍ واضحٍ للمحفّزات المحلّيّة في مناطق سيطرة المعارضة هي أنّ الفاعلين المحلّيّين السّاعين لحكم أرضهم متعدّدون، وهم عرضةٌ لتبدّلٍ جذريٍّ، لدرجة أنّ بعضهم يبرز ويختفي بسرعةٍ فائقة.

العلاقة مع المنظّمات غير الحكوميّة المحلّيّة[19]: من التّنافس إلى التّعاون

لقد اتّسمت العلاقة بين المجالس المحلّيّة والمنظّمات غير الحكوميّة السّوريّة بالتّنافس، وذلك حتّى وقتٍ قريبٍ. فالمراكز الرّئيسيّة لعددٍ كبيرٍ من المنظّمات غير الحكوميّة موجودةٌ في دولٍ مجاورة حيث هي مُسجَّلةٌ وتتمتّع بتواصل مباشر مع الهيئات المانحة. ففي مرحلة أولى، كانت هذه المنظّمات غير الحكوميّة المحلّيّة تتنافس بين بعضها كي تكون بمثابة منفّذ مباشر لبرامج المنظّمات غير الحكوميّة الدّوليّة ومنظّمة الأمم المتّحدة داخل سوريا. وقد نجحت بعدها بشكلٍ تدريجيٍّ في أن تصبح المستفيدة المباشرة من بعض الصّناديق الموحّدة، مثل الصّندوق الإنسانيّ الموحّد (Humanitarian Pooled Fund – HPF) الّذي يديره مكتب تنسيق الشّؤون الإنسانيّة في غازي عنتاب، والذي يمكن أن تستفيد منه المنظّمات غير الحكوميّة السّوريّة، لكن ليس المجالس المحلّيّة الّتي تعتبرها منظّمات الأمم المتّحدة "هيئات سياسية للمعارضة". نتيجةً لذلك، فرضت معظم المنظّمات غير الحكوميّة المحلّيّة نفسها وبحكم الأمر الواقع على أنّها الجهات الفاعلة في توزيع المساعدات الإنسانيّة وإدارة المستشفيات الميدانيّة، بينما ركّزت المجالس المحلّيّة أكثر على صيانة وإصلاح البنية التّحتيّة المحلّيّة. وكانت، حتّى العام 2014، قلّةٌ من المنظّمات غير الحكوميّة السّوريّة كانت مهتمّةً بضرورة التّعاون مع المجالس المحلّيّة كوسيلةٍ لتعزيز "بناء الدّولة". لكنّ ديناميّاتٍ جديدةً برزت خلال السّنتين الماضيتين، فتقلّص الموارد الماليّة والبشريّة، وتزايد الضّغط العسكريّ، مع فشل الحكومة السّوريّة المؤقّتة في تأمين المساعدات داخل سوريا، قادت إلى تقاربٍ بين الفاعلين المحلّيّين العاملين على الأرض. هذا التّعاون حفّزه أيضاً بعض المانحين الأنغلو – ساكسون. على سبيل المثال، وفّر "برنامج تمكين" الممول من قبل المملكة المتحدة منذ العام 2014 هباتٍ صغيرةً لتنفيذ برامج بنى تحتية ومشاريع خدماتيّةٍ عامّةٍ على المستوى المحلّيّ من خلال إتّحاد مجالس محلّيّةٍ ومنظّمات المجتمع المدني ومجموعات محلّيّةٍ في أماكن متعدّدةٍ في شمال سوريا وجنوبها. فعلى المستوى الإقليميّ، في إدلب على سبيل المثال، أبصر التّنسيق غير الرّسميّ النّور أيضاً (يتضمّن جميع المنظّمات غير الحكوميّة ومجلس محافظة إدلب والمجالس المحلّيّة في المحافظة ومديريّة الصّحّة ومديريّة الدّفاع المدنيّ)، وقد غطّى حالات الطّوارئ الصّحّيّة وطوارئ الدّفاع المدنيّ في شهر نيسان/أبريل من العام 2015 عندما قصف النّظام كلّ البنية التّحتيّة العامّة داخل المدينة والرّيف. مثلٌ آخر على التّعاون بين المجالس المحلّيّة والتّحالف المدنيّ السّوريّ تمّ لحظه في قطاع القضاء، فقد أسّست رابطة المحامين السّوريّين الأحرار العديد من مراكز التّوثيق المدنيّة ومحاكم التّحكيم، وذلك بتنسيقٍ قويٍّ مع المجالس المحلّيّة في المناطق الخاضعة لسيطرة المعارضة.

العلاقة مع المجموعات المسلّحة: من الحماية إلى التّنافس

تملك المجموعات المسلّحة غالباً تأثيراً قويّاً على المجالس المحلّيّة، لكنّ طبيعة العلاقة تعتمد على عوامل عدّة. فقد تعاونت المعارضة المسلّحة في بعض الأماكن مع المجالس المحلّيّة، في حين طوّرت في أماكن أخرى هيكليّاتها الإداريّة المنافسة الخاصّة بها.

لقد شجّعت وأيّدت المجموعات المسلّحة، بداية الصّراع، تأسيس مجالس محلّيّةٍ. حينها كانت هذه المجموعات المسلّحة تتألّف من مقاتلين محلّيّين، أي مواطنين من لأماكن المُحرَّرة حديثاً، واعتمدوا غالباً على دعم الجماعة المحلّيّة. وفي اماكن عدة، كان لأعضاء المجالس المحلّيّة ومقاتلي السّرايا خلفيّاتٍ ومساراتٍ اجتماعيّةً مشابهةً، مما سهّل التعاون الوثيق والتناغم بين المجموعتين. وتقدّم مدينة داريا مثلاً نادراً حيث المجموعات المسلّحة منخرطةٌ تماماً في المجلس المحلّيّ وتندرج تحت سلطته. كذلك قامت بعض ألوية الجيش السّوريّ الحرّ في مدنٍ مثل سراقب وبعض أحياء حلب بواجب حماية المجالس المحلّيّة من العناصر الإجراميّة وعصابات النّهب والجماعات المتطرّفة الّتي حاولت فرض سيطرتها على هذه المناطق. أكثر من ذلك،

19 تعدّد دراسةٌ حديثةٌ 802 كيانٍ مدنيٍّ اجتماعيٍّ فاعلٍ (من ضمنها مجموعات إغاثةٍ ومجموعاتٌ إعلاميّةٌ ومجموعاتٌ مدنيّةٌ ومجموعات محامين، في سوريا والخارج).
"Mapping civil society in Syria", Citizens for Syria, November 2015, https://citizensforsyria.org/presentation-of-the-mapping-results/.

لم تحاول معظم ألويّة الجيش السّوريّ الحرّ السّيطرة بالقوّة وعلانيّةً على المجالس المحلّيّة.

مع اشتداد الصّراع، شجّع تزايد حصول المجموعات المسلّحة على الأموال والأسلحة على إقامتها هيكليّاتها السّلطويّة المحلّيّة الخاصّة بها. وكانت هذه هي الحالة نهاية العام 2012 مع ظهور المجموعات الإسلاميّة – الوطنيّة المسلّحة، الّتي تشكّل الجزء الأكبر من التّيّار المعارض (أحرار الشّام وجيش الإسلام وجبهة التّحرير السّوريّة الإسلاميّة والجبهة الإسلاميّة، على سبيل المثال لا الحصر). لقد طوّرت هذه القوى هيكليّاتها السّلطويّة الخاصّة بها والمعروفة بالمجالس الإسلاميّة أو مجالس الشّورى. هذه الهيكليّات هدفت لتعمل كإداراتٍ مُدُنيّةٍ، فكانت بالتّالي في تنافسٍ مباشرٍ مع مجالس المدن والمحافظات[20]. وقد حصلت هذه المنافسة في ثلاثة قطاعاتٍ أساسيّةٍ رئيسيّة: تأمين الخبز الّتي هي وسيلةٌ جوهريّةٌ لكسب الشّعبيّة وتوليد الدّخل، والعدالة، والشّرطة.

بيد أنّ ديناميات التّنافس والمواجهة خلال الصّراع تقلّصت نتيجة المصالح المشتركة. من جهةٍ أولى، لم تعد إدارة السكان من الأولويات للمجموعات المسلّحة وذلك نتيجة لفتح جبهةٍ عسكريّةٍ ثانيةٍ ضدّ الدّولة الإسلاميّة بداية العام 2014. كذلك قُوبلت أحياناً رغبة المجموعات المسلّحة بالهيمنة على الإدارة المحلّيّة بمعارضةٍ من السّكّان نتيجة الإدارة السّيّئة والفساد ونقص الخبرة. وقد حافظت قلّةٌ من المجموعات المسلّحة، في نهاية العام 2015، على هيكليّتها الإداريّة شمال سوريا، مثل "إدارة الخدمات العامّة" التّابعة لجبهة النّصرة، الّتي تعمل في بعض المناطق من إدلب وحلب (لكنّ هذه الهيئة لا تملك وجوداً منتظماً في جميع المناطق حيث جبهة النّصرة متواجدةٌ بقوّةٍ، ولا تزال هذه المجموعة التّابعة لجبهة النّصرة تسمح للمجالس المحلّيّة الأخرى بأن تعمل)[21]، و"اللّجنة الإسلاميّة المدنيّة لإدارة المناطق المحرّرة" المرتبطة بشكلٍ أساسيٍّ بأحرار الشّام وهي لا تزال فاعلةً في بعض أجزاء محافظة إدلب[22]، ولواء زنكي الّذي يستمرّ بتأمين مجموعةٍ كبيرةٍ من الخدمات العامّة في ريف حلب الغربيّ. بيد أنّ مجموعاتٍ مسلّحةً أخرى تخلّت عن طموحاتها بالهيمنة على الهيئات المحلّيّة (مثل جيش الإسلام في دوما على سبيل المثال). مع ذلك، يبقى تأثير المجموعات المسلّحة قويّاً حين يرشحون أحياناً ممثّلين لهم للمجالس المحلّيّة (مثل ما حصل في مدينة إدلب في العام 2015).

من جهةٍ ثانيةٍ، فالمجالس المحليّة ليس مهتمّةً في تبنّي نهج المواجهة مع الفصائل، كونها لا تملك وسائل توفير الأمن. كذلك كانت بحاجةٍ لتأسيس علاقة عملٍ صحّيّةٍ مع كلٍّ من المعارضة المسلّحة ومنظّمات المجتمع المدنيّ، بهدف الاستمرار بعملها على الأرض وتعزيز قوّتها المحلّيّة الهشّة. وقد تمّ ترسيخ هذه العلاقة الصّحّيّة بناءً على شبكاتٍ شخصيّةٍ موجودةٍ من قبل، مثل الانتماءات القبليّة والتّضامن بين الجيران والصّداقة والعائلات. كما ساهمت خبرة الحرب اليوميّة والمشتركة في صياغة تكاتفٍ جديدٍ بين المجموعات المدنيّة والعسكريّة.

وعلى ضوء الإرهاق الذي أدت إليه الحرب والّذي استنزف المجموعات العسكريّة والمدنيّة على حدٍّ سواءٍ، اكتسب التّفاهم المتبادل والمفروض نتيجة لواقع الحال، زخماً وقوّةً على حساب عوامل التّنافس التي كانت مهيمنة سابقاً بين المجموعات المسلّحة والنّاشطين المدنيّين والمجالس المحلّيّة. كما أنّ وقف الأعمال العدائيّة، الّذي احتُرِم جزئيّاً خلال الشّهر الأوّل من تبنيه، يمكنه أن يشكل فرصةً لإعادة تحديد الأدوار الخاصّة بالمجالس المحلّيّة والمجموعات المسلّحة، من خلال تقوية المجالس وتمكينها من أن أجل إدارة مناطقها، وهذا ما يتمّ نقاشه حاليّاً في بعض دوائر المعارضة.

20 Frantz Glasman, op.cit.

21 في شرق مدينة حلب، تُعدّ إدارة الخدمات العامّة ومجلس مدينة حلب المحلّي المؤمّنان الرّئيسيّان للخدمات في المدينة، وتبدو العلاقة بينهما تنافسيّةً ومتوتّرةً أحياناً. ويقال إنّ المجلس المحلّيّ كيانٌ أكبر ويلعب دوراً مهيمناً في خدمات الصّرف الصّحّيّ والمحافظة على أنابيب المياه إضافةً إلى الأسلاك الكهربائيّة في بعض الأحيان. أمّا إدارة الخدمات العامّة، فهي كيانٌ أصغر يتحكّم بالتقاط الرّئيسيّة في الشّبكة الكهربائيّة لمدينة حلب وشبكة المياه، ما يعطيه دوراً هائلاً في صيانة هذه الخدمات، والكهرباء على وجه الخصوص. كما يلعب دوراً رئيسيّاً في تأمين الطّحين لمخابز حلب.

22 لا تزال هذه اللّجنة في مرحلة تشكّلها، لكن يُقال إنّها متفوّقةٌ في محافظة إدلب، تحديداً في دعم التّازحين. وتشكّل إدلب حاليّاً منطقةً رئيسيّةً للتّنافس بين المجالس المحلّيّة والمجموعات المسلّحة والمنظّمات غير الحكوميّة في مناطق قريبةٍ من الحدود التّركيّة.

خاتمة

بشكل مماثل للصراع في سوريا، فإن مسار المجالس المحلّيّة مساراً خطياً مستقيماً. فبعد خمس سنواتٍ من الصّراع الّذي خلف دماراً واسع النّطاق، تبقى المجالس المحلّيّة، وبشكلٍ اوسع شبكات النّاشطين المدنيّين، ملتزمة من تقديم بديلٍ للممارسات السّلطويّة التي يعتمدها النّظام والجماعات المتطرّفة. وهذه المجالس اليوم، المركّزة جغرافيّاً في معقلَي المعارضة، أي حلب وإدلب ، تأخذ شرعيّتها من الخدمات الّتي لا زال تستطيع تأمينها للمجموعات المحلّيّة الأفقر، ومن تفاعلها اليوميّ مع هذه الأخيرة. مع ذلك، أُضعِفت هذه المجالس تدريجيّاً، أوّلاً عن طريق سياسة التّدمير المنهجيّ الّتي اعتمدها النّظام وحلفاؤه (الّذين حقّقوا إلى حدٍّ ما هدفهم الرّئيسيّ بألّا ينشأ في المناطق المحرّرة أيّ لاعبون يدرون المناطق ويقدمون الخدمات في ظل تراجع أو انسحاب الدولة) ، ثمّ عن طريق الدّولة الإسلاميّة. وعلى صعيدٍ ثانٍ، عانت المجالس أيضاً من غياب استراتيجيّةٍ مُنسَّقةٍ طويلة الأمد للجهات المانحة، ومن التّنافس السّياسيّ الدّاخليّ بين جماعات المعارضة، وحتّى من علاقاتها مع المجموعات المسلّحة المتأرجحة بين التّعاون والتّنافس. كما أنّ تهميشها التّدريجيّ، المتفاقم نتيجة مقاربة الموضوع السوري حصراً إما من خلال الحرب الأهليّة أو الحرب بالوكالة[23]، فقد غذّى أشكالًا متعدّدةً من التّطرّف والتّعصّب.

يمثّل اليوم تهميش الفاعلين المدنيّين المحلّيّين خطراً كبيراً على مستقبل سوريا، تحديداً ضمن سياق المحورين الأساسيّين للمسألة السّوريّة كما يراهما المجتمع الدّوليّ في هذه المرحلة: محاولة إيجاد حلٍّ سياسيٍّ والصّراع ضدّ الدّولة الإسلاميّة. من جهةٍ أولى، إنّ تهميش هذه المجموعات من المناقشات والمفاوضات الّتي تهدف إلى تحديد إطار حلٍّ سياسيٍّ لسوريا المستقبلة يمكنه في النّهاية تقويض أساسات حلٍّ محتملٍ مقبولٍ ومستدامٍ من قبل جميع السّوريّين ومن أجلهم، خصوصاً لأنّ أيّ اتّفاقٍ محتملٍ على تحوّلٍ سياسيٍّ سيُطبَّق في النّهاية من قبل الفاعلين المحلّيّين الموجودين على الأرض، وتحديداً إذا أُجبِر النّظام على القيام ببعض التّنازلات لصالح نظامٍ لامركزيّ. من جهةٍ ثانيةٍ، إنّ الصّراع ضدّ الدّولة الإسلاميّة، الّذي لا يمكنه بشكلٍ دقيقٍ أن يُقارَب فقط من زاويةٍ عسكريّةٍ، يطرح مجدّداً السّؤال المُوجَّه منذ العام 2014: من هم الفاعلون الّذين يستطيعون الحلول مكان المنظّمات الإرهابيّة حيثما ومتى خسروا السّيطرة على أراضٍ معيّنة؟

23 كما ذكر غالب الأطرش، إنّ صراع الأفراد والمنظّمات وشبكات النّاشطين المدنيّين من أجل التّغيير "قد غيب فعليّاً عندما نتكلّم عن حربٍ أهليّة فقط. تجدر الإشارة إلى أنّ هذا التغييب كهذا ليس مجرّد مسحٍ (أو ليس أبداً فقط) خطابيّ أو رمزيّ. إنّه يساعد إلى حدٍّ كبيرٍ في استنساخ هذا التّهميش للأفرقاء من المسار السّياسيّ الحالي، وربّما أيضاً في المستقبل من أيّ مرحلة تسويةٍ أو إعادة إعمار".
Ghaleb Attrache, "The Perils and Promise of Wartime Analysis: Lessons from Syria", Berkeley Journal of Sociology, March 2016.

السّلطة المحلّيّة تحت ظل الإدارة الذّاتيّة الدّيمقراطيّة في روجآفا

داريوس الدّرويش

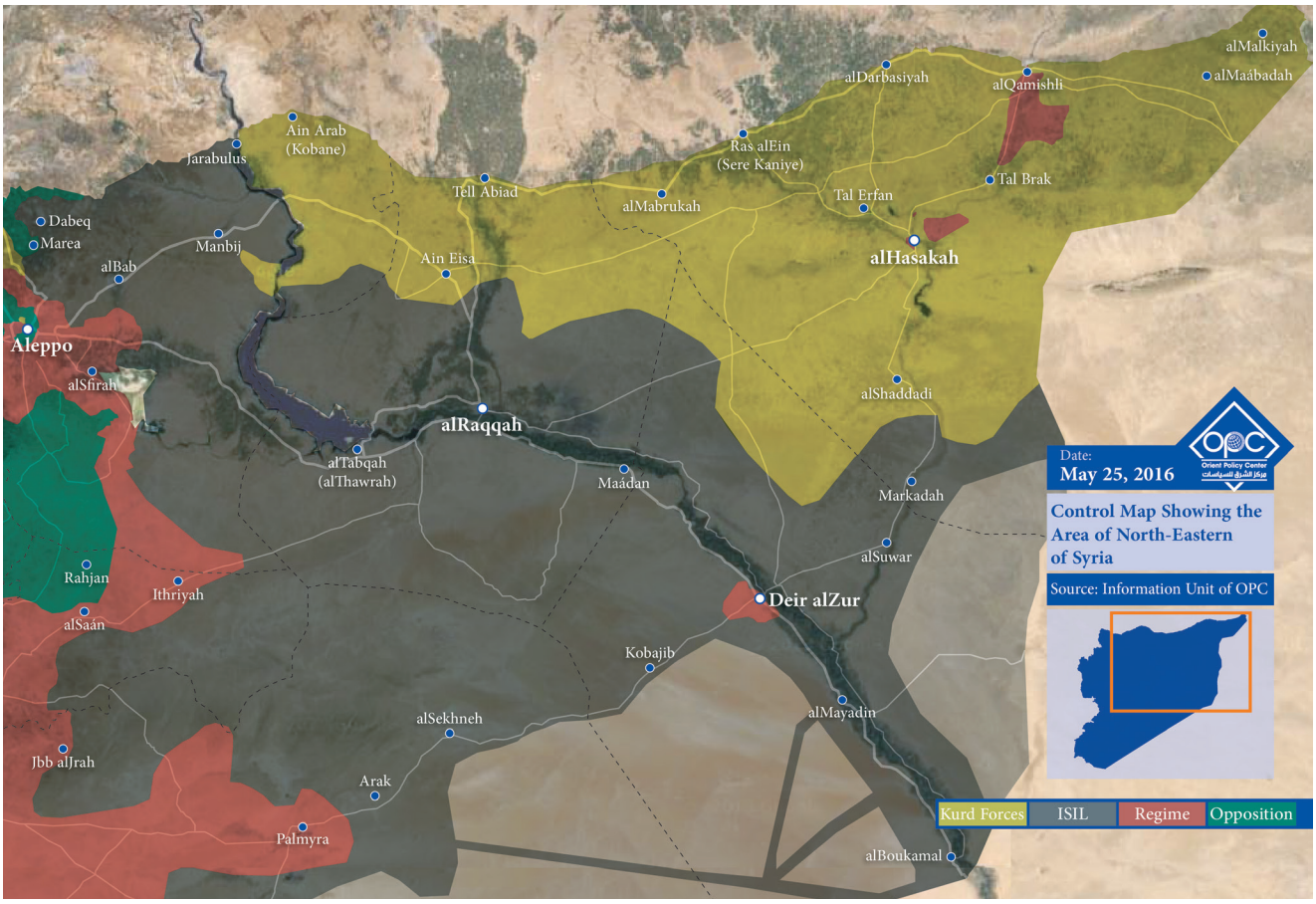

Source: Information Unit of Orient Policy Center, May 25, 2016

مقدّمة

إذا كانت بعض فئات المجتمع الكرديّ انخرطت في الثّورة السّوريّة في بداياتها في العام 2011، فإنّ انسحاب الجيش السّوريّ من المناطق الكرديّة منتصف العام 2012 واستيلاء حزب الاتّحاد الدّيمقراطيّ التّدريجيّ عليها أنهى الاحتجاجات ضدّ النّظام السّوريّ. بعد ذلك بدأت حركة المجتمع الدّيمقراطيّ (الّذي هو تحالف لمنظّمات مدنيّة وأحزاب سّياسيّة، لكنّ حزب الاتّحاد الدّيمقراطيّ يسيطر عليها في الواقع بشكلٍ كبير) يفرض سيطرةً كرديّةً على المناطق الكرديّة. وفي 12 من شهر تمّوز/يوليو من العام 2012، وصلت حركة المجتمع الدّيمقراطيّ والقوى التّابعة لها إلى اتّفاقٍ مع المجلس الوطنيّ الكرديّ بشأن تأسيس الهيئة الكرديّة العليا. وقد تولّت هذه الهيئة مسؤوليّة عدّة جوانب من الحكم، من ضمنها تأسيس الأسايش

(الشّرطة المحلّيّة) ووحدات حماية الشّعب (الجيش المحلّيّ)، إضافةً إلى دعم السّكّان المحلّيّين بالمساعدات الإنسانيّة. لكنّ الهيئة الكرديّة العليا لم تَدُم طويلاً حيث انسحب منها المجلس الوطنيّ الكرديّ في شهر آب/أغسطس من العام 2013. بالتّالي سيطرت حركة المجتمع الدّيمقراطيّ بشكلٍ كاملٍ على الهيئة، لتتخلّى عنها لاحقاً وتؤسّس الإدارة الذّاتيّة الدّيمقراطيّة الّتي استمرّت إلى اليوم، وبدأت تستعدّ مؤخّراً لتأسيس نظامٍ فدراليٍّ يقتصر على المناطق الخاضعة لقوّات سوريا الدّيمقراطيّة، مع تجنّب إعلان نفسها دولةً مستقلّةً أو دولةً فدراليّة.

وتحكم الإدارة الذّاتيّة الدّيمقراطيّة اليوم معظم المناطق التي فيها تواجد كردي كبير في أجزاء سوريا الشّماليّة والشّماليّة الشّرقيّة الّتي لطالما حكمتها قوى غير كرديّة. وتُسمَّى هذه المناطق اليوم بـ (روجآفا). سيحلّل هذا الفصل السّلطة المحلّيّة للإدارة الذّاتيّة الدّيمقراطيّة، تحديداً في منطقة القامشلي وكانتون الجزيرة. وهو يهدف لشرح كيف نجحت الإدارة الذّاتيّة الدّيمقراطيّة في فرض سيطرةٍ كرديّةٍ على المناطق الكرديّة وإلى أيّ حدّ. وقد تحدّد هذا المسار بشكلٍ كبيرٍ من خلال التّنافس ضمن السّاحة الكرديّة، ومن خلال تدخّل جهات إقليميّة ودوليّة، وعبر علاقة الإدارة الكرديّة الجديدة مع المجتمع المحلي المتعدّد الأعراق.

إنّ فهم مشروع الإدارة الذّاتيّة الدّيمقراطيّة وديناميات بنى سلطتها المحلّيّة في روجآفا سيساعد على فهم واحدةٍ من عدّة إداراتٍ حاكمةٍ في سوريا، وقد تساعد أيضاً في تحديد مدى استدامة هذا المشروع في روجآفا (الّتي لا تتأثّر فقط بنجاح الإدارة نفسها أو فشلها، بل وأيضاً بالاتّفاقات الدّوليّة واتّفاقات القوى المحلّيّة)، وإمكانيّة نسخ هذا المشروع خارج روجآفا كما صرّح به مجلس سوريا الدّيمقراطيّة في بيانه الأخير.

هيكليّة الإدارة الذّاتيّة الدّيمقراطيّة

تأسّست الإدارة الذّاتيّة الدّيمقراطيّة رسميّاً في 21 من شهر كانون الثّاني/يناير من العام 2014، مستفيدةً من الفراغ الأمنيّ الحاصل في سوريا بعد اندلاع الحرب الأهليّة، واستجابةً للمطالب الكرديّة بالحكم الذاتي. كان هذا التأسيس نتيجة مجهود فردي من حركة المجتمع الدّيمقراطيّ وهي مظلّةٌ سياسيّة تجمع حزب الاتّحاد الدّيمقراطيّ ومنظّماتٌ أخرى تعمل في مجالات مثل المجتمع المدنيّ والجندرة والشّباب، إضافة إلى "برلمان" (مجلس شعب غربي كردستان).

لقد مرّت عمليّة تأسيس الإدارة الذّاتيّة الدّيمقراطيّة في بظروف شديدة التّعقيد، وتضمنت رغبةٍ قويّةٍ جدّاً لدى حركة المجتمع الدّيمقراطيّ بالاستيلاء وحدها على السّلطة. فما أن سيطرت حركة المجتمع الدّيمقراطيّ بشكلٍ كاملٍ على الهيئة الكرديّة العليا بعد انسحاب المجلس الوطنيّ الكرديّ منها في شهر آب/أغسطس من العام 2013 نتيجة خلافاتٍ أهمّها حول قتل المحتجّين في عامودا في شهر حزيران/يونيو من العام 2013، حتى استمرّت الحركة في التّهرّب من الشّراكة مع المجلس الوطنيّ الكرديّ. رغم ذلك، توافق المجلس الوطنيّ الكرديّ ومجلس شعب غربي كردستان، في اتّفاقيّة إربيل الثّانية الّتي حصلت في شهر كانون الأوّل/يناير من العام 2013، على إدارة معبر سيمالكا الحدوديّ معاً. ليتوقف لاحقاً موظّفو المجلس الوطنيّ الكرديّ في المعبر عن العمل في شهر شباط/فبراير من العام 2014 لأنّ حركة المجتمع الدّيمقراطيّ وضعتهم بين خياري الموافقة على العمل كموظّفين تابعين للإدارة الذّاتيّة الدّيمقراطيّة أو ترك مناصبهم.

وبنت الإدارة في المنطقة الكرديّة هيكليّتها ببطءٍ وهي تمرّ عبر هذه الأحداث. فقد بدأت أساساً كإدارةٍ تُعنَى بالأمن، مع التركيز بشكلٍ رئيسيٍّ على التنافس السياسيّ المحتمل معها، كذلك قامت بحماية المناطق الكرديّة من اعتداءات القوى الإسلاميّة. ثمّ اكتملت لاحقاً هيكليّتها كسلطةٍ مع إعلان الإدارة الذّاتيّة الدّيمقراطيّة، فكان لها مجلسها التّشريعيّ ومجلسها التّنفيذيّ ورئاستها وسلطتها القضائيّة (محاكم الشّعب). كذلك بدّلت وحدات حماية الشّعب والأسايش ولاءها من الهيئة الكرديّة العليا إلى الإدارة الذّاتيّة الدّيمقراطيّة.

إنّ واحدةً من المؤسّسات الرّئيسيّة في الإدارة الذّاتيّة الدّيمقراطيّة هي "الكومونة" والّتي تعنى بتأمين المساعدات الإنسانيّة للسّكّان في أحيائهم. ورغم أنّه لم يكن لهذه الكومونات دورٌ بارزٌ في السّابق، فقد بدأوا لاحقاً بتوزيع موادّ استهلاكيّةٍ كانت تعاني من نقصٍ فيها في إقليم الجزيرة. هكذا بدأوا مؤخّراً بتوزيع

السّكّر الّذي لم يكن متوفّراً في الأسواق، وهم يغطّون النقص في اسطوانات الغاز اللازمة للطّبخ واستخدامات أخرى.

لكنّ هذا النّظام من المساعدات الّذي تقدّمه الكومونات انتُقِد من قبل المراقبين المحلّيّين. فقد صرّح ناشطٌ وصحافيٌّ كرديٌّ رفض إعطاء اسمه أنّ المساعدات المقدّمة عن طريق نظام الكومونات لم تأتِ حصراً عن طريق الإدارة الذّاتيّة الدّيمقراطيّة، بل أتت بمعظمها من منظّماتٍ غير حكوميّةٍ محلّيّة أُجبِرت على المرور عبر هذا النظام (أو عبر مؤسّساتٍ أخرى تابعةٍ للإدارة الذّاتيّة الدّيمقراطيّة) كي تستطيع العمل في هذه المناطق. ويضيف أنّ السّلطات تفرض قوائم توزيعٍ على المنظّمات غير الحكوميّة حسب رغبة المسؤولين النّافذين، وأنّ "المنظّمات غير الحكوميّة تواجه عرقلةً متكرّرةً لمخطّطات التّوزيع تمتدّ لأشهرٍ حتّى الوصول إلى تسويةٍ، ما يشجّع على الفساد والمحسوبيّات داخل الإدارة الذّاتيّة الدّيمقراطيّة، حيث أنّ كثيراً من هذه المساعدات (وهي سللٌ غذائيةٌ بشكلٍ أساسيٍّ) تُعطى كرشواتٍ لتسهيل عمل هذه المنظمات".

وكانت سابقاً معظم مؤسّسات الإدارة الذّاتيّة الدّيمقراطيّة منظّماتٍ حزبيّةً تابعةً لحركة المجتمع الدّيمقراطيّ، وبعضها لا يزال خاضعاً لسيطرةٍ مباشرةٍ من هذا الأخير الّذي لا يزال يملك سلطة تعيين القادة الأساسيّين. أحد الأمثلة على هذا هو المجلس التّشريعيّ، الّذي حلّ بدل ما كان يُعرَف بمجلس شعب غربي كردستان، والذي يفتقر إلى أيّ وجود للمعارضة، ويتألّف فقط من أحزابٍ تتبع حركة المجتمع الدّيمقراطيّ بطريقةٍ مباشرةٍ أو غير مباشرة.

هذه أيضاً حالة وحدات حماية الشّعب، فالعقد الاجتماعيّ في روجآفا، الّذي هو بمثابة دستورٍ، لا يوضح كيفيّة تعيين قادة وحدات حماية الشّعب، ولا يبيّن أيضاً إلى أيّة مؤسّسةٍ دستوريّةٍ تتبع، ما يترك الباب مفتوحاً أمام حركة المجتمع الدّيمقراطيّ لتسيطر مباشرةً على تعيين هيئة القيادة لوحدات حماية الشّعب كاملةً، كونها المؤسّس لهذه الأخيرة، ويعطيه أيضاً سيطرةً مباشرةً على موقفها السّياسيّ.

ثمّة مؤسّساتٌ أخرى تعمل كأذرعٍ قويّةٍ لحركة المجتمع الدّيمقراطيّ، بيد أنّها تعمل تحت ستار الإدارة الذّاتيّة الدّيمقراطيّة. أولى هذه هي هيئة عوائل الشّهداء الّتي، رغم أنّها هيئةٌ في المجلس التّنفيذيّ للإدارة الذّاتيّة الدّيمقراطيّة، إلّا أنّها تملك نفوذاً كبيراً وغير دستوريٍّ على الأسايش ومحاكم الشّعب. فقد نفت الصّحافيّ بيشوا بهلاوي الّذي يعمل مع قناة روداو إلى كردستان العراق، وأجبرت عدّة ناشطين سياسيّين على ترك روجآفا، في الوقت الذي تغافلت فيه الإدارة الذّاتيّة الدّيمقراطيّة عن هذه الأفعال غير الدّستوريّة.

كما يلعب أيضاً نظام الكومونات دوراً مهمّاً في تمكين سلطة حركة المجتمع الدّيمقراطيّ على الإدارة الذّاتيّة الدّيمقراطيّة، وكما يقول مجيد محمّد، الصّحافيّ والنّاشط الكرديّ: "يمكن تلخيص الدّور المعطى للكومونات في هدف الإدارة الذّاتيّة الدّيمقراطيّة، وتالياً حركة المجتمع الدّيمقراطيّ، بتوطيد الدّعم الشّعبيّ لمشروعهما. حيث أنّ دوراً أكبر للكومونات يأتي على حساب مؤسّسات الإدارة الذّاتيّة الدّيمقراطيّة، فهي إذاً محاولةٌ لربط السّكّان المحلّيّين إيديولوجيّاً بالإدارة الذّاتيّة الدّيمقراطيّة وحركة المجتمع الدّيمقراطيّ، بالإضافة إلى هدفها بتوسيع سلطاتها التّنظيميّة لتغطي تفاصيل الحياة اليوميّة للسّكّان المحلّيّين، وهذه انتهاكاتٌ واضحةٌ لمفاهيم الإدارة وآليّات إيصال الخدمات من قبل السّلطات القائمة".

أمّا ماليّاً، فقد أعلنت الإدارة الذّاتيّة الدّيمقراطيّة في موازنتها العامّة للعام 2014 أنّ نفقات تلك السّنة بلغت حوالي 2.7 مليار ليرةٍ سوريّةٍ (7.7 مليون دولارٍ أميركيّ)، وأشارت إلى أنّها كانت تهدف لتصل إلى إيراداتٍ تبلغ 5.6 مليار ليرةٍ سوريّةٍ (16 مليون دولارٍ أميركيّ) للعام 2015. وتعتمد الإدارة الذّاتيّة الدّيمقراطيّة على إنتاج النّفط والغاز لتغطية نفقاتها، وبحسب تقريرٍ أصدره جهاد يازجي[24] في العام 2015 ، فإنّ هذا المصدر يؤمّن لها إيراداتٍ تصل إلى 10 ملايين دولارٍ أميركيٍّ في الشّهر.

وتُصرَف معظم هذه الأموال على العمليّات العسكريّة لوحدات حماية الشّعب، لذا فقد زادت الإدارة الذّاتيّة الدّيمقراطيّة اعتمادها على الضّرائب الّتي تجمعها مديريّة الجمارك العامّة. ورغم غياب معلومات دقيقة حول مقدار هذه الموارد، إلا

24 J. Yaziji, "Le projet autonomiste kurde est-il économiquement viable en Syrie?", http://jihadyazigi.com/2015/11/01/le-projet-autonomiste-kurde-est-il-economiquement-viable-en-syrie/ 1 November 2015.

أنّه يمكننا رؤية شكاوىً كثيرةٍ حول هذه المسألة منشورةٍ في وسائل الإعلام، ومن ضمنها وسائل مقرّبةٌ من الإدارة الذّاتيّة الدّيمقراطيّة، إضافة إلى معرفتنا بأنّ تقاسم الإيرادات من إدارة معبر سيمالكا الحدوديّ المشترك مع حكومة إقليم كردستان كانت نقطة خلافٍ أساسيّةٍ بين حركة المجتمع الدّيمقراطيّ والمجلس الوطنيّ الكرديّ.

مشروع الإدارة الذّاتيّة الدّيمقراطيّة

كما ذكرنا سابقاً، قامت حركة المجتمع الدّيمقراطيّ بتأسيس وتنفيذ مشروع الإدارة الذّاتيّة الدّيمقراطيّة، وأصبح هذا المشروع، كما أُعلِن عنه، دستوراً لروجآفا. ورغم أنّ فحوى هذا الدّستور يتضمّن المبادئ الأساسيّة لحقوق الإنسان والسّلم الأهليّ والعيش المشترك والمساواة بين الجنسين إلى جانب مسائل إشكاليّةٍ أكثر تتعلّق بمؤسّسات الإدارة الذّاتيّة الدّيمقراطيّة، من الواضح أنّ أهداف المشروع نفسه أبعد من المحتوى، وربّما يمكن تلخيصها على الشّكل التّالي:

تمثيل جوهر المطالب الكرديّة بالحكم الذّاتيّ، وذلك بعد عقودٍ من الاضطهاد العرقيّ لهم في سوريا لكونهم كرداً.

تحقيق انتصارٍ في الصّراع الكرديّ الدّاخليّ على السّلطة وذلك على المستوى الكرديّ العام.

لم تنشأ المطالب الكرديّة بالحكم الذاتي نتيجة لمشروع حركة المجتمع الدّيمقراطيّ الخاص بالإدارة الذاتيّة الديمقراطيّة، بل لطالما كانت هدفاً رئيسيّاً للشّعب الكرديّ منذ بداية الحراك السّياسيّ الكرديّ في العام 1957. ولازالت الفدراليّة هي المطلب الأساسيّ للمجلس الوطنيّ الكرديّ الّذي يمثّل الأحزاب الكرديّة التّقليديّة.

لكن، رغم أنّ إيديولوجيّة حركة المجتمع الدّيمقراطيّ بخطوطها العامّة ليست مسألةً خلافيّةً مع المجلس الوطنيّ الكرديّ، حيث أنّ الأخير حاول دائماً المشاركة في هذه الإدارة بشرط حصوله على حصّةٍ ”عادلةٍ“ منها، فإنّ الإدارة الذّاتيّة الدّيمقراطيّة تستمرّ بإبعاد المجلس الوطنيّ الكرديّ عن المشاركة في الحكم من خلال إغراق كلّ مؤسّسةٍ من مؤسّساتها برموزٍ إيديولوجيّةٍ وصورٍ هي بحدّ ذاتها المسألة الأكثر إشكاليّةً بين الطرفين. هذا بالإضافة إلى الرفض المستمر لحركة المجتمع الدّيمقراطيّ إجراء انتخابات المجلس التّشريعيّ والمجالس المحلّيّة، وخرقها المتكرّر لكلّ الاتّفاقات مع المجلس الوطنيّ الكرديّ.

وعلى الرغم من رفض حركة المجتمع الدّيمقراطيّ إزالة رموزها الإيديولوجيّة من مؤسّسات الإدارة الذّاتيّة الدّيمقراطيّة، إلا أنّها قبلت إزالة اسم كردستان من استخدامها الرّسميّ، وقبلت أيضاً بوجود قوّةٍ عسكريّةٍ مستقلّةٍ في المنطقة من العرب والسريان. غير أنّها في الوقت نفسه رفضت السّماح بدخول القوات التابعة للمجلس الوطنيّ الكرديّ (بيشمركة روجآفا)، الأمر الّذي قاد لإبعاد أكثر للمجلس الوطنيّ الكرديّ، لكن في الوقت نفسه، لتقاربٍ أكثر من الإثنيّات الأخرى تجاه الإدارة الذّاتيّة الدّيمقراطيّة.

العلاقاتُ الدوليّة

عندما أُعلِنت الإدارة الذّاتيّة الدّيمقراطيّة، أوقفت الدّول الغربيّة دعمها للمجتمع المدنيّ في المناطق الكرديّة، وقاطعت المنطقة بشكلٍ تامٍّ إلّا لبعض المساعدات الإنسانيّة الّتي تقدّمها الأمم المتّحدة. استمرّت هذه الحالة من بداية العام 2014 حتّى بداية العام 2015، عندما عاد من جديد تدفق بعض المساعدات الطّفيفة بعدما بدأ التّحالف الدّوليّ ضدّ الدّولة الإسلاميّة يدعم وحدات حماية الشّعب بهدف تحرير كوباني. وهكذا عاد الدّعم الإنسانيّ ودعم المجتمع المدنيّ بعد انقطاعٍ لحوالي السّنة.

لكنّ هذا الدّعم، العسكريّ والمدنيّ، لم يتحوّل إلى اعترافٍ دوليٍّ، فالإدارة الذّاتيّة الدّيمقراطيّة لم تتمّ دعوتها إلى محادثات جنيف حول سوريا، حتّى أنّه لم يُعترَف بها كقوّة شّرعيّة تحكم روجآفا. كما أنّ هذه الأخيرة، أي روجآفا، لم تحصل على اعتراف من المجتمع الدّوليّ، حيث أعلنت وزارة الخارجيّة الفرنسيّة مؤخّراً أنّها لن تعترف بمكتبٍ تمثيليٍّ للإدارة الذّاتيّة الدّيمقراطيّة في باريس.

مع ذلك، كان لدعم المجتمع الدّوليّ للمجتمع المدنيّ في روجآفا وقعٌ كبيرٌ على الوضع هناك. وقد بدأت وسائل إعلامٍ عديدةٌ بتلقي هذا الدّعم، ما أدّى إلى توسيع هامش الحرّيّة

في روجآفا، واستطاعت الكثير من منظّمات المجتمع المدنيّ العاملة في مجال الدّيمقراطيّة وحقوق الإنسان أن تساهم في تقليص انتهاكات الإدارة الذّاتيّة الدّيمقراطيّة لحقوق الإنسان، والّتي كانت تستهدف أحزاباً سياسيّةً ومنظّمات مجتمعٍ مدنيّ. هذا وأصبح قمع الإعلام بشكل خاص أقلّ حدّةً من ناحية النّوع والكمّيّة في العام 2015، مقارنةً مع العام 2014 وما سبقها.

بالإضافة إلى ذلك، قام الدّعم الإنسانيّ الدّوليّ أيضاً بتحسين نوعيّة الحياة في المنطقة، خاصّةً بالنّسبة للنّازحين الّذين أتوا من مناطق تحت سيطرة الدّولة الإسلاميّة. وتصل معظم هذه المساعدات عن طريق المنظّمات غير الحكوميّة، في حين تصل مساعداتٌ إنسانيّةٌ أخرى للنّازحين تقدّمها الإدارة الذّاتيّة الدّيمقراطيّة عبر قنواتها.

بيد أنّ المساعدات الإنسانيّة الدّوليّة لا تلعب دوراً بارزاً في تطوير المنطقة اقتصادياً، "بما أنّ بطئ التحول من الدّعم الإنسانيّ إلى المشاريع التنموية يؤدي إلى الاعتماد التّامّ للمتلقّين على هذه المساعدات"، بحسب النّاشط والصّحافيّ الكرديّ بيروز بيريك.

أمّا بالنّسبة لعلاقات الإدارة الذّاتيّة الدّيمقراطيّة مع دول المنطقة، فعلاقاتها مع تركيا تعاني من أزمةٍ غير مسبوقةٍ، رغم أنّ حركة المجتمع الدّيمقراطيّ قام بمحاولاتٍ عديدةٍ لتقليص التّوتّر سياسيّاً عن طريق حزب الاتّحاد الدّيمقراطيّ، كما أعلنت وحدات حماية الشّعب عدّة مرّاتٍ أنّها تريد علاقاتٍ "صحّيّةً" مع تركيا. غير أنّ هذه الجهود لم تأتِ بثمرٍ، بل على العكس، فالعلاقات تدهورت بشكلٍ سيّءٍ مع تقدّم قوّات سوريا الدّيمقراطيّة في ريف حلب الشّماليّ، ووصل الأمر الآن إلى قيام تركيا بمهاجمة مطار منغ الخاضع لسيطرة وحدات حماية الشّعب، واستهداف المناطق الكرديّة في عفرين بقذائف الهاون والمدافع.

تؤثّر العلاقات السّيّئة مع تركيا على قدرة الإدارة الذّاتيّة الدّيمقراطيّة على تقديم الخدمات وبناء حكومةٍ فعليّةٍ في روجآفا، وذلك من ناحيتين: النّاحية الأولى هي أنّ تركيا عضوٌ في النّاتو، وتملك، مقارنةً مع الإدارة الذّاتيّة الدّيمقراطيّة، تأثيراً أكبر على سياسات القوى الغربيّة، ومع أنّ عضوية الناتو لم تستطع منع التحالف الدّوليّ الّذي تقوده الولايات المتّحدة الأميركيّة من مساعدة وحدات حماية الشّعب ضدّ الدّولة الإسلاميّة، بعكس إرادة تركيا. لكنّها، مع ذلك، لا زالت تلعب دوراً رئيسيّاً في إقصاء الإدارة الذّاتيّة الدّيمقراطيّة عن محادثات جنيف، وتمنع أيضاً حلفاءها الغربيّين من الاعتراف بالإدارة الذّاتيّة الدّيمقراطيّة أو بحق الشّعب الكرديّ في الحكم الذّاتيّ في سوريا.

النّاحية الثّانية هي قدرة تركيا على زعزعة استقرار روجآفا، عن طريق تعبئة حلفائها السّوريّين العرب والتّركمان لضرب وحدات حماية الشّعب في مناطق مختلفة. وقد فعلت ذلك عندما ساعدت في تشكيل جبهة الجزيرة والفرات، الّتي سعت لغزو مدينة سري كانييه (رأس العين) في كانتون الجزيرة في تشرين الثّاني/نوفمبر من العام 2012. وفي الآونة الأخيرة، عندما قامت قوّات سوريا الدّيمقراطيّة، الّتي تشكّل وحدات حماية الشّعب فيها المكوّن الرّئيسيّ، بخرق الخطّ الأحمر التّركيّ غرب الفرات لمقاتلة الدّولة الإسلاميّة، قامت تركيا بالمقابل بدعم فصائل من المعارضة الإسلاميّة سعت لغزو عفرين وذبحت جنوداً من قوّات سوريا الدّيمقراطيّة.

كذلك للإدارة الذّاتيّة الدّيمقراطيّة علاقاتٌ متوتّرةٌ مع حكومة كردستان العراق، والّتي تهدّد بخطر إغلاق المعبر الحدوديّ الوحيد الّذي تملكه روجآفا مع بقيّة العالم. إنّ الإدارة الذاتيّة الديمقراطيّة تهدر فرصة تحسين قدرتها على محاربة الدّولة الإسلاميّة، حيث أنّ حكومة إقليم كردستان لعبت دوراً بارزاً في إقناع التّحالف الدّوليّ بتأمين الدّعم الجوّيّ لوحدات حماية الشّعب. وكذلك تهدر فرصة الاستفادة من خبرات حكومة إقليم كردستان في تأمين مناطقها من الاختراقات الإرهابيّة، الّتي تحصل بشكلٍ متكرّر في روجآفا. وقد حصل معظم هذا التّوتّر بعد الفشل المستمر لحركة المجتمع الدّيمقراطيّ في الوفاء بالتزاماتها بموجب اتّفاقاتها مع المجلس الوطنيّ الكرديّ.

القبول المحلّيّ للإدارة الذّاتيّة الدّيمقراطيّة

رغم استخدام الإدارة الذّاتيّة الدّيمقراطيّة لكلمة "ديمقراطيّة" في جميع مؤسّساتها تقريباً، إلّا أنّها لم تدعُ بعد لانتخاباتٍ

عامّة، ولا حتّى من أجل أول مجلسٍ تشريعيّ، الّذي كان بمثابة الجمعيّة التّأسيسيّة التي تمّ فيها تبنّي العقد الاجتماعيّ. هذا انتهاكٌ كلّيٌّ للمعايير الدّيمقراطيّة الدّوليّة، الّتي تفترض وجود أكثر من حزبٍ واحدٍ للمشاركة في مسار كتابة الدّستور وتبنّيه. يصعب أيضاً، بسبب نقص الآليّات الدّيمقراطيّة في روجآفا، أن نحدّد بدقّةٍ مستوى القبول المحلّيّ للإدارة الذّاتيّة الدّيمقراطيّة، وهذا ما يترك لنا فقط إمكانيّة تحليل مشاركة القوى المحلّيّة في حكم روجآفا.

ورغم العدد الكبير نسبيّاً للأحزاب السّياسيّة المشاركة في الإدارة الذّاتيّة الدّيمقراطيّة، إلّا أنّها تمثّل فقط طيفاً واحداً من الحياة السّياسيّة في روجآفا، في حين أنّ الطّيف الآخر مبعدٌ بالكامل إلى خارج مدار الإدارة الذّاتيّة الدّيمقراطيّة. بالتّالي، نجد أنّ المجلس الوطنيّ الكرديّ والمنظّمة الآثورية الدّيمقراطيّة، المعارضان الرّئيسيّان للإدارة الذّاتيّة الدّيمقراطيّة، مستبعدتان عنها تماماً، بينما نجد أنّ حركة المجتمع الدّيمقراطيّ والأحزاب التّابعة لها، من الجانب الكرديّ، وحزب الاتّحاد السّريانيّ، من الجانب السرياني، هما مؤسّسا الإدارة الذّاتيّة الدّيمقراطيّة.

أمّا بالنّسبة إلى عرب كانتون الجزيرة، فإنّ قبائلهم منقسمةٌ بين داعمةٍ للإدارة الذّاتيّة الدّيمقراطيّة أو داعمةٍ للنّظام السّوريّ. وهكذا فإنّ أحد أقوى تحالفات القبائل العربيّة (قبيلة شَمَّر) في المنطقة مشاركةٌ في تأسيس الإدارة الذّاتيّة الدّيمقراطيّة، وقد شكّلت لنفسها قوّةً عسكريّةً كبيرةً تقاتل إلى جانب وحدات حماية الشّعب، في حين أنّ التحالف القويّ الآخر (قبيلة طيء على وجه الخصوص) يدعم النّظام السّوريّ، وقد شكّل جيش الدّفاع الوطنيّ الّذي هو جزءٌ من الجيش العربيّ السّوريّ (جيش النّظام).

ثمّة عاملٌ آخر يؤثّر على قبول سكّان روجآفا للإدارة الذّاتيّة الدّيمقراطيّة، وهو نشاط منظّمات المجتمع المدنيّ. يوجد حوالي مئة منظّمةٍ في كانتون الجزيرة، وبينما نجد أنّ أغلبها غير فاعلةٍ، نرى بعضها الآخر تقوم بالتوعية حول مسائل مرتبطةٍ بحقوق الإنسان والدّيمقراطيّة والجندرة والعدالة الانتقاليّة، إلخ. وبحسب زوهراب قادو، وهو نّاشط كرديّ من مؤسّسي منظّمة شار (SHAR)، ”فإنّ وقع النّزاع السّياسيّ بين حركة المجتمع الدّيمقراطيّ والمجلس الوطنيّ الكرديّ يلقي بظلاله على أنشطتها (المنظّمات المحلّيّة غير الحكوميّة)، حيث تأخذ بعضها مواقف سياسيّةً داعمةً لجهةٍ ما. كذلك نجد أنّ المقاربة المبهمة للإدارة الذّاتيّة الدّيمقراطيّة تجاه منظّمات المجتمع المدنيّ، والقوانين غير الواضحة بخصوص أنشطتها تحول دون الاستجابة الفعّالة لهذه المنظّمات للحاجات المحلّيّة“.

ثمّة أيضاً فجوةٌ هائلةٌ بين الإدارة الذّاتيّة الدّيمقراطيّة والإعلام. بدأ هذا الأمر مع محاولات الإدارة الذّاتيّة الدّيمقراطيّة فرض أجندتها ومصطلحاتها الخاصّة على الإعلام، مثل تسمية المجموعات المسلّحة الأخرى بالإرهابيّين، والإشارة إلى قتلى وحدات حماية الشعب على أنّهم شهداء، إلخ. وقد ترافق ذلك مع تهديداتٍ بمنع الصّحافيّين عن العمل، أو ترحيلهم إلى كردستان العراق، أو حتّى بحرق مكاتب وسائل الإعلام الّتي لا تقبل بهذه الشّروط. لكنّ هذه الشّروط تحسّنت بين العامين 2014 و2015. فثمّة وسائل إعلامٍ أكثر من قبل تستطيع أن تعمل في المنطقة، وقد بلغ تدخّل الإدارة الذّاتيّة الدّيمقراطيّة فيها مستوىً منخفضاً نسبيّاً. مع ذلك، لا تزال تبقي على خطوطها الحمر الأساسيّة دون أيّ مسٍّ بها. على سبيل المثال، لا يزال التّعبير عن وجهة نظرٍ سياسيّةٍ مختلفةٍ إلى حدٍّ كبيرٍ عن الإدارة الذّاتيّة الدّيمقراطيّة يعني أنّ تلك الوسيلة الإعلاميّة سيتمّ حظرها، كما حصل مؤخّراً مع قناتي روداو وأورينت نيوز التلفزيونيتين واللّتين مُنِعتا من العمل في كانتوني الجزيرة وكوباني.

خلاصات

تمثّل الإدارة الذّاتيّة الدّيمقراطيّة حاجةً حقيقيّةً للشّعب الكرديّ لحكم نفسه، لكنّ هذا النّوع من التّمثيل يُرجَّح أن يكون نتيجةً للتعلّق الشّعبي العاطفيّ بهذا الطّموح المستمرّ منذ عقودٍ طويلةٍ. وبما أنّ قدرة الشعب الكردي على اعتبار نفسه شعباً يحكم نفسه بنفسه تحتاج أن تكون المعايير الدّيمقراطيّة مطبّقة، وهو ما لا يحصل تحت الحكم الحاليّ للإدارة الذّاتيّة الدّيمقراطيّة، فمن الممكن أن يكون الأدقّ هو وصف الحالة الرّاهنة لحكم الإدارة الذّاتيّة الدّيمقراطيّة بأنّه، على الأقل، ”غير الأكراد لا يحكمون الأكراد“.

بيد أنّ الإدارة الذّاتيّة الدّيمقراطيّة أحرزت تقدّماً كبيراً، مقارنةً مع مناطق أخرى من سوريا، في ما يخصّ نزع فتيل الصّراعات العرقيّة والطّائفيّة ضمن مجتمع روجآفا، والوصول إلى مشاركة كلّ المكونات في حكومتها، حيث أنّ لا وجود للاعتبارات الدّينيّة، فيما الاختلافات الإثنيّة حُيِّدت لصالح زيادة القبول السّياسيّ.

لكنّ السيطرة الكاملة لحركة المجتمع الدّيمقراطيّ على الإدارة الذّاتيّة الدّيمقراطيّة تعيق هذه الأخيرة عن التّقدّم بفعّاليّةٍ أكبر، رغم أنّ العلاقة ساعدتها أوّل تشكيلها. كما أنّ استمرار هذه التّبعيّة يجعل العلاقات أسوأ مع حكومة إقليم كردستان وتركيا، ويخلق عوائق في وجه تقدّم الإدارة الذّاتيّة الدّيمقراطيّة.

إنّ الإدارة الذّاتيّة الدّيمقراطيّة غير منفتحةٍ على المشاركة السّياسيّة، ولا تسمح للمعارضة بالمشاركة في مؤسّساتها. وينتج عن ذلك نشوء معارضةٍ لـلإدارة الذّاتيّة الدّيمقراطيّة ككلٍّ، دون أن تملك القدرة على التّمييز بين الإدارة الذّاتيّة الدّيمقراطيّة ككيانٍ للحكم الذاتي الكردي، وبين حركة المجتمع الدّيمقراطيّ بوصفها الجهة التي تسيطر على هذا الكيان.

إنّ مستقبل هذه الإدارة ونظامها الفدراليّ ليسا في موقع إيجابي الآن، كونها لم يُعترَف بها من قبل أيٍّ من النّظام أو المعارضة أو القوى الإقليميّة أو الدّوليّة.

الدّول الرّاعية والتّمرّد السّوريّ: حدود النّفوذ الخارجيّ (توما بييريه)

كان النّقاش حول الدّول الرّاعية للمتمرّدين السّوريّين معنيّاً بشكلٍ أساسيٍّ بمسألتين رئيسيّتين: الأولى هي الأهداف الأساسيّة الّتي تسعى الدّول الرّاعية لتحقيقها (مجابهة تأثير إيران الإقليميّ، إضعاف القوميّين الأكراد في شمال سوريا، إلخ)، والثّانية هي تفضيل هذه الدّول لشركاء من المتمردين (التّعاطف أو العداء نحو الفصائل الإسلاميّة، والدّعم السّعوديّ لبعض المجموعات ضدّ الفصائل المدعومة من قطر والعكس). غير أنّ جوانب المشكلة الّتي تمّ تجاهلها هي إمكانيّات الدّول الرّاعية للتّمرّد السّوريّ وقدرتها (أو بالتّالي عجزها) بأن تقود شركاءها المتمرّدين بحسب رغباتها، بصرف النّظر عن مواردهم الماليّة غير المحدودة عملياً[25]. هذا وتعاني مقارنةً مع إيران دولٌ مثل دول الخليج والأردنّ وتركيا من عائقٍ كبيرٍ عندما يتعلّق الأمر بدعم القوّات شبه العسكريّة في الخارج نتيجة التّناقضات السّياسيّة ونقص الخبرة[26].

إنّ أحد الأسباب الرّئيسيّة لاختلال التّوازن هذا هو الطّبيعة غير الثّوريّة للدّول الرّاعية للتّمرّد السّوريّ، في مقابل الطّابع الثّوريّ للنّظام الإيرانيّ. ولا يرتكز هذا التّمييز على مواقف الدّول هذه من الثّورات العربيّة في العام 2011، بل على أصل هذه الأنظمة: ففي حين أنّ الجمهوريّة الإسلاميّة الإيرانيّة هي وليدة ثورة العام 1979، فإنّ دول الخليج والأردنّ تملك أنظمةً محافظةً صمدت في وجه موجاتٍ متتاليةٍ من التّغيير الثّوريّ منذ خمسينيّات القرن العشرين، ونظام تركيا السّياسيّ هو نتيجة فترةٍ انتقاليّةٍ شهدت خضوع الجيش التّدريجيّ للسّلطة المدنيّة (بشكلٍ أساسيٍّ إلى حدٍّ كبيرٍ) عبر وسائل دستوريّة. وتتمتّع دولٌ ثوريّةٌ مثل إيران (أو شبه دولٍ مثل الدّولة الإسلاميّة) بأفضليّتين بارزتين عندما تنخرط بأنشطةٍ تخريبيّةٍ في الخارج. الأفضليّة الأولى هي أنّ الإيديولوجيّات الثّوريّة عالميّةٌ بطبيعتها، فتقدّم بالتّالي نموذجاً يستطيع المتمرّدون الأجانب أن ينسخوه. ففي حين أنّ وكلاء إيران غير الحكوميّين في لبنان والعراق (حزب الله، بدر، عصائب أهل الحقّ، ...) هي ميليشياتٌ تتبع إيديولوجية ولاية الفقيه الخمينية، لم يقم أيّ فصيلٍ متمرّدٍ في سوريا بتشجيع تأسيس حكمٍ وراثيٍّ على النّمط السّعوديّ أو القطريّ. لا شكّ أنّ شرائح التّمرّد السّوريّ المعتدلة أخذت بعين الاعتبار خبرة حزب العدالة والتّنميّة التّركيّ، لكنّه ليس في الأساس نموذجاً ثوريّاً، والّذي لربّما يُنظَر إليه كنتيجةٍ أخيرةٍ لمسار الثّورة بدلا من أن يكون مخطّطاً لتحرّك المتمرّدين. كما أنّ نتيجةً طبيعيّةً لغياب الإيديولوجيّة الثّوريّة عند الدّول الرّاعية للتّمرّد السّوريّ هي الدّور الرّئيسيّ لطرفٍ ثالثٍ، يمكن أن يسمّى "مبادري القضيّة" (cause entrepreneurs). فبما أنّ الدّول الرّاعية لا تقدّم منطقها الإيديولوجيّ من أجل تحريك العنف، تملأ الفراغ إذن جهاتٌ غير حكوميّةٍ تتراوح من النّاشطين المحلّيّين المؤيّدين للدّيمقراطيّة إلى الجهاديّين المتعدّدي الجنسيّات. ويغيب في المقابل هذا الطّرف الثّالث بشكلٍ واضحٍ في العلاقة بين إيران وأتباعها الشّبه عسكريّين.

الأفضليّة الثّانية للأنظمة الثّوريّة هي أنّ جهاز الدّولة فيها يملك في الواقع نخبةً مخصّصةً للعلاقات مع شبه الجيوش في الخارج، كجزءٍ من مشروع تصدير الثّورة. وبما أنّ هذه النّخبة لعبت في ديارها الدّور الرّئيسيّ للمسار الثّوريّ، فهي تمارس تأثيراً كافياً ضمن الدّولة لتضمن موارد كافيةً دعماً لطموحاتها الخارجيّة. هذا وتتعامل إيران مع أتباعها الإقليميّين من خلال الحرس الثّوري (باسداران)، الّذي هو وكالةٌ تابعةٌ للدّولة متخصّصٌ بشكلٍ تامٍّ، ويملك خبرةً متراكمةً متواصلةً لأكثر من ثلاثة عقودٍ في مجال تسليح الشّبه جيوشٍ في الخارج وتدريبها والإشراف عليها. أمّا بالنّسبة إلى الدولة المؤيّدة للمعارضة السّوريّة، فهي تقوم بالأمر ذاته من خلال الأجهزة

25 إنّ تقديرات مقدار الدّعم المالي للمتمرّدين السّوريّين تخميني بحت. وادّعت صحيفة الأخبار اللّبنانيّة الموالية للأسد بأنّ المتمرّدين حصلوا بحلول نهاية العام 2015 على ما مجموعه 6 مليارات دولارٍ أميركيّ كتمويلٍ خارجيّ (al-Akhbar, 21 March 2016, http://www.al-akhbar.com/node/254596).

26 من أجل بحثٍ حول اختلال التّوازن بين سياسة إيران وسياسة دول الخليج في سوريا في ما يتعلّق بالإمكانيّات، أنظر:
Émile Hokayem, "Iran, the Gulf States and the Syrian Civil War", Survival, 56/6 (2014), 59-86.

الاستخباراتيّة، الهادفة بشكلٍ رئيسيٍّ لضمان الأمن الدّاخليّ، وقد انخرطوا نادرا، إن لم نقل أبداً، في عمليّات تخريبٍ في الخارج[27]. بكلامٍ آخر، استطاعت الدّول الثّوريّة أن تقلّص أحد المشاكل الأساسيّة الّتي تواجه الدّول الرّاعية للمجموعات المتمرّدة، أي تباعد الخيارات السّياسيّة[28]. هذا هو الحال لأنّ الدّول الثّوريّة تقدّم لشركائها المتمرّدين منطقاً إيديولوجيّاً متماسكاً لتحريك العنف، وكونها تملك موارد تنظيميّةً وبشريّةً أكثر وأفضل لتتحكّم بوكلائها بحسب تصوّراتها الخاصّة.

أمّا الدّول غير الثّوريّة، فتعاني من ثلاثة ضعفاتٍ رئيسيّةٍ في إدارتها لسياساتها التّخريبيّة، بسبب افتقارها لهاتين الأفضليّتين: الأوّل هو اعتمادها القويّ على الإمكانيّات التّنظيميّة لشركائها المتمرّدين، وامتلاكها وسائل قليلةٍ لتحسين الإمكانيّات هذه، بغضّ النّظر عن الموارد الماليّة الّتي تؤمّنها[29]؛ والثّاني هو أنّه عليها التّعامل مع تدخّلٍ ملحوظٍ من جانب أطرافٍ ثالثةٍ غير حكوميّةٍ الّتي إمّا تتنافس مع الدّول الرّاعية من أجل التّحكّم بالتّمرّد (على الأرجح من خلال القضاء على المتمرّدين المُفوَّضين من دولٍ أجنبيّة كما سنرى لاحقاً)، أو تتوسّط بين هذه الدّول ومتمرّديها المستفيدين؛ والثّالث هو تمتّع الشّركاء المتمرّدين للدّول غير الثّوريّة بمساحة واسعة لاستغلال المنافسات بين الدّول الرّاعية، على الأقلّ عندما تجعل إيديولوجيّة هذه المجموعات المتمرّدة منها مقبولةً لأكثر من راعٍ إقليميّ. أمّا الرّابع، فهو أنّ الدّول غير الثّوريّة قابلةٌ أكثر للضّغوطات من القوى العالميّة المهيمنة، أي الولايات المتّحدة هنا، بسبب موقعها في نظام الدّول العالميّ.

سأحاول في هذا الفصل توضيح ماهيّة حدود تأثير الرّعاة الخارجيّين على التّمرّد السّوريّ، من خلال التّركيز على الطّرف المتلقّي. وسأبيّن تحديداً أنّه سواءٌ أثبتت الفصائل المتمرّدة السّوريّة نجاحها أم لا (أي تماسكاً وفعاليّةً عسكريّة)، فهذا ليس له علاقةٌ مهمّةٌ بالدّعم الخارجيّ، بل بالصّفات المتأصّلة أو العيوب. بالتّالي ليس تركيزي هنا على أداء التمرّد السّوريّ بشكلٍ عامٍّ، بل على الاختلافات بين المجموعات الّتي واجهت ظروفاً معاكسةً مشابهةً خلال السّنوات الماضية: أوّلاً اختلال توازنٍ بين الدّعم الفاتر الّتي حصلت عليه من دولها الرّاعية الخارجيّة من جهةٍ، والتّدخّل الحاسم إلى حدٍّ كبيرٍ لإيران وروسيا في الصّراع إلى جانب نظام الأسد من جهةٍ أخرى؛ وثانياً بروز أطرافٍ ثالثةٍ مثل الدّولة الإسلاميّة وحزب الاتّحاد الدّيمقراطيّ الكرديّ، الّتي أجبرت المتمرّدين أن يقاتلوا على جبهاتٍ متعدّدةٍ، وقامت بتبديل استرتيجيّات رعاتهم الخارجيّين لحساب النّزاع ضدّ الأسد.

المملكة العربيّة السّعوديّة: قصّة إخفاقاتٍ كثيرة

كان للمملكة العربيّة السّعوديّة، بين الرعاة الإقليميّين الأساسيّين للمتمرّدين لسوريين، الفكرة الأوضح حول الشّكل الّذي يجب أن يتّخذه التّمرّد، أو بشكلٍ أدقّ ما لا يجب أن يتّخذه. وفعلاً، بالإضافة إلى الحسابات الجيوسياسيّة المعادية لإيران وتقوية شرعيّة النظام السعودي في داخليّا، يبدو أنّ قرار الرّياض ببدء توفير الدّعم للمتمرّدين السّوريّين في ربيع العام 2012 قد أثار موقفاً معادٍ للفصائل الإسلامية، وتحديداً أكثر من خلال ازدياد نفوذ الفصائل المرتبطة بشكلٍ وثيقٍ بالإخوان المسلمين و/أو قطر، مثل لجنة حماية المدنيّين، الّتي هي جبهةٌ مرتبطةٌ بالإخوان المسلمين قد حصلت على ولاء فصائل متمرّدةٍ عديدةٍ في وسط سوريا منذ شهر شباط/فبراير من العام 2012 فصاعداً، وكانت متحالفةً رسميّاً مع العقيد

27 Hokayem, “Iran, the Gulf states”, 81.

28 Idean Salehyan, Kristian Skrede Gleditsch, David Cunningham, “Explaining External Support for Insurgent Groups”, International Organization, /65 (2011), 709–44.

29 أؤيّد هنا حجّة بول ستانيلاند بأنّ الإمكانيّة التّنظيميّة للمجموعات المتمرّدة تنبع بشكلٍ أساسيٍّ من الشّبكات الاجتماعيّة قبل الحرب الّتي بُنيت عليها قياداتها، وأنّ وقع التّمويل الخارجيّ على هذه الإمكانيّات محدود. أنظر:
Paul Staniland, *Networks of Rebellion. Explaining Insurgent Cohesion and Collapse*, Ithaca, Cornell University Press, 2014.

رياض الأسعد مؤسّس الجيش السّوريّ الحرّ[30]. أمّا التّفويض الّذي أعطته السّعوديّة للوسطاء اللّبنانيّين الّذين عيّنتهم أوّلاً، مثل نائب المستقبل عقاب صقر، فقد لخّصه أحد محاوريهم من السّوريّين على الشّكل التّالي: "ساعدوا أيّاً كان ما عدا الإسلاميّين"[31].

هذا وتُرجِمت عبارة "أيٍّ كان ما عدا الإسلاميّين" عمليّاً إلى تركيزٍ على المنشقّين من الجيش مثل الجنرال مصطفى الشّيخ والعقيد قاسم سعد الدّين والنّقيب ماهر النّعيمي والفصائل غير المتبلورة إيديولوجيّاً المنضوية تحت عنوان الجيش السّوريّ الحرّ[32]. وكانت كتائب فاروق في حمص أولى الفصائل المتمرّدة المستفيدة من سخاء السّعوديّة، الّذي هو رائدٌ في الجيش السّوريّ الحرّ، ولربّما كان خلال السّنة الأولى من التّمرّد أقوى وأغنى مجموعةٍ متمرّدةٍ في سوريا[33]. لم تكن موارد فاروق الماليّة نتيجة الدّعم السّعوديّ فقط، بل وأيضاً نتيجة مقدرة المجموعة للّعب على مسألة قوّته وهيبته (كقوّةٍ متمرّدةٍ رائدةٍ في ما كانت آنذاك "عاصمة الثّورة") في حماية التّمويل من المصادر المتنافسة. ثمّ انضمّ فاروق منذ شهر أيلول/سبتمبر من العام 2012 إلى جبهة تحرير سوريا الإسلاميّة، الّتي هي تحالفٌ في كلّ أنحاء البلد مُموَّلٌ من شبكاتٍ سلفيّةٍ مرتبطةٍ بالمفكّر السّوريّ المحنّك محمّد سرور زين العابدين، الّذي عبّر علانيّةً عن ازدرائه للنظام السّعوديّ، وحافظ على علاقاتٍ وثيقةٍ مع قطر[34].

وإلى جانب ولاءاته المتعدّدة والمتنقّلة، خذل فاروق أيضاً السّعوديّة (وداعميه الآخرين) بسبب خلله التّنظيميّ، فقد كانت قيادة المجموعة عبارةً عن جماعةٍ من المنشقّين العسكريّين (الملازم عبد الرّزّاق طلاس) والنّاشطين المدنيّين الثّوريّين (حمزة الشّمالي) ورجال الدّين (أمجد البيطار) الّذين انضمّوا إلى الحراك الثوري عام 2011. كما أنّ الطّابع الهشّ لبنية الفاروق القياديّة قد تفاقم أكثر عندما استخدمت المجموعة قوّتها الشّرائيّة الكبيرة من أجل التّوسّع أكثر في شمال البلاد، حيث حصلت على موارد أكثر، وجعلت من نفسها شريكاً أساسيّاً لتركيا من خلال السّيطرة على الممرّات الحدوديّة[35]. وقد قاد كتائب فاروق الشّماليّة نورس المحمّد المعروف أيضاً باسم "البرينس"، والّذي اتُّهِم بالابتزاز على نطاقٍ واسعٍ، وأُعدِم لاحقاً من قبل محكمة حلب الإسلامية على هذا الأساس[36]. ثمّ بدأ الفاروق في أواخر العام 2012 بالتّفتّت نتيجة الخصومات الشّخصيّة الّتي تُرجِمت بطرد الشّخصيّات الرّئيسيّة مثل طلاس والبيطار وتأسيس فصائل منشقّةٍ مثل كتائب الفاروق المستقلّة[37]. هكذا أصبح الفاروق منذ منتصف العام 2013 فصيلاً صغيراً، إلى أن قُضِي خلال سنةٍ على ما تبقّى منه نتيجة خلافاتٍ داخليّةٍ أخرى[38]. بعد

30 يشكّل الجيش السّوريّ الحرّ ولجنة حماية المدنيّين مجلس قيادةٍ مشترك.
Middle East Panorama, 29 February 2012, http://www.mepanorama.net/109303/%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%8A%D8%B4-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1-%D9%88%D9%87%D9%8A%D8%A6%D8%A9-%D8%AD%D9%85%D8%A7%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AF/.

31 مقابلةٌ مع ناشطٍ دمشقيٍّ شارك في المحادثات حول شحنات الأسلحة من لبنان، اسطنبول، آب/أغسطس 2015.

32 اتّضح هذا النّمط جليّاً من خلال تأمين صواريخ هـ.ج.-8 المضادّة للدّبّابات الصّينيّة الصّنع بتنظيمٍ سعوديٍّ في ربيع العام 2013. أنظر:
Thomas Pierret, "External support and the Syrian insurgency", Foreign Policy, 9 August 2013, http://mideast.foreignpolicy.com/posts/2013/08/09/external_support_and_the_syrian_insurgency.

33 مقابلةٌ مع قائدٍ سوريٍّ متمرّدٍ من حمص، اسطنبول، آب/أغسطس 2015.

34 Thomas Pierret, "Salafis at War in Syria: Logics of Fragmetation and Realignment", in Francesco Cavatorta and Fabio Merone (eds.), *Salafism After the Arab Awakening: Contending with People's Power,* London, Hurst, 2017.

35 Rania Abouzeid, "Syria's Up-and-Coming Rebels: Who Are the Farouq Brigades?", Time, 5 October 2012, http://world.time.com/2012/10/05/syrias-up-and-coming-rebels-who-are-the-farouq-brigades-2/.

36 مقابلةٌ مع محلّلٍ سوريٍّ، اسطنبول، آب/أغسطس 2015؛ "أعدمت محكمة الشّريعة في حلب قائد كتائب الفاروق في الشّمال".
Al-Dorar al-Shamiyya, 21 avril 2015, http://eldorar.com/node/74664.

37 أنظر مقابلة الجزيرة مع القائد في الفاروق أسامة الجنيدي.
Youtube, 17 June 2013, https://www.youtube.com/watch?v=IJIda5B1QHU.

38 إعلان طرد أسامة الجنيدي.
Youtube, 20 July 2014, https://www.youtube.com/watch?v=Rph11Qn5Fp8.

ذلك اشترك قادة الفاروق السّابقون في تأسيس حركة حزم[39] المدعومة من الولايات المتّحدة، والّتي انكشفت هشاشتها عندما تفكّكت سريعاً تحت هجمات جبهة النّصرة بداية العام 2015[40].

هذا وأُنفِق أيضاً مبلغٌ كبيرٌ من المال السّعوديّ على ألوية أحفاد الرّسول، الّذي هو تحالفٌ على صعيد البلد يقودها منشقّون عسكريّون، وقد بدت في النّصف الأوّل من العام 2013 قادرةً على المنافسة مع التّحالفات الإسلاميّة الأكبر[41]. وكان أحفاد الرّسول، على غرار كتائب الفاروق، جاذبين ما يكفي لضمان التّمويل من قطر والسّعوديّة على حدٍّ سواءٍ. لكنّ قيادته كانت أيضاً، مثل الفاروق، مبنيّةً على شبكاتٍ هشّةٍ (قبائليّةٍ بشكلٍ رئيسيّ) أثبتت خللها، وجعلت التّحالف عاجزاً عن مقاومة الهجمات المتتالية لمنافسيه الجهاديّين، فقد دمّرت الدّولة الإسلاميّة منتصف العام 2014 معاقل أحفاد الرّسول الرّئيسيّة في وادي الفرات[42]، ثمّ أبادت جبهة النّصرة نهاية العام نفسه الفرع الشّماليّ لجبهة ثوّار سوريا، الّتي هي نتيجة دمجٍ سابقٍ بين أحفاد الرّسول وشهداء سوريا التجمع العسكري الذي كان يقوده جمال معروف المحسوب أيضاً على السّعوديّة[43]. وبعد أن خسرت هذه الأخيرة أصولها الرّئيسيّة في شمال سوريا بداية العام 2015، لم تملك من خيارٍ سوى القيام بتقاربٍ حذرٍ مع أحرار الشّام، الحليف الرّئيسيّ لقطر وتركيا في المنطقة[44].

إنّ شركاء السّعوديّة هؤلاء، الّذين أبدوا هشاشةً أكبر على المدى الطّويل، اكتسبوا نجاحهم النّسبيّ من عوامل غير التّمويل من الرّياض. ففي ضواحي دمشق الشّرقيّة، لم يستطع جيش الإسلام التّابع سابقاً لزهران علّوش الصّمود ضدّ حصار قوّات النّظام لثلاث سنواتٍ فقط، بل وأيضاً تثبيت نفسه كقوة ثورية رئيسية في المنطقة (أحياناً عن طريق عملٍ عسكريٍّ مباشرٍ ضدّ فصائل منافسةٍ مثل جيش الأمّة الّذي دُمِّر على يد جيش الإسلام بداية العام 2015)، والقضاء على الخلايا النّائمة المحلّيّة للدّولة الإسلاميّة، وإبقاء جبهة النّصرة تحت المراقبة، والتّوسّع المحدود في كلّ أنحاء البلاد. مع ذلك، إنّ جيش الإسلام ليس صنيعةً سعوديّة. بالإضافة إلى ذلك، كونه مجموعةً سلفيّةً، وبالتّالي هو الاستثناء الرّئيسيّ الوحيد لممانعة السّعوديّة التّعامل مع الفصائل الإسلاميّة[45]، فقد حاز سابقا على التّحالفات التّابع لقطر (جبهة تحرير سوريا الإسلاميّة والجبهة الإسلاميّة السورية)، وحصل على الدّعم من شبكات سرور. كما أنّ ارتباط المجموعة بالسّعوديّة ينبع من علاقاتٍ طويلة الأمد بين والد علّوش، العالم السّلفيّ عبد الله علوش، والمؤسّسة الدّينيّة السّعوديّة، بيد أنّ بعض مراكز صنع القرار السّعوديّة لم تثق منذ مدّةٍ طويلةٍ بجيش الإسلام. على كلّ حال، إنّ تماسك الهيكليّة التّنظيميّة للمجموعة (الّتي هي بحدّ ذاتها نتيجة شبكةٍ دينيّةٍ شبه سرّيّةٍ متماسكةٍ عن كثب منذ ما قبل الحرب) ما جعلها فعّالةً إلى هذه الدّرجة، وبالتّالي هدفاً جذّاباً لمختلف مصادر التّمويل بدلاً من العكس[46].

أمّا المنطقة الأساسيّة الأخرى الّتي تملك السّعوديّة تأثيراً عليها، فهي محافظة درعا الجنوبيّة، الّتي تشكّل عمليّاً المكان الوحيد

39 Jeffrey White, "Rebels Worth Supporting: Syria's Harakat Hazm", The Washington Institute Policy Watch 2244, 28 April 2014, http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/rebels-worth-supporting-syrias-harakat-hazm.

40 "U.S. Syria strategy falters with collapse of rebel group", Reuters, 5 March 2015, http://www.reuters.com/article/us-mideast-crisis-syria-hazzm-idUSKBN0M10GV20150305.

41 Nicholas Heras, "Alwiya Ahfaad ar-Rasool: A Growing Force in the Syrian Armed Opposition", Fair Observer, 20 May 2013, http://www.fairobserver.com/region/middle_east_north_africa/alwiya-ahfaad-ar-rasool-growing-force-syrian-armed-opposition/.

42 كان صدّام الجمل قائداً بارزاً في أحفاد الرّسول في أبو كمال، ثمّ انشقّ إلى الدّولة الإسلاميّة وأصبح أميرها في المنطقة. وحول دور الروابط العشائريّة في أحفاد الرّسول، أنظر: Hassan, Hassan and Michael Weiss, IS: Inside the Army of Terror (Reagan Arts, 2015), p. 202.

43 "The rise and ugly fall of a moderate Syrian rebel offers lessons for the West", Washington Post, 5 January 2015, https://www.washingtonpost.com/world/middle_east/the-rise-and-ugly-fall-of-a-moderate-syrian-rebel-offers-lessons-for-the-west/2015/01/04/3889db38-80da-4974-b1ef-1886f4183624_story.html.

44 Hassan Hassan, "Syria's revitalized rebels make big gains in Assad's heartlands", Foreign Policy, 28 April 2015, http://foreignpolicy.com/2015/04/28/syrias-revitalized-rebels-make-big-gains-in-assads-heartland/.

45 إنّ الاستثنائين الآخرين الرّئيسيّين هما جبهة الأصالة والتّنمية، التحالف العسكري المعتدل المدعوم من جمعية إحياء التّراث الإسلامي، الّذي هو منظمةٌ سلفيّةٌ موالية للسّعودية مقرّها الكويت، وحركة نور الدّين زنكي في حلب، الّذي انضمّ إلى جبهة الأصالة والتّنمية في العام 2013، لكنّ ارتباطه بالسّعودية يعتمد على العلاقات الشّخصيّة بدل الانتماءات الإيديولوجيّة.

46 Pierret, "Salafis at war in Syria"; interview with Jaysh al-Islam's spokesman Islam 'Allush, Istanbul, August 2015.

حيث ساد واستمرّ على المدى البعيد تفضيل السّعوديّة لتمرّدٍ غير إسلاميٍّ بمعظمه. وتبقى الجبهة الجنوبيّة إلى حدٍّ كبيرٍ ، الّتي هي تحالفٌ واسعٌ لفصائل لواء الجيش السّوريّ الحرّ، القوّة المهيمنة في المحافظة مع خمسةٍ وعشرين ألف مقاتلٍ على الأقلّ، في مقابل ربّما مجرّد رقم الآلاف من المتمرّدين الإسلاميّين. ينتج هذا الاستثناء من مجموعة عوامل، من بينها رقابةٌ مشدّدةٌ لخطوط إمداد المتمرّدين تمارسها السّلطات الأردنيّة الّتي كان انحيازها المناهض للإسلاميّين صريحاً أكثر من السّعوديّة[47]. وكانت عمّان تملك ميزةً، في علاقاتها مع المتمرّدين السّوريّين، هي جهاز مخابراتٍ كبيرٌ وكفؤٌ يألف الحالة الاجتماعيّة والثّقافيّة لجنوب سوريا بسبب القرب الجغرافيّ. لكن، حتّى في ظروفٍ مثاليّةٍ كهذه، كان ثمّة حدودٌ لما يستطيع الثّوّار تحقيقه في ما يختصّ بالتّوحيد. ومن الملاحظ أنّه رغم عدم وجود انقسامٍ إيديولوجيٍّ جوهريٍّ بينهم، واعتمادهم المشترك على مصدرٍ واحدٍ للدّعم اللّوجيستيّ، حافظ أعضاء الجبهة الجنوبيّة على هيكليّاتٍ قياديّةٍ منفصلةٍ، ولم يستطيعوا الانتقال من مجرّد تعاونٍ نحو اتّحادٍ كامل[48]. ورغم إمكانيّة أن يكون الأردنّ قد تخوّف من تصبح الجبهة الجنوبيّة مستقلّةً عنه إلى حدٍّ كبيرٍ في حال كانت أكثر اندماجاً، إلّا أنّه لا يوجد دليلٌ على عدم تشجيع عمّان فعليّاً لحركات التّوحيد داخل التّحالف. والمتغيّر الرّئيسيّ لهذه التّفكّك المستمرّ، بدلاً من أن يكون التّأثير الخارجيّ، هو بالتّالي البنية الاجتماعيّة للتمرّد الجنوبيّ، أي وجود عدّة مجموعاتٍ محصّنةٍ بقوّةٍ داخل جماعاتها المحلّيّة، لكنّ قادتها مرتبطين ببعضهم البعض على نحوٍ هشٍّ من أجل البلوغ إلى مستوى الثّقة المطلوب من أجل الوحدة التّامّة.

47 International Crisis Group, "New Approach in Southern Syria", Middle East Report n° 163, 2 September 2015, http://www.crisisgroup.org/~/media/Files/Middle%20East%20North%20Africa/Iraq%20Syria%20Lebanon/Syria/163-new-approach-in-southern-syria.pdf

48 تغيّر الوضع مع نتائج أبحاث أستوفار وماكانتس، اللّذين بيّنا في العام 2013 أنّ الخلافات الإيديولوجيّة ومصادر التّمويل المتعدّدة هي أهمّ العوائق أمام توحّد الثّورة في سوريا. أنظر:

Afshon Ostovar and Will McCants, "The Rebel Alliance. Why Syria's Armed Opposition Has Failed to Unify", CNA, Analysis and Solutions, 2013.

قطر وتركيا: الرّهان على جميع الأحصنة

لقد زوّدت قطر في العام 2013 المتمرّدين السّوريّين بدفعةٍ صغيرةٍ أنظمة الدّفاع الجوّيّ ف.ن.-6 المحمولة الصّينيّة الصّنع والسّودانيّة المصدر (MANPADS). لكنّ المجموعات الثّماني المختلفة، المستفيدة من اللّفتة السّخيّة الّتي أُعيقت قبل التّسليم، تحت ضغط من الولايات المتّحدة على الأرجح، تمدّدت عبر طيفٍ إيديولوجيٍّ واسعٍ يشمل مجالس عسكريّةً محلّيّةً، والجيش السّوريّ الحرّ المدعوم من الغرب، ولجنة الدّروع التّابعة للإخوان المسلمين، وأحرار الشّام السّلفيّ[49]. وتعكس هذه الانتقائيّة استراتيجيّةً جسّدتها بشكلٍ أساسيٍّ اثنتان من الخصائص الرّئيسيّة لهذه الإمارة الصّغيرة: الأولى هي أنّها، رغم الوسائل الماليّة الهائلة، تملك ما ندر من الموارد المؤسّساتيّة والبشريّة لإدارة العلاقات مع القوّات شبه العسكريّة الأجنبيّة، والثّانية هي أنّها، على نقيض دول الخليج الأخرى، غير مباليةٍ نسبيّاً بالتّوجّه الإيديولوجيّ للشّركاء الأجنبيّين، بسبب ثقة عائلة آل ثاني المطلقة بالاستقرار الداخليّ لحكمها[50].

ويمكن تفسير علاقات قطر المميّزة مع الفصائل الإسلاميّة السّوريّة بكونها شكلاً من الاستعانة بمصادر بشريّة خارجيّة، بمعنى أنّ هذه الفصائل جُلِبت إلى محيط تأثير الدّوحة عن طريق أطرافٍ ثالثةٍ غير حكوميّةٍ حافظت على روابط وثيقةٍ مع الإمارة. وكانت هذه الأطراف عمليّاً، بكلّ بساطةٍ، جميع الشّبكات الإسلاميّة السّنّيّة في المنطقة الّتي كانت على علاقةٍ سيّئةٍ مع السّعوديّة: الإخوان المسلمون (لجنة الدّروع؛ لجنة حماية المدنيّين، الّتي تحوّلت في العام 2014 إلى فيلق الشّام) والفصائل مستقلة ذات الميول نفسها (أجناد الشّام في دمشق، جيش المجاهدين في حلب)، وشبكات حركة السّلفيّين المرتبطة إمّا بسرور زين العابدين (جبهة تحرير سوريا

49 وكان المتلقّون الآخرون لصواريخ ف.ن.-6 هم ألوية أحفاد الرّسول، ولواء القصير التّابع للجيش السّوريّ الحرّ، وجبهة الأصالة والتّنمية في حلب، ولواء الفتح في حلب التّابع لجبهة التّحرير الإسلاميّة السّوريّة. وقد حدّد الكاتب المتلقّين لـ ف.ن.-6 بفضل الفيديوهات الّتي حمّلتها هذه الفصائل على يوتيوب خلال العام 2013.

50 Roula Khalaf and Abigail Fielding-Smith, "How Qatar seized control of the Syrian revolution", Financial Times, 17 May 2013, http://www.ft.com/cms/s/2/f2d9bbc8-bdbc-11e2-890a-00144feab7de.html.

الإسلاميّة) أو بما تبقّى الحركة السّلفيّة في الكويت (حركة أحرار الشّام الإسلاميّة الّتي تحالفت أواخر العام 2013 مع جبهة التّحرير سوريا الإسلاميّة لتشكّل الجبهة الإسلاميّة)، بالإضافة إلى جامعي التّبرّعات من الجهاديّين الّذين تساهلت مع أنشطتهم السّلطات المحلّيّة (جبهة النّصرة)[51].

رغم ذلك، لم تكن سياسة قطر نحو الثّورة السّوريّة مؤيّدةً دائماً للإسلاميّين. وكما توضح مرحلة ف.ن.-6، فقد أمّنت الدّوحة الدّعم أيضاً للتّابعين إلى الجيش السّوريّ الحرّ الّذين يحكمهم منشقّون عسكريّون. وبالفعل، منذ أن كانت شراكة الإمارة مع الفصائل الإسلاميّة مدفوعةً من الأولويّة الإيديولوجيّة بشكلٍ أقلّ من سمسرة الأطراف الثّالثة غير الحكوميّة، لم يمنع أيّ شيءٍ قطر من محاولة زيادة نفوذها عبر المراهنة على جميع الأحصنة، أي عن طريق تمويل الفصائل الإسلاميّة و"الوطنيّة" على حدٍّ سواء. وعندما تمّ تأسيس هيكليّة الجيش السّوريّ الحرّ الّذي يقوده عسكريّون منشقّون في العامين 2012 و2013 (المجلس العسكريّ الأعلى، المجالس العسكريّة المحلّيّة وقيادتها المشتركة)، عملت قطر على مماثلة النّفوذ السّعوديّ ضمن هذه الهيكليّة، والحصول على حصّتها ممّا يمكن عندها أن يصبح لاحقاً قناةً رئيسيّةً للدّعم الغربيّ للتمرّد. وبعد أن انهار هذا المخطّط التّنظيميّ أواخر العام 2013، أعادت الولايات المتّحدة تنظيم دعمٍ خارجيٍّ للمجموعات المتمرّدة "المعتدلة" من خلال إنشاء غرفتَي عمليّات، هما قيادة العمليّات العسكريّة الّتي تتّخذ من الأردن مقرّاً لها، والثّانية هي مركز العمليّات المشترك الّذي يتّخذ من تركيا مقرّاً لها. وبدلاً من الانتقال إلى قيادةٍ سوريّةٍ مركزيّةٍ فإنّ الدّعم الآن (تحديداً على شكل صواريخ تاو ومضادّةٍ للدّبّابات أميركيّة الصّنع وسعوديّة المصدر) سيُوزَّع مباشرةً على فصائل متمردّةٍ مختارةٍ بعناية (بشكلٍ عامٍّ غير إسلامية). فبرزت قطر مجدّداً، حتّى أنّها استضافت دوراتٍ تدريبيّةً لمستخدمي صواريخ تاو على أرضها[52]. وفي الوقت الرّاهن، استمرّت الدّوحة بدعم الفصائل الإسلاميّة، وبرزت في ربيع العام 2015 مع تركيا على أنّها الرّاعي الرّئيسيّ لتحالف جيش الفتح، الّذي طرد قوّات النّظام من محافظة إدلب[53].

إذن، بشكلٍ ملخّصٍ، تشكّلت سياسة قطر لدعم المتمرّدين السّوريّين من خلال مزيجٍ من الفرص (السّماح بوسطاء غير حكوميّين) والقيود (التّنافس مع السّعوديّة، الضّغط الغربيّ). وإنّ استراتيجيّتها الواقعيّة تماماً بدعم جميع الفصائل المتمرّدة سمحت للدّوحة بالحصول على الأفضل في كلا العالمَين، بما أنّها وجدت نفسها ضمن علاقةٍ مميّزةٍ مع الفصائل الإسلاميّة الّتي تبيّن أنّها المكوّنات الأكثر فعّاليّةً وصموداً في الثّورة (تحديداً أحرار الشّام الّذي استمرّ بالتّوسّع عن طريق الاستحواذ على فصائل أخرى بعدما خسر كثيراً من موارده وزعامته في العام 2014)[54]، مع الإبقاء على روابط مع المنضوين في قيادة العمليّات العسكريّة/مركز العمليّات المشترك الأكثر "احتراماً". من الواضح أنّ هذا كان أكثر مسار عملٍ منطقيٍّ لدولةٍ تملك الوسائل الماليّة لزرع مجموعةٍ واسعةٍ من الوكلاء، ولم ترَ أيّ سببٍ للخوف من انتشار المُثُل الثّوريّة في الدّيار.

لكنّ ارتباط قطر بفصيلٍ متماسكٍ وفعّالٍ مثل أحرار الشّام لا يجب أن يثير الادّعاء بأنّ التّمويل القطريّ كان المتغيّر الرّئيسيّ وراء نجاحهم، بما أنّ دعم الدّوحة أفاد أيضاً فصائل أخرى تبيّن لاحقاً أنّها أقلّ إفحاماً على المدى الطّويل. على سبيل المثال، كان لواء التّوحيد (الّذي سُمّي الجبهة الشّاميّة في العام 2015) مُفضّلاً لدى قناة الجزيرة وقويّاً بالآلاف، ولعب دوراً قياديّاً

51 Pierret, "Salafis at war in Syria".

لقد اتّضحت دائرة التّأثير القطريّة على الفصائل المتمرّدة من خلال لائحة الموقّعين على الميثاق الثّوريّ، وهو إعلان سياسي معتدلٌ تمّ التّحضير له في اجتماعٍ بين قطر وتركيا: الجبهة الإسلاميّة، فيلق الشّام، جيش المجاهدين،الإتّحاد الإسلامي لأجناد الشّام، ألوية الفرقان الّتي هي مجموعةٌ إسلاميّةٌ تعمل في محافظة القنيطرة (مقابلةٌ على السّكايب مع مسؤولٍ في واحدٍ من الفصائل الموقّعة).

52 قالت فصائل تمرّديّةٌ حصلت على صواريخ تاو: "لقد حصلنا عليها من دولٍ صديقةٍ، وقمنا في قطر بالتّمرّن على استخدامها".

Aksalser, 25 April 2014, http://www.aksalser.com/?page=view_news&id=1d842ceddd4e567529193 6be40531a20.

53 Hassan, "Revitalized Syrian Rebels".

54 لقد خسر أحرار الشّام في النّصف الأوّل من العام 4102 آبار النّفط شرق الدّولة الإسلاميّة، في حين كان بعض مموّليه الكويتيّين يُعاقَبون من الخزينة الأميركيّة. هذا وقُتِل عشراتٌ من زعماء الحركة، بما فيهم القائد العامّ حسّان عبّود، في انفجارٍ خلال اجتماعٍ في محافظة إدلب. وحول استيعاب أحرار الشّام لمجموعاتٍ أخرى، أنظر:

Aron Lund, "Islamist mergers in Syria: Ahrar al-Sham swal lows Suqour al-Sham", Syria in Crisis, 23 March 2015, http://carnegieendowment.org/syriaincrisis/?fa=59471.

عند الاستيلاء على القسم الشّرقيّ لحلب في شهر تمّوز/يوليو من العام 2012. لكنّه، مع اغتيال قائده العسكريّ الفذّ عبد القادر صالح في شهر تشرين الأوّل/أكتوبر من العام 2013، فقد قوّته تدريجيّاً نتيجة ضعف الانضباط والشّقاق الدّاخليّ[55]، ما أدّى بدوره إلى خفض الدّعم الخارجيّ. وعلى عكس أحرار الشّام، الّذي بُنيت قيادته الأساسيّة على أساس شبكةٍ متماسكةٍ من الجهاديّين المحنّكين، وكان كثيرٌ منهم مسجونين معاً في سجن صيدنايا قرب دمشق، كان لواء التّوحيد عبارةً عن تحالفٍ هشٍّ بين مجموعاتٍ محلّيّةٍ جمعتها معاً شخصيّة صالح الفذّة، وزخم الانتصارات السّاحقة القصيرة الأجل ضدّ النّظام في العام 2012، والأموال الخارجيّة لا سيّما القطريّة منها. صحيحٌ أنّ دولاً أجنبيّةً أخرى (أي السّعوديّة والولايات المتّحدة الأميركيّة) ساهمت في إضعاف لواء التّوحيد/الجبهة الشّاميّة من خلال منعه من الحصول على صواريخ تاو الّتي زُوِّدت لمركز العمليّات المشترك، بالتّالي شجّعت على تأسيس فصائل منشقّةٍ مثل الفوج الأوّل في ربيع العام 2015[56]. وقد لوحظ هذا النّمط أيضاً السّنة الماضية عندما أمّنت حركة نور الدّين الزّنكي، فصيلٌ حلبيٌّ آخر، صواريخ تاو حالما انفصلت عن جيش المجاهدين، والّتي عارضته السّعوديّة بسبب علاقاته المزعومة بالإخوان المسلمين[57]. لكن يُلاحَظ مع ذلك أنّ استثناء أحرار الشّام من اللّائحة المُراقَبة للمستفيدين من مركز العمليّات المشترك لم يمنعها من امتصاصها المستمرّ لفصائل أصغر. يبدو بالتّالي أنّه كان للضّغوطات الخارجيّة تأثيرٌ ضارٌّ على تماسك الفصائل المتمرّدة عندما يكون ذلك التّماسك هشّاً أصلاً.

خاتمةٌ وتضميناتٌ سياسيّة

كان لدعم الدّول الأجنبيّة للمتمرّدين السّوريّين، رغم أهمّيّتها كمّيّاً، تأثيرٌ محدودٌ على صمود المتمرّدين المستفيدين منها وتماسكهم. فثمّة فصائل، مُموَّلةٌ بسخاءٍ ذات مرّةٍ، مثل كتائب الفاروق وألوية أحفاد الرّسول ولواء التّوحيد، قد انحلّت أو ضعفت كثيراً، في حين استمرّت فصائل أخرى بالنّموّ رغم الفقدان المؤقّت للموارد، مثل أحرار الشّام، أو تحت ظروفٍ عسكريّةٍ ولوجيستيّةٍ قاسيةٍ، مثل جيش الإسلام. وفي جميع الحالات، لم يكن المتغيّر المستقلّ، المُحدِّد لنجاح هذه المجموعات أو فشلها، هو مستوى الدّعم الخارجيّ الّذي تتلقّاه، بل طبيعة قياداتها: شبكاتٌ متماسكةٌ بقوّةٍ من الشّركاء منذ زمنٍ طويلٍ من جهةٍ، مقابل تحالفاتٍ هشّةٍ على أساس مصلحةٍ معيّنةٍ من جهةٍ أخرى. كذلك تبيّن حالتا درعا وحلب أنّه، حتّى عندما يُمارَس التّأثير الخارجيّ بواسطة أو من خلال دولةٍ راعيةٍ أجنبيّةٍ مهيمنةٍ (الأردنّ وتركيا على التّوالي) على مشهدٍ متمرّدٍ متجانسٍ إيديولوجيّاً، فإنّ الاختلال النّاتج عن الهيكليّة الاجتماعيّة المفكّكة لقيادة الفصائل أثبت للرّعاة الخارجيّين أنّه عاجزٌ عن التّغلّب عليه.

كما أنّ التّضمين السّياسيّ الرّئيسيّ للتّطوّرات المشروحة أعلاه هو أنّه مهما قامت الدّولة الرّاعية بإدفاق الموارد الماليّة لشركائهم المتمرّدين، فذلك لا يجعل من الفصيل المتمرّد ناجحاً عندما تختلّ قيادته، ولا يمكنها أيضاً أن تفرض دائماً الوحدة على المجموعات المتمرّدة ضدّ ديناميّاتها الجاذبة المتأصّلة. وقد تمّ الإقرار بهذه التّضمينات فعليّاً إلى حدٍّ ما عندما أُقلِع عن مشروع الدّمج الكامل لـ "الجيش السّوريّ الحرّ" لصالح مقاربة قيادة العمليّات العسكريّة/مركز العمليّات المشترك المعتدلة أكثر، مع تنسيقٍ بدل مخطّطات الوحدة الطّموحة أكثر من اللّازم، والدّعم الّذي توفّر مباشرةً لفصائل معتدلةٍ

55 "Divisions shake the Tawhid Brigade" (in Arabic), Aksalser, 5 July 2014, http://www.aksalser.com/?page=view_articles&id=dedf8a71626f82bdae322177bd39c182.

56 "Ideological differences and US pressures. Al-Sharq al-Awsat reveals the reasons for the dissolution of the Levant Front" (in Arabic), Al-Sharq al-Awsat, 20 April 2015, http://aawsat.com/home/article/340806/%D8%AE%D9%84%D8%A7%D9%81%D8%A7%D8%AA-%D8%B9%D9%82%D8%A7%D8%A6%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%B9%D8%B3%D9%83%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%-D8%AD%D9%84%D9%91-%C2%AB%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%A8%D9%87%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%A7%D9%85%D9%8A%D8%A9%C2%BB-%D9%81%D9%8A-%D8%AD%D9%84%D8%A8.

57 International Crisis Group, "Rigged cars and barrel bombs: Aleppo and the state of the Syrian war", Middle East Report 155, 9 September 2014, p. 23, http://www.crisisgroup.org/en/regions/middle-east-north-africa/syria-lebanon/syria/155-rigged-cars-and-barrel-bombs-aleppo-and-the-state-of-the-syrian-war.aspx.

مختارةٍ قد نجت من عمليّة الاختيار الدّاروينيّة للحرب. إنّ تقليص أهدافهم بالتأثير على طبيعة شركائهم السوريين هو ربّما الاستراتيجيّة الأكثر واقعيّةً للدّول الّتي تنقصها إيديولوجيّةٌ عسكريّةٌ لتصديرها، وجهازٌ متكاملٌ مُصمَّمٌ لدعم المتمرّدين الخارجيّين الّذين يتبنّون تلك الإيديولوجيّة، أي عمليّاً جميع الأنظمة ما عدا تلك الثّوريّة.

الجزء الثّاني: الصّراع اللّيبيّ

Source: "Wikimedia Commons"

الحـوار والـوسـاطـة والمـصـالحـة في صـراعـات لـيـبـيـا المحـلّـيّـة (فرجينيه كلومبية [58])

Source: Google maps

مقدّمة

بعد أشهرٍ من الانقسامات والمآزق داخل المؤتمر الوطنيّ العامّ المنتخب في شهر تمّوز/يوليو من العام 2012، والاخفاق في حلّ الأزمة عن طريق انتخاب برلمانٍ جديدٍ (مجلس النوّاب) في شهر حزيران/يونيو من العام 2014، انهار بشكل قاطع التّحوّل السّياسيّ الّذي تصوّره المجلس الوطنيّ الانتقاليّ اللّيبيّ خلال صيف العام 2014. وأصبح يتنافس برلمانان وحكومتان لنيل الاعـتراف والسلطة . وتقع الحكومتان في العاصمة طرابلس ومدينة البيضاء الشرقية. هكذا اندلع صراعٌ سياسيٌّ وعسكريٌّ، وانضوت فيه قوّاتٌ وطنيّةٌ ومحلّيّةٌ أصبحت جزءاً من تحالفَي ليبيا الأساسيّين المتحاربين: فجر ليبيا والكرامة. وفي جبل نفوسة، المنطقة الواقعة بين الحـدود التّونسيّة وطرابلس، أسفر صدى الصّراع الوطنيّ عن إعادة اشتعال

58 يرتكز هذا الفصل على العملٍ الميدانيّ وعلى المشاركة في اجتماعات "الحوار المجتمعي" الّتي حصلت بفضل دعم المركز النرويجي لحل الصراعات (Norwegian Center for Conflict Resolution (NOREF))

نزاعاتٍ فئويّةٍ تاريخيّةٍ بين المدن والمكونات المجتمعية[59]، وإعادة رسم خريطة التّحالفات المحلّيّة، وأزمةٍ إنسانيّةٍ استمرّت لأشهرٍ ونزوح مئات العائلات وصعوبةٍ بالغةٍ في التّواصل بين المدن كما في إيصال السّلع الرّئيسيّة (من ضمنها الوقود والأدوية). وفي شهر أيلول/سبتمبر من العام 2014، أسّست بعثة الأمم المتّحدة للدّعم في ليبيا حوارا سياسيا بين الفاعلين اللّيبيين الرئيسيين يهدف إلى حلّ الأزمة المؤسّساتيّة على الصّعيد الوطنيّ وتشكيل حكومة وحدةٍ وطنيّةٍ، بالإضافة إلى الوصول إلى اتّفاقٍ بين الفئات المتنافسة على مقاييس بناء الثّقة ووقفٍ شاملٍ لإطلاق النّار[60]. مع ذلك، بدا السّؤال حول كيفيّة ضمان تنفيذ هذه الاتّفاقات واستمرارها على الصّعيد المحلّيّ تحدّياً كبيرا. وبشكلٍ خاصٍّ، انخرطت غالباً في المواجهة العسكريّة مجموعاتٌ مسلّحةٌ تستجيب لسلطة القادة المحلّيّين الّذين تمتّعوا في عملهم بدرجةٍ عاليةٍ من الاستقلال عن قيادة الائتلافين السّياسيّين والعسكريّين على الصّعيد الوطنيّ. وبشكلٍ عامٍّ، صعّب تركيز الحوار السّياسيّ أولا على جمع ممثّلين عن الفئات الرئيسية المتنافسة ضمن المؤسّسات السّياسيّة دون أن يتضمّن ممثّلين عن المجموعات المسلّحة أو قوّاتٍ أخرى تملك الشّرعيّة والنّفوذ على الأرض مثل الشيوخ والأعيان (لأنّهم لا يعتبَرون فاعلين سياسيين) مسألة بناء علاقةٍ فعليّةٍ وتوافق بين مختلف مستويات السّلطة ودائراتها في ليبيا. وتقصد المستويات هنا السلطة المحلية والوطنية، في حين الدائرات تشير إلى مصادر السلطة مثل السياسي والعسكري والمجتمعي.

وبعد فترةٍ وجيزةٍ من وضع الحوار السياسي الذي تسيره بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، بدأت شخصيّاتٌ نافذةٌ في المجتمع المدني على المستوى المحلي في بعض المناطق بأخذ المسائل على عاتقهم، من أجل وضع حدٍّ للمواجهة العسكريّة والأزمة الإنسانيّة النّاتجة عنها. وشكلت المواجهات العسكرية والأزمة الإنسانية أوليات رئيسية لهذه الشخصيات بسبب تأثيرها المباشرة على حياتهم اليومية. كذلك اعتبروا أنفسهم قادرين على تقديم نتائج إيجابيّةٍ بعملهم على الصّعيد المحلّيّ، رغم كونهم لا يقدرون أن يبذلوا تأثيراً مباشراً على الحوار السّياسيّ.

ففي جبل نفوسة، حيث التّقاليد والخبرات في الوساطة المحلّيّة وفي حلّ النّزاعات الفئويّة راسيةٌ جدّاً، أثبتت هذه المبادرات بعض النّجاح، ما أكد النّظريّة الواسعة النّطاق بوجوب أن انخراط الفاعلين المحلّيّين في أيّ حلٍّ للأزمة اللّيبيّة أمر لا غنى عنه [61]. إنّ انخراط الشّخصيّات النّافذة في المجتمع المدني على المستوى المحلي (الشّيوخ والأعيان على وجه التّحديد) أثبت أنّه مهم جدا لخاتمة وقف إطلاق النّار محلّيّاً وتبادل الأسرى وإعادة فتح محاور التّواصل الرّئيسيّة للنّاس والسّلع.

ومع ذلك، تسلط مسارات الحوار والوساطة والمصالحة الجارية في جبل نفوسة منذ العام 2015 أيضاً الضّوء على تعقيد التّفاعل بين البنيات الاجتماعيّة المحلّيّة والقوى الوطنيّة السّياسيّة والعسكريّة والفاعلين الدّوليّين في هذه المسارات. فالأرجح أن لم تكن لهذه الوساطة الّتي أجراها الشيوخ والأعيان المحلّيّين نفس النّتيجة الإيجابية دون تدخّل فاعلين جددٍ (محلّيّين ووطنيّين ودوليّين) في مسار الوساطة. بالإضافة إلى ذلك، لم تكن المبادرات المحلّيّة لتتطوّر بهذا الشّكل لو لم تتقدّم بشكلٍ كبيرٍ الحالة الوطنيّة نتيجة الحوار الّذي سارته الأمم المتّحدة. ما جعل الحوار ناجحاً هو بالتّحديد واقع اندماج عدّة مساراتٍ تمّ المباشرة بها في الوقت نفسه على مستوياتٍ مختلفةٍ وعلى يد فاعلين مختلفين من أجل أن تسبّب مردوداً إيجابيّاً.

59 من أجل خلفيّةٍ تاريخيّةٍ حول جبل نفوسة، ودور المنطقة في ثورة العام 1102 والحرب الأهليّة، وعودة الفئويّة بعد العام 2011، أنظر:
Wolfram Lacher and Ahmed Labnouj, “Factionalism resurgent. The War in the Jabal Nafusa”, in Peter Cole and Brian McQuinn, *The Libyan Revolution and its Aftermath*, Hurst, 2015, pp. 256-284.

60 http://unsmil.unmissions.org/Default.aspx?tabid=3543&ctl=Details&mid=6187&ItemID=1992890&language=en-US.

61 أنظر، على سبيل المثال:
Jason Pack, “Pick-up the pieces: as the national-level dialogue exacerbates tensions, perhaps it’s time to turn to a local approach”, 27 October 2015; “Localizing Power in Libya”, 26 November 2013, http://www.libya-analysis.com/?s=local.

الصّراع الوطنيّ وصداه في جبل نفوسة

لقد هدفت انتخابات برلمان جديد (مجلس النوّابٍ) في شهر تمّوز/يوليو من العام 2014 إلى استبدال المؤتمر الوطنيّ العامّ وحلّ أزمة الشّرعيّة الّتي أصابته، ولكنه أسفرت في النّهاية عن انقسام البلاد إلى مجموعتين من المؤسّسات المتنافسة المدعومتين من ائتلافاتٍ سياسيّةٍ وعسكريّةٍ متخاصمة. فقد تأسّس "البرلمان المعترف به دوليّاً" الجديد في مدينة طبرق نحو الشّرق، وشكّل حكومةً برئاسة عبد الله الثّني، ولكن رفض أكثر من عشرين عضواً برلمانيّاً منتخباً حديثاً (متماشين مع المعسكر الثّوريّ) الجلوس والمشاركة في أعمال البرلمان. ورفض المؤتمر الوطنيّ العامّ في طرابلس التّنازل، مشكّلاً حكومته الخاصّة الجديدة برئاسة عمر الحاسي.

هذا وترافقت الأزمة المؤسّساتيّة مع تنامي التّوتّر العسكريّ بين المجموعات المسلّحة الدّاعمة لكلا المعسكرين. وقد أسفر إطلاق الجنرال السّابق في الجيش خليفة حفتر لعمليّة الكرامة في بنغازي، في شهر أيّار/مايو من العام 2014، عن إعادة رسمٍ للتّحالفات على صعيد المدينة، مع بدء التعاون بين قتال أنصار الشّريعة ومجموعاتٍ ثوريّةٍ مسلّحةٍ أخرى ضدّ حفتر وحلفائه المحلّيّين. غير أنّه كان لعمليّة الكرامة تداعياتٌ أبعد بكثيرٍ من بنغازي، وأثارت مواجهاتٍ عسكريّةً في مناطق مختلفةٍ على امتداد ليبيا بين القوّات الدّاعمة لحفتر[62] والقوّات المعادية لها والمجتمعة في ائتلاف فجر ليبيا[63].

أُطلِق فجر ليبيا مع إعلان هدف طرد مجموعات الزنتان المسلّحة من المطار ومواقع استراتيجيّةٍ أخرى في طرابلس[64]. وقد تحالفت مجموعاتٌ من الزنتان وورشفانة مع عمليّة الكرامة ضدّ فجر ليبيا، وقاتلت معاً في طرابلس والزّاوية خلال صيف العام 2014، قبل أن تُجبَر على الانسحاب من المدينة.

62 بشكلٍ أساسيّ ميليشياتٌ قبليّة ومتطوّعون مدنيّون من الشّرق ومجموعاتٌ مسلّحةٌ من مدن الزنتان والرجبان ومنطقة ورشفانة في الغرب.

63 تسيطر عليه مجموعاتٌ مسلّحةٌ وسياسيّون من مدينة مصراتة، ويتضمّن عناصر من مدن طرابلس والزّاوية والجنزور والزّوارة وجبل نفوسة من بينها غريان وككلة.

64 Wolfram Lacher and Peter Cole, "Politics by Other Means. Conflicting Interests in Libya's Security Sector", Small Arms Survey, October 2014.

ومنذ آخر شهر آب/أغسطس حتّى أوائل شهر تشرين الأوّل/أكتوبر من العام 2014، تقدّمت قوّات فجر ليبيا عبر منطقة ورشفانة باتّجاه الزنتان وجبل نفوسة. سبّب هذا القتال أزمةً إنسانيّةً مع قصفٍ عشوائي من كلا الجانبين، وخسائر بشريّةٍ، ونزوح 120 ألف شخصٍ من ورشفانة على الأقلّ[65]. في شهر تشرين الأوّل/أكتوبر، بدأت مجموعات الزنتان المسلّحة بقصف ومدينتَي ككلة والقلعة ومحاصرتهما، اللّتين تُعتَبران داعمتين لفجر ليبيا. أسفر القتال عن مقتل 170 شخصٍ، بالإضافة إلى مئات الجرحى ونزوح أكثر من 5700 عائلة. ثمّ استمرّ في الأشهر اللّاحقة الاشتباك المتقطّع في مناطق مختلفةٍ من غرب ليبيا وجبل نفوسة، بما أنّ المجموعات المسلّحة الدّاعمة لكل من هذين الائتلافين بحثت عن تقدّمٍ عسكريٍّ أو انخرطت في اعتداءاتٍ ثأريّة[66].

مجموعةٌ من الحوافز تدفع الفاعلين المحلّيّين للدّخول في الحوار

رغم أنّ أشد القتال حصل أواخر العام 2014، واقتصرت الاشتباكات العسكريّة لاحقاً على عدة مناطق محدّدةٍ (مدينتَي ككلة وغريان وقاعدة الوطية العسكريّة والعزيزيّة)، فجعلت مقاطعة الطّرق الرّئيسيّة للوصول في جبل نفوسة وتالياً قطع إمداد السّلع الأساسيّة وتحرّك السّكّان (وخاصة المرضى والمصابين) الوضع لا يُحتمَل بالنّسبة للسّكّان والقادة المحلّيّين في المنطقة. بالتّالي نما إجماعٌ بين السّكّان، كما وبين الشّيوخ والأعيان من كل معسكرٍ في جبل نفوسة، على الحاجة لحلٍّ سلميٍّ للأزمة. وهذا الأمر شكّل المحرّك الأوّل للفاعلين المحلّيّين لينخرطوا ويسعوا إلى البدء بالحوار بين قادة الجماعات المتحاربة.

ويأتي المحرّك الثّاني من تطوّراتٍ بارزةٍ للمشهد السّياسيّ والعسكريّ على المستوى الوطنيّ كان متوقّعاً أن يكون لها

65 UNSMIL & OCHA, "Update on Violations of International Human Rights and Humanitarian Law during the Ongoing Violence in Libya" (revised), 23 December 2014.

66 UNSMIL & OCHA, "Report on the Human Rights Situation in Libya", 16 November 2015.

تأثيرٌ على القوى المحلّيّة المنخرطة في الصّراع. وقد تغيّر تحديداً تقييم مواقعها من قبل الأطراف الثّلاثة الرّئيسيّة للصّراع في المنطقة — الزنتان وورشفّانة ومصراتة، نتيجة مجموعة عوامل. كما أنّ طبيعة الحوار السّياسيّ الّذي تسيره الأمم المتّحدة، الجامع لأعضاء من المؤتمر الوطنيّ العام ومجلس النواب، والمتّسع بعدها تدريجيّاً كي يشمل شخصيّاتٍ سياسيّةً رئيسيةً آخرى وكذلك ممثّلين عن بلديّات ليبيا، دفعت أيضاً قادة المجتمع المدنيّ ليموضعوا أنفسهم، ويجعلوا أصواتهم مسموعة. وبالتّحديد، أدّى كلٌّ من مسار الحوار الّذي تسيره الأمم المتّحدة[67] والضّغط الكبير الّذي يمارسه مجتمع الأعمال في المدينة إلى تغييرٍ ملحوظٍ في موقف القادة في مصراتة (المجلس البلديّ والمجلس العسكريّ). هكذا قرّروا في شهر كانون الثّاني/يناير من العام 2015 دعم الحوار[68]، وانضمّ أبو بكر حريش من المجلس البلديّ إلى محادثات جنيف الّتي ترعاها الأمم المتّحدة. وبدت المدن والجماعات الفرديّة مقتنعةً أكثر فأكثر بأنه يجب عليها أن تحمي مصالحها الخاصّة، بغضّ النّظر عن حلفها مع فئةٍ أو أخرى. وذلك كان برهانا بأنّ استراتيجيّة بعثة الأمم المتّحدة للدّعم في ليبيا بتفكيك الائتلافات السّياسيّة والعسكريّة الرّئيسيّة، وتشجيع تشكيل حلفٍ جديدٍ من "المعتدلين" من كلا المخيّمين، بدأت تثمر. كما قرّر أيضاً مجلسا مدينتَي غريان والزّاوية، الذان من ضمن القوات الرئيسية في فجر ليبيا، دعم الحوار والمشاركة في المحادثات[69].

كما أنّ مشاركة مصراتة في المحادثات الّتي تجريها الأمم المتّحدة استُتبِعت بقرار قيادة المدينة سحب قوّاتها من غرب ليبيا والتّوقّف عن دعم حلفائها المحلّيّين. ونتيجةً لذلك أصبحت هذه الحلفاء أكثر ميلة للتّسوية بسبب التّغير الملحوظ في ميزان القوى على الأرض.

هذا وكانت قوّات الزنتان في المعسكر المقابل تعاني من حالة الحصار الّتي عانته على مدى الأشهر الماضية، بسبب الصّراع مع مدنٍ مجاورةٍ ومكونات مجتمعية مجاورة. بالإضافة إلى ذلك، ورغم استخدام مطار الزنتان لإيصال الأسلحة، فقد شعرت قوّات الزنتان وورشفانة بالضّعف عسكريّاً، واعتُبِر الدعم من طبرق والجيش الوطنيّ اللّيبيّ الّذي يقوده الجنرال حفتر غير كافٍ[70].

على العموم، ساهمت هذه التّطوّرات في تعديل ميزان القوى بين القوّات المحلّيّة في المنطقة، والأهمّ من ذلك هو تقليص مستوى الدّعم والموارد العسكريّة المتاحة لها. وبما أنّ الفاعلين الخارجيّين لم يُبدُوا مهتماً كثيراً بالمنطقة (مقارنةً مع جنوب ليبيا، على سبيل المثال، حيث كانت الاهتمامات والرّهانات أكبر بكثيرٍ بسبب الموارد الطّبيعيّة والتّهريب)، فإنّ القوّات المحلّيّة وجدت نفسها فجأةً مع حافزٍ أكبر للتّسوية والدّخول في محادثاتٍ مع خصومهم.

مبادرة "الحوار المجتمعي" اللّيبيّ ونتائجه في جبل نفوسة

بما أنّ الحياة اليوميّة لسكّان جبل نفوسة أصبحت بمنتهى الصّعوبة، دفع الفاعلون المحلّيّون من المجتمع المدنيّ باتّجاه الحوار بين الأطراف المتحاربين، وأبدوا استعدادهم للتّوسّط. وكان من ضمن هؤلاء الفاعلين المحلّيّين من المجتمع المدنيّ قياداتٌ اجتماعيّةٌ تقليديّةٌ (الشّيوخ والحكماء والأعيان) من المكونات المجتمعية المتحاربة ذاتها (والمقصود هنا على الأغلب المدن أو القبائل أو المجموعات الإثنيّة)، وقياداتٌ اجتماعيّةٌ تقليديّةٌ قادرةٌ على التّوسّط بينهم، الّذين قد بقوا حياديّين في الصّراعات الأخيرة، وبالتّالي يمكن اعتبارهم طرفاً ثالثاً.

وكان غالبيّة هؤلاء من الشّخصيّات الّذين يحظون باحترامٍ كبيرٍ في جماعاتهم، وكان لهم شبكة اتّصالاتٍ واسعةٌ من ضمنها مجموعةٌ متنوّعةٌ من الفاعلين، واعتُبِروا قادرين على أن يخلقوا حولهم إجماعاً واسعاً ووحدة. وكان من بين الشّيوخ الأكثر

67 كان هذا تحديداً الهدف الموضوع من قبل بعثة الأمم المتحدة للدّعم في ليبيا، الّتي هدفت استراتيجيّتها إلى حل علاقات المصالح بين القوّات المتنوّعة المتحالفة ضمن فجر ليبيا وعملية الكرامة، دافعةً القوّات المعتدلة من كلا المعسكرين إلى تشكيل حلفٍ جديدٍ وسطيّ ومؤاتٍ لجميع مصالحهم ، وليبعدوا أنفسهم عن أولئك المتشدّدين في معسكرها.

68 مارست جماعة رجال الأعمال في مصراتة بالتحديد تأثيراً ملحوظاً في هذا القرار. فقد أثبت تدهور صورة المدينة على امتداد الوطن بعد الصّراع العسكريّ في العام 2014 مع الزنتان، ولاحقاً مع قوّاتٍ مواليةٍ للجنرال حفتر، ضرراً كبيراً على مصالحهم، كما فعل أيضاً تدهور الوضع الأمنيّ العامّ في البلاد.

69 https://unsmil.unmissions.org/Default.aspx?ctl=Details&tabid=3543&mid=6187&ItemID=1992895.

70 كانت الوحدات العسكرية من الزنتان والشرق تتمتّع باستقلالٍ ذاتيٍّ إلى حدٍّ كبير.

بروزاً في جبل نفوسة أعضاءٌ في القيادة الشّعبيّة في نظام القذّافي، الّذي لم يحرمهم بحدّ ذاته من شعبيّتهم أو شرعيّتهم بعد الثّورة، بالاعتماد طبعاً على الموقف الّذي اتّخذوه خلال أحداث العام 2011.

لكن، واجهت تحدّياتٌ عديدةٌ القيادات الاجتماعيّة التّقليديّة الّذين أرادوا الآن أن ينخرطوا في حوارٍ وحلٍّ للصّراع على المستوى المحلّيّ. فالعداءات القديمة بين المكونات المجتمعية في المنطقة ومدنها أُعِيد تفعيلها وتسييسها بسبب الصّراع الأخير على المستوى الوطنيّ، ما وسّع من أزمة الثّقة بين المكونات المجتمعية. كما أنّ الوضع الأمنيّ ونقاط التّفتيش المتعدّدة الّتي وضعتها المجموعات المسلّحة والفصائل المتخاصمة على الطّرقات الرّئيسيّة في جبل نفوسة جعلت التّداول والتّواصل بين أطراف النّزاع صعباً للغاية، وكذلك بينها وبين الأطراف المحايدة الرّاغبة بالتّوسّط.

في مواجهة هذا الواقع، سرعان ما اتّضحت ضرورة البدء بحوارٍ ومسار وساطيٍّ خارج المنطقة والبلد. ولكنّ ذلك يتطلّب قدراتٍ لوجيستيّةً وماليّةً لم تكن متوفّرةً للوسطاء، أو كان يمكن أن تأتي على حساب المساومة على استقلاليّة الوساطة وطابعها غير السّياسيّ (إذا ما طُلِب الدّعم من رجال أعمالٍ محلّيّين على سبيل المثال). وأخيراً، فهم الوسطاء المحتملون أنّه تنقصهم القدرة على تسيير عملهم بطريقةٍ تتناسب مع الطّبيعة الجديدة للصّراع، وأقرّوا على وجه الخصوص بالحاجة إلى استخدام وسائل تواصلٍ حديثةٍ، وتأسيس علاقاتٍ مع أطرافٍ خارجيّين ودوليّين، وهي المهارات كلّها الّتي لم يملكها معظم هذه الوسطاء.

كان الحلّ لهذه التّحدّيات بوضع مسارٍ وساطيٍّ جديد. وقد استند على آليّات حلّ الصّراع التّقليديّة في المنطقة حيث يحدد الشّيوخ والحكماء والأعيان المحلّيّين أطرافاً محايدةً بين بعضهم البعض ينخرطون في محادثاتٍ مع المجموعات المتخاصمة وأطراف الصّراع. لكنّه مع ذلك اختلف عن الآليات التقليدية بأنّه كان ثمّة اشتراكٌ مباشرٌ وغير مباشرٍ لفاعلين جددٍ في العمليّة، ففي نهاية المطاف الشباب الناشطون والمنظّمات الدولية لعبوا دوراً (رغم أنّه ذات طبيعةٍ ونطاقٍ مختلفَين) في آليّةٍ معقّدةٍ بعض الشّيء، تستند على تسهيل الحوار والوساطة.

وفي شهر كانون الثّاني/يناير من العام 2015، تمّ إطلاق ما وُصِف بأنّه ''الحوار المجتمعي'' اللّيبيّ، بمبادرةٍ من مجموعة شباب ناشطين من مختلف أنحاء ليبيا، الّذين أرادوا أن يعملوا معاً مع أعيان محلّيّين (معظمهم من الشّيوخ وزعماء القبائل)، من أجل المساهمة في الحلّ السّلميّ للصّراع. كانت وجهة نظرهم بأنّه، في وقتٍ تتوسّط فيه بعثة الأمم المتّحدة للدّعم في ليبيا بين شخصيّاتٍ سياسيّةٍ بارزةٍ على المستوى الوطنيّ، ثمّة حاجةٌ أيضاً لإيصال وجهة نظر ''الغالبيّة الصّامتة'' بوجوب حلّ الأزمة السّياسيّة سلميّاً والوصول إلى وقفٍ شاملٍ ومستديمٍ لإطلاق النّار. ولأنّ عمق الأزمة السّياسيّة والأمنيّة لم يسمح بتنظيم اجتماعٍ يضمّ ممثّلين عن الجماعات من كلّ أنحاء ليبيا داخل البلاد، ولأنّ تنظيم اجتماعٍ كهذا خارج البلاد يتطلّب تمويلاً أكبر، فقد عُهدت مجموعةٌ من النّاشطين الاجتماعيّين الشّباب مهمّة تحديد الشّركاء الأجنبيّين النّافذين وإقناعهم بدعم المبادرة.

وفي تناقضٍ مع الوساطة المحلّيّة وآليّات حلّ الصّراع التّقليديّة في ليبيا، جمع ''الحوار المجتمعي'' اللّيبيّ قيادات اجتماعية، حُدِّدت من بينهم أطرافٌ محايدةٌ لتلعب دور الوساطة، ونّاشطين اجتماعيين شباب من كلّ أنحاء البلاد تتشارك مع الوسطاء ''التّقليديّين'' لتسهيل وساطتهم، ومنظّمةٍ أجنبيّةٍ[71] وافقت على تأمين دعمٍ خفيف (بمعنى دعم ماليٍّ ولوجستيٍّ للمُيسِّرين والوسطاء اللّيبيّين دون التّدخّل في خيار المشاركين في الحوار أو في وضع جدول الأعمال). كما شدّدوا أيضاً على حضور ممثّلي المجتمع الدّوليّ للاجتماع، وأهمّهم ممثّلو بعثة الأمم المتّحدة للدّعم في ليبيا، كمراقبين من أجل إضافة شرعيّةٍ أخرى، دوليّةٍ ومحلّيّةٍ، لمبادرتهم ولنتائجها المرتقبة[72].

هذا ونُظِّم الاجتماع الأوّل لـ ''الحوار المجتمعي'' اللّيبيّ في

71 لقد أمّن المركز النرويجي لحل الصراعات (Norwegian Center for Conflict Resolution) الدّعم للمبادرة، وقد رحّبت الأطراف اللّيبيّة بذلك بسبب التظر للنروج على أنّها محايدةٌ في الصّراع. ووافق المركز النرويجي على دعم المبادرة، واحترم وشجّع على أن يمتلك المُيسّرون والوسطاء المحلّيّون المبادرة.

72 وبذلك سلّطوا الضّوء على ما حازه الفاعلون الخارجيّون من تأثير على الفاعلين الليبيّين (سواءٌ كانوا قادةً سياسيّين أو عسكريّين أو اجتماعيّين)، وكيف أصبح الاعتراف الدّولي (بالإضافة إلى الدّعم الماليّ والعسكريّ) أمراً حاسماً جدّاً للفاعلين المحلّيّين من أجل كسب أفضليّةٍ على الصّعيدين المحلّيّ والوطنيّ.

تونس، وجمع حوالي الأربعين من قادة المجتمع اللّيبيّ من مختلف المدن والقبائل على امتداد البلد دون انتماءٍ سياسيٍّ، لكنّهم يملكون التزاماً بإعادة توطيد الحوار بين الجماعات المتصارعة[73]. وكانت نيّتهم مزدوجةً من خلال هذا: تشجيع المسار السّياسيّ الّذي تسيره الأمم المتّحدة وإعطاؤه وزناً أكبر من خلال التّوضيح بأنّ المبادرة تتمتّع بدعمٍ شعبيّ، والضّغط على الرّموز السّياسيّة اللّيبيّة للمشاركة في الحوار عن طريق تسليط الضّوء على أنّ مناصريهم يفضّلون حلّاً تفاوضيّاً ويعارضون بشدّةٍ استمرار العنف[74].

كان الاجتماع ناجحاً في ما يخصّ السّماح بإعادة توطيد الاتّصالات والتّواصل بين قادة المجتمع النّافذين من جميع أنحاء الوطن. وظهر المشاركون علناً في البيان المشترك الأخير للاجتماع داعمين للحوار والحلّ السّلميّ للصّراع. كما أبرمت اتّفاقاتٌ تمهيديّةٌ بين ممثّلين من غرب ليبيا حول إطلاق سراح الأسرى، وتحديداً بين الزنتان والزّاوية، وبين غريان والزنتان. وقد سهّلت هذه، في الأسابيع اللّاحقة، لتبادلاتٍ عدّةٍ للأسرى في جبل نفوسة، وتحديداً لتبادل أسرىً توسّط فيه شيوخٌ من مدينة الأصابعة[75] بين الزنتان وورشفانة وغريان أواخر شهر كانون الثّاني/يناير من العام 2015.

وكان الوضع في جبل نفوسة تركيز المرحلة اللّاحقة من المبادرة، الّتي تجسّدت بتنظيم "حوارٍ للسّلام الشّامل والمصالحة في جبل نفوسة"، الّذي انعقد في جربة التّونسيّة بين 17 و19 آذار/مارس من العام 2015[76]. انتهى هذا الاجتماع الّذي شارك فيه أكثر من أربعين ممثّلٍ من مدن جبل نفوسة الرّئيسيّة ومجلس الحكماء اللّيبيّ للمصالحة بنشر بيانٍ رسميٍّ يؤكّد على مسار الوساطة المُتّفق عليه لوضع حدٍّ للصّراع بين الزنتان وكِكّلة (الّذي اعتُبِر النّقطة الرّئيسيّة للنّزاع في المنطقة)، والآليّات العمليّة لتنفيذها (وتحديداً تأمين مساعدةٍ إنسانيّةٍ لسّكان جبل نفوسة وعودة النّازحين). ومن ذلك الوقت استمرّ مسار الوساطة وأدّى إلى نتائج مهمّةٍ في ما يخصّ الوضع الإنسانيّ والأمنيّ وتنقّلات السّكّان في المنطقة. هذا واستمرّت المفاوضات بين الزنتان وكِكّلة رغم صعوبتها، فقد سمحت بالانسحاب التّدريجيّ لقوّات الزنتان من كِكّلة والقواليش، وعودة بعض العائلات إلى بيوتها[77].

خاتمة

يشدّد الكثير من المحلّلين الأجانب واللّيبيّين على حقيقة أنّ "مقاربةً محلّيّةً" ضروريّةٌ لإيجاد مخرجٍ للأزمة اللّيبيّة، وأنّه يجب إعطاء "البنيات الاجتماعيّة التّقليديّة" (والمقصود الغالب هنا القبائل) أهمّيّةً في التّحوّل السّياسيّ[78]. في الواقع، إنّ تنفيذ "الحوار المجتمعي" في جبل نفوسة ونتائجه يعطينا مثالا مثيرا للاهتمام حول الدّور الّذي يمكن أن يلعبه فاعلو المجتمع المدنيّ المحليّون في مسارات الحوار والوساطة وحلّ النّزاع في ليبيا. وإنّ قادة المجتمع التّقليديّين (الشّيوخ والحكماء والأعيان)، خصوصاً وهم لا يشاركون في المشهد السّياسيّ الرّسميّ ضمن أحزابٍ ومؤسّساتٍ سياسيّةٍ (وبالتّالي ليسوا "فاعلين سياسيّين")، وهم لا يكونون جزءاً من أيّ بنيةٍ عسكريّةٍ ولا يملكون سيطرةً مباشرةً على أيّ مجموعةٍ عسكريّةٍ (أي أنّهم ليسوا "قادةً عسكريّين")، فلهم قدرة على ممارسة نفوذٍ على الأرض والمساهمة في حلٍّ للنّزاع.

بيد أنّ "الحوار المجتمعي" في جبل نفوسة يفيد بأنّ المسارات

73 تمّ إنشاء صفحةٍ على الفيسبوك لوضع تقارير حول الأحداث وأبرز إنجازات المبادرة.
https://www.facebook.com/hiwar.mojtame/.

74 بحسب اتّصالات الكاتبة مع أشخاصٍ لهم دورٌ رئيسيٌّ في تأسيس المبادرة منذ شهر كانون الأوّل/ديسمبر من العام 2014، بالإضافة إلى المشاركة بصفة مراقبٍ في الاجتماع الأوّل للحوار المجتمعيّ اللّيبيّ المنعقد في تونس بين 19 و21 كانون الثّاني 2015.

75 يملك شيوخ مدينة الأصابعة بشكلٍ عامٍّ موقعاً جيّداً لقيادة وساطةٍ في جبل نفوسة بسبب موقفهم خلال الثّورة: ففي حين كانوا رسميّاً ضدّ الانتفاضة، إلّا أنّهم بقوا حياديّين على الأرض، ولم ينخرطوا في القتال، ما يفسّر كونهم الآن مقبولين من جميع الأطراف المتقاتلة.

76 شاركت الكاتبة بصفة مراقبٍ في هذا الاجتماع الّذي نُظّم في جربة التّونسيّة بين 17 و19 آذار /مارس من العام 2015. وقد نُظّم هذا الاجتماع بدعمٍ ماليٍّ من وزارة خارجيّة ألمانيا الاتّحادية ودعمٍ لوجيستيٍّ من المركز النرويجي لحل الصراعات. كما شارك فيه ممثّلٌ عن بعثة الأمم المتّحدة للدّعم في ليبيا بصفة مراقب.

77 اتّصالٌ عاديٌّ أجرته الكاتبة مع أحد أهمّ قادة مبادرة الحوار المجتمعي منذ شهر آذار/مارس من العام 2015، بالإضافة إلى ملاحظات الكاتبة خلال رحلةٍ إلى جبل نفوسة ومقابلاتٍ مع شيوخٍ وناشطين اجتماعيّين من المنطقة، شباط/فبراير 2016.

78 هذه هي بشكلٍ عامٍّ نظرة الفاعلين القبليين (الزّعماء والأفراد العاديّين)، خصوصاً في شرق ليبيا وفي القبائل الّتي كانت مُمَثّلةً على أيّام القذّافي وهُمّشت سياسيّاً واجتماعيّاً وعسكريّاً بعد العام 2011 (أهمّها قبيلة ورفلة وقبيلة القذاذفة).

الوساطيةّ التّقليدية لن تكون مفيدةً بشكلٍ تامٍّ في ما بعد، بما أنّ النّمط العامّ للنّزاعات تغيّر، وتبيّن أنّ امتلاك مهاراتٍ وشبكاتٍ محدّدةً مهم بشكلٍ متزايدٍ للقيام بوساطةٍ ناجحة. وأحد الملامح البارزة لـ ''الحوار المجتمعي'' في هذا الصّدد هو أنّه قام على قادة مجتمعٍ تقليديّين يعملون يداً بيدٍ مع ناشطين اجتماعيّين شباب ، والأخيرون يسهّلون عمل الوساطة للأوّلين، على أسسٍ يُنظَر إليها بأنّها تُعارِض أغلب المعايير اللّيبيّة الاجتماعيّة.

كما شكّلت قدرة قادة المجتمع التّقليديّين على كبح مجموعاتٍ مسلّحةٍ تحدّياً رئيسيّاً في صراعات ليبيا الأخيرة. وتميل هنا خبرة جبل نفوسة إلى إظهار أنّ درجة تماسك المدن والجماعات المنخرطة في النّزاع لعبت دوراً مركزيّاً، فثمّة على سبيل المثال فرقٌ واضحٌ بين قدرة شيوخ نالوت (وهي مدينةٌ متجانسةٌ اجتماعيّاً) على التّواصل مع المجموعات المسلّحة من مدينتهم والإمساك بها، وبين تلك الّتي يمتلكها شيوخ جادو (المتّصفة بنسيجٍ اجتماعيٍّ أكثر تنوّعاً وعدّة عائلاتٍ كبيرةٍ تتنافس من أجل النّفوذ والقوّة).

وكان أيضاً للتّفاعل بين السّياق المحلّيّ والتّطوّرات على المستوى الوطنيّ (ما قد يسمّى ''العوامل الخارجيّة'' بمعنى أنّها ''خارجيّةٌ'' بالنّسبة إلى المكونات المجتمعية المحلّيّة) تأثيرا حاسما في حالة جبل نفوسة. فعلى وجه الخصوص، إنّ تطوّرات الحوار السّياسيّ الّذي تسيره الأمم المتّحدة بين أواخر العام 2014 وأوائل العام 2015 وقرار مدينة مصراتة، وبعدها فاعلون أساسيّون من فجر ليبيا، بدعم الحوار أثبتت حزمها في دفع الفاعلين المحلّيّين إلى التّسوية، بما أنّ هذه التطورات أثّرت بشكلٍ كبيرٍ على ملامح الصّراع على المستوى المحلّيّ.

كما أنّ خبرة جبل نفوسة سلّطت الضّوء على تأثير الفاعلين الخارجيّين على المسارات المحلّيّة للصّراع وحلّه. فقد أقرّ أوّلاً الفاعلون المحلّيّون أنفسهم بأهمّيّة الحصول على دعمٍ واعترافٍ بمبادرتهم التّوسّطيّة من خلال طلبهم دعماً ماليّاً ولوجستيّاً ليبقوا مستقلّين عن الرّاعين المحلّيّين، وطلبهم أيضاً مشاركة ممثّلين من الأمم المتّحدة والدّول الأجنبيّة بصفة مراقبين في اجتماع ''الحوار المجتمعي''. ويمكن ثانياً اعتبار نجاح الوساطة الّتي أجراها قادة مجتمعٍ مدنيٍّ محلّيّون في المنطقة نتيجةً للاهتمام الضّئيل الّذي يبديه الفاعلون الخارجيّون بجبل نفوسة، فالمنطقة لا يُنظَر إليها على أنّها استراتيجيّةٌ، ولا تملك موارد هامّة. هذا الأمر بحسب فاعلين محلّيّين أساسٌ لتعليل ثبوت نجاح محاولات الوساطة في جبل نفوسة، بينما كان ثمّة على سبيل المثال صعوبةٌ أكبر بكثيرٍ في جنوب ليبيا، حيث شكّل التّنافس من أجل الحصول على ثروات الطّاقة عائقاً أساسيّاً في وجه الحوار والمصالحة.

يحتاج الفاعلون الخارجيّون لأن يكونوا على بيّنة من حجم التأثير الّذي يملكونه على مسارات الصّراع وحلّه، ومن ضرورة تقييم هذا التّأثير وإدارته بعناية. كما أنّ إعطاء الدّعم والاعتراف للفاعلين المحلّيّين (بشكلٍ مباشرٍ أو غير مباشر)، عندما يكون في سياق نزاعٍ، يثير غالباً التّنافس على المستوى المحلّيّ، ويؤثّر على التّوازن بين القوى، ويهدّد أخيراً بأن ينجم عن ذلك تزايدٌ في الانقسام. إنّ الجهود لدعم الفاعلين المحلّيّين، من وجهة نظر حلٍّ للصّراع وأبعد من ذلك، تتطلّب بالتّالي تقييماً جدّيّاً للسّياق المحلّيّ واستراتيجيّات الفاعلين.

عموماً، لقد أكّدت مع ذلك خبرة ''الحوار المجتمعي'' في جبل نفوسة أنّ الفاعلين المحلّيّين (فاعلي المجتمع المدنيّ المحلّيّين في تلك الحالة) لا يمكنهم أن يكونوا الوحيدين والمركزيّين في أيّ استراتيجيّةٍ لحلٍّ ناجحٍ للصّراع في ليبيا. فمن أجل الحصول على نتائج إيجابيّةٍ مستديمةٍ، يجب أن يندرج دورهم في سياقٍ أوسع، والّذي يحتاج أيضاً لأن يتضمّن فاعلين وطنيّين وخارجيّين، وللتّفاعل بين جميعهم.

المهرّبون والقبائل والميليشيات: بروز القوّات المحلّيّة في منطقة الحدود اللّيبيّة – التّونسيّة (حمزة المؤدب)

Source: Google maps

مقدّمة

لقد خرّبت "الثّورات العربيّة" الوضع الأمنيّ والاقتصاديّ والسّياسيّ على الحدود التّونسيّة – اللّيبيّة المهمّشة لمدّةٍ طويلةٍ، والّتي ازدهر فيها التّهريب والتّجارة غير المشروعة. وقد سمح نظاما بن علي والقذّافي بأن تتطوّر الممارسات غير المشروعة من أجل تحكّمٍ أفضل بالسّكّان وسيطرةٍ على المناطق الحدوديّة. وكانت المشاركة في هذا النّظام الاقتصاديّ الحدوديّ على الجانب التّونسيّ من صلاحيّات كلٍّ من عملاء الحزب الحاكم، التجمّع الدّستوريّ الدّيمقراطيّ، ومختلف العناصر بالخدمات الأمنيّة: الشّرطة والحرس الوطنيّ والجمارك. وقد استغلّ نظام القذّافي على الجانب اللّيبيّ موارد الحدود لتعزيز قوّته عبر سياسة المحسوبيّات واستمالة القبائل ، فقد سُمِح للقبائل الموالية فقط بالمشاركة في هذا النّظام الاقتصاديّ الحدوديّ[79]. لكنّ سقوط نظامَي بن علي والقذّافي واندلاع الصّراع اللّيبيّ أوقع المناطق الحدوديّة في المجهول والعنف. ومنذ العام 2013، ومع تزايد الاعتداءات، عادت قوّات الأمن

79 من أجل حالة الحدود اللّيبيّة–المصريّة،انظر:
Thomas Husken, "Tribal Political Culture and the Revolution in the Cyrenaica of Libya", Orient, Vol. 53, No. 1, 2012, p. 26-31.

لتبسط سلطتها، الأمر الذي مهّد لعسكرة المنطقة وإعادة ترتيبٍ حازمةٍ للاقتصاد الحدوديّ.

هدف هذا الفصل مزدوج: إنّه يهدف أوّلاً لوصف إعادة تنظيم النّظام الاقتصاديّ الحدوديّ في الزّمن السّياسيّ الحاليّ الغامض، وثانياً لفهم أثار تصاعد قوّة الفاعلين غير الحكوميّين في المنطقة الحدودية. إنّ القبائل والميليشيات وشبكات التّهريب والمجموعات الجهاديّة هي الّتي ترسم اليوم السّياسات المحلّيّة وتقود العلاقة بين تونس وليبيا، من خلال اشتراكها في أشكالٍ غير رسميّةٍ ومتخفّيةٍ من الاندماج في المنطقة.

ظهور فاعلين جُدُد على الحُدود التونسيّة – الليبيّة

في حين أنّ إسقاط نظامَي بن علي والقذّافي بدّل الرّهانات، إلّا أنّ التّجارة غير الشّرعيّة والاقتصاد غير المشروع على طول الحدود التّونسيّة – اللّيبيّة بقيا ذات أهمّيّةٍ إلى اليوم. الحدود هي أكثر من خطٍّ فاصلٍ كونها تشكّل موارد سياسيّةً تعتمد عليها الأنظمة لتحكم تلك المناطق. وفي هذه الحالة، تقدّم عبارة "ريع الحدود" وصفاً ملائماً محدّداً، بما أنّ الدّولة وقوّات الأمن تتحكّم بالنفاذ إلى موارد الحدود[80]. في أعقاب سقوط بن علي، عندما انسحبت قوّات الأمن من الحدود التّونسيّة اللّيبيّة، توسّعت المشاركة في اقتصاد الحدود إلى أبعد من الدّوائر المؤلّفة من الذين تربطهم علاقة مع الشّرطة وعناصر الجمارك. وقد تزايدت أيضاً في هذا الاقتصاد السّلع غير الشّرعيّة: أسلحةٌ، ومخدّراتٌ، ومزيدٍ من المشروباتٌ الكحوليّةٌ، ومنتوجاتٌ غذائيّةٌ، بالإضافة إلى الفوسفات والمنتوجات الزّراعيّة؛ التي تُصدَّر إلى ليبيا بطريقةٍ غير شرعيّة. وكان لتحوّل تونس إلى محطّةٍ ربط بين الجزائر وليبيا من أجل التّجارة غير الشّرعيّة بالقنب والمخدّرات والكحول أثرٌ جاذبٌ، إذ جذب هذا الوضع فاعلين جدداً إلى هذه التّجارة وشجّع المهرّبين على المخاطرة أكثر من أجل توسيع أعمالهم. مع ذلك، فإنّ المهرّبين والتّجّار ليسوا الفاعلين الوحدين المستفيدين من ريع الحدود. فقد حاول أيضاً المجرمون المنخرطون في تجارة المخدّرات غير الشّرعيّة ومجموعات الجهاديّين الباحثة عن ضمان عبور المسلّحين والأسلحة أن يستقرّوا في المنطقة الحدوديّة، أو يوسّعوا مجال عملهم لتطويقها.

في الواقع، إنّ تطوّر الاقتصاد الحدوديّ مرتبطٌ بدرجةٍ كبيرةٍ ليس فقط بالثّورات السّياسيّة الّتي حصلت في المنطقة، بل أيضاً بالطّرق الّتي تفاعلت من خلالها الدّول معها. ففي العام 2011، كلّما أصبحت ليبيا منغمسةً أكثر في صراعٍ عسكريٍّ قسّم مناطقها الشّرقيّة والغربيّة، وكلّما تنامى عزل نظام القذّافي عن المجتمع الدّوليّ، وكلّما أصبح المهرّبون الّذين يعملون حول معبر راس جدير أكثر ثراءً، كلّما كان عبور الحدود آخر نافذةٍ لليبيا نحو العالم الخارجيّ. والواقع فأنّ الصّراع المتمركز على الحدود التّونسيّة اللّيبيّة أفسح المجال لخفّة يدٍ في الاقتصاد الحدوديّ: فالتّجّار الّذين يعملون حول راس جدير ساعدوا وموّنوا قوّات القذّافي، في حين أنّ التّجّار الجنوبيّين في معبر الذهيبة وازن موّنوا المتمرّدين الليبيين. وقد شجّعت حكومة الباجي قائد السّبسيّ على انقسامٍ كهذا في العمل كونه عكس فعليّاً ازدواجيّة تونس: فعلى الصّعيد الرّسميّ، اختار البلد الحياد أمام التّقاتل الدّاخليّ اللّيبيّ؛ وعلى الصّعيد غير الرّسميّ، عمل كأساسٍ داعمٍ للتّمرّد اللّيبيّ، وسمح بالعبور الآمن للأسلحة والدّعم اللّوجستيّ.

أمّا في بن قردان، فقد سمّى السّكّان النّظام الّذي أسّسه المهرّبون "نظام النّفط مقابل الغذاء"، بما أنّه قام على مقايضة الموادّ الغذائيّة المدعومة من الحكومة التّونسيّة بالنّفط اللّيبيّ. وانتهى الصّراع في الواقع بزيادة تصدير تونس للموادّ الغذائيّة: أكثرها المعكرونة وزجاجات المياه ومنتجات الألبان. كما أنّه في بداية صيف العام 2011، بعدما سيطر المتمرّدون على مصافي النّفط وأصبح النّفط اللّيبيّ شحيحاً، تدخّل تجّار راس جدير من أجل تزويد ليبيا بنفطٍ من تونس، وخصوصا من الجزائر أكثر حيث كان سعر الدّعم أرخص بكثيرٍ منه في تونس. ومع إدراك الفائدة الّتي يمكن جنيها من هذا الواقع، قامت السّلطات التّونسيّة برفع الحظر الّذي كان يحُدُّ فيما

80 Hamza Meddeb, "Rente frontalière et injustice sociale en Tunisie", *in* Irene Bono, Béatrice Hibou, Hamza Meddeb et Mohamed Tozy, *L'Etat d'injustice au Maghreb. Maroc et Tunisie*, Paris, Karthala, 2015.

سبق السّائقين التّونسيّين من التّزوّد بالوقود في محطّات الوقود الحدوديّة مع الجزائر ، بأكثر من خزّانٍ واحدٍ للسّيّارة، مثبتةً أنّها تتحكّم بالسّيطرة على المنطقة الحدوديّة. لكن في الواقع كان التّجّار يتخطّون دائماً هذه القيود بسهولةٍ من خلال دفع الرّشوات لكسب تغاضي مسؤولي الدّولة الجزائريّين، الّذين كانوا يعرفون تماماً الوجهة الأخيرة للسّلع غير المشروعة، في حين أنّ السّلطات الجزائريّة، المؤيّدة وبقوّة لنظام القذّافي خلال الحرب، غضّت النّظر. أمّا المهرّبون من منطقة قفصة، فقد لعبوا الدّور الأبرز في تطوّر سلسلة هذه المؤن العابرة للدّول من خلال بيع النّفط الجزائريّ لمدنين والتّجّار المستقرّين في بن قردان، الّذين بدورهم باعوه إلى ما أبعد من الحدود.

بعد ذلك، أدّى سقوط القذّافي إلى إدخال المنطقة الحدوديّة في الفوضى. اعتبر بعض المتمرّدين تجّار بن قردان من "اتباع القذّافي"، الّذين لم يتوقّفوا أبداً عن دعمه وإمداده. بالتّالي توقّف بعض المهرّبين والتّجّار غير الشّرعيّين التّونسيّين المعروفون بعلاقاتهم مع قوّات القذّافي عن عبور الحدود، ما أطلق العنان لمنافسيهم. وبحلول العام 2012، جذب الإغراء الماليّ، المكتسب من ريع الحدود، العديد من المسلّحين الّذين نفّذوا كلّ أنواع التّجارة غير الشّرعيّة وابتزاز الأموال. هذا وقادت الصّراعات اللّاحقة وانتشار العنف والصّدامات المسلّحة إلى العديد من حالات الاغلاق المؤقّتة لمعبر راس جدير الحدوديّ. ورغم أنّ التّرتيبات الحدوديّة انهارت بموازاة سقوط القذّافي، إلّا أنّ التّجارة والاقتصاد غير الشّرعيّين لم يتوقّفا أبداً، لكنهما بقيا في المقابل عرضةً للتّغيّرات السّياسيّة. هذا وسعى فاعلون غير حكوميّين مثل القبائل والميليشيات وشبكات التّهريب إلى التّكيّف مع الفراغ الّذي خلقته سلطات الدّولة التي لم تعد قادرة علي الامساك بزمام الأمور.

السّياسات الجديدة للسّيطرة على الحدود

لقد خسرت الدّولة اللّيبيّة، في أعقاب سيطرة القذّافي، السّيطرة على مناطق كاملةٍ لصالح الميليشيات المسلّحة. والحدود التّونسيّة اللّيبيّة هي بطريقةٍ ما مثل "منطقةٍ ذات سيطرةٍ محدودةٍ للدّولة"[81] حيث يقوم الفاعلون غير الحكوميّون بتحدي ومُساومة سلطة الدّولة. وقد تغذّى هذا المحفّز تدريجيّاً منذ العام 2011 عن طريق تسييس وعسكرة الهويّات، الّتي حثّت على "ميليشويّة المجتمع اللّيبيّ"[82]. هذا وفشل المسار الانتقاليّ في ليبيا الّذي تُفّذ بعد سقوط القذّافي في احتواء أو إدراج هذه القوى المحلّيّة في مستقبلٍ ديمقراطيٍّ، وهذا ما أبرز بدوره تجزئة البلاد، خصوصاً بعد العام 2014 عندما دخلت البلاد في منحدر دوّامة العنف المتفاقمة بسبب غرس منظّمة الدّولة الإسلاميّة في منطقة سرت ومدينة صبراتة قرب الحدود التّونسيّة[83]. وسعت المجموعة الجهاديّة، عن طريق تأسيس معسكرٍ في سرت، للاستفادة من الفراغ الأمنيّ وجذب الجهاديّين التّونسيّين السّاعين للهروب من البلد، خاصّةً بعد حملة أنصار الشّريعة، المجموعة التّونسيّة السّلفيّة الجهاديّة الّتي اعتُبِرت منظّمةً إرهابيّةً من قبل الحكومة بقيادة حركة النّهضة في شهر آب /أغسطس من العام 2013.

منذ العام 2011، سعى فاعلون غير حكوميّون على الجانب التّونسيّ من الحدود للتّكيّف مع الحالة السّياسيّة الجديدة. ومن أجل التّعامل مع المجهول وعدم الاستقرار اللّذين خلقتهما حالات الاغلاق المتكرّرة للمعابر الحدوديّة، خلق تجّار بن قردان منظّمةً من أجل حماية مصالحهم الاقتصاديّة: المنظّمة الأخويّة التّونسيّة اللّيبيّة. هذه المنظّمة فاوضت من أجل إعادة وضع التّرتيبات الحدوديّة السّابقة، ولعبت دور الوسيط مع السّلطات التّونسيّة لإبقاء الحدودة مفتوحةً وضمان التّداول السّلس للسّلع. كما لعبت المنظّمة أيضاً دوراً مهمّاً، خلال مراحل انعدام الأمن وإقفال الحدود الّذي أصبح متواتراً في العام 2014، في تحرير تجّارٍ تونسيّين أُوقِفوا وخُطِفوا في ليبيا، والتّفاوض من أجل إطلاق سراحهم مع ميليشياتٍ ليبيّةٍ، وإعادة سلعهم وأموالهم. وتدلّ هذه الممارسات الوساطيّة مقدرةً الجانب الآخر من الحدود على حشد الدّعم: من

81 Thomas Risse (ed.), *Governance without a State? Policies and Politics in areas of limited Statehood*, Columbia University Press, 2011.

82 Roland Marchal and Christine Messiant, *Les chemins de la guerre et de la paix. Fin de conflit en Afrique australe et orientale*, Paris, Karthala, 1997.

83 Wolfram Lacher, "The Libyan revolution and the rise of local powers centres", Mediterranean Politics, 2012, pp.167-140.

البيروقراطيّين والنّخبة المسؤولة عن الأمن وزعماء القبائل وقادة الميليشيات في ليبيا.

إنّ الإقرار بهذا الدّور المصيريّ الّذي يلعبه الفاعلون غير الحكوميّون يساعدنا في تسليط ضوءٍ جديدٍ على سيادة انعدام الأمن الّذي توسّع على الحدود التّونسيّة اللّيبيّة منذ العام 2011، بالرّغم من جهود السّلطات التّونسيّة واللّيبيّة المركزيّة. وبين العامين 2011 و2013، سعت كلٌّ من السّلطتين التّونسيّة واللّيبيّة، الممثّلتين على التّوالي بالحكومة الّتي تقودها حركة النّهضة في تونس والحكومات الانتقاليّة المتعاقبة في ليبيا ثمّ الحكومة الّتي شكّلها المؤتمر الوطنيّ العامّ المنتخب، إلى تعزيز تعاونهم الأمنيّ عبر تبادل المعلومات، وضمان فتح المعابر الحدوديّة، والتّدفّق الحرّ للسّلع والنّاس عبر الحدود. فنقص الأمن في الجانب التّونسيّ ناتجٌ في الواقع عن ذاتيّة استقلال قوّات الأمن وعدم نزاهتهم في إمساكهم للمجتمع، الأمر الّذي ظهر في تراجع الأجهزة الأمنيّة بين العامين 2011 و2012.

على الجانب اللّيبيّ، كان للسّلطات الجديدة في طرابلس تأثيراً صغيراً على المجموعات المسلّحة. كما أنّ فشلها في السّيطرة على الحدود وضبط المنافسة من أجل الوصول إلى موارد الحدود فاقم الصّدامات بين المجموعات المسلّحة، وجعل اللّجوء إلى السّلاح أمراً لا مفرّ منه. فقد خافت ميليشياتٌ عديدةٌ من فقدان سيطرتها على التّجارة العابرة للحدود أو مجرّد الوصول إلى الموارد الحدوديّة، وقامت بكلّ ما يُمكنها من أجل منع حصول ذلك. وبما أنّ الصّراعات السّياسيّة والعسكريّة تفاقمت منذ سقوط القذّافي، فقد كان هدف كلّ الجماعات في المنطقة هو التّأكّد من إمكانيّة وصولها إلى قناةٍ واحدةٍ في العالم الخارجيّ على الأقلّ. وكانت ميليشيا زوارة المتواجدة حول معبر راس جدير الحدوديّ، وميليشيات الزنتان المتواجدة أكثر نحو الجنوب، الفريقين الرّئيسيّين في هذا النّزاع. كان حرّاس الحدود قبل العام 2011 مسؤولين عن الحدود التّونسيّة اللّيبيّة. وقد استخدم القذّافي غالباً رجالاً من قبيلتي الصيعان والنوايل على امتداد الحدود. ثمّ انتقلت السّيطرة على معبر الذهيبة وازن بعد الثّورة إلى أيدي مجلس نالوت العسكريّ. وفي محاولةٍ لمقاومة سيطرة الأمازيغ على جميع المعابر الحدوديّة بين تونس وليبيا، سعت ميليشيات الزنتان للوصول إلى فتح معبرٍ حدوديٍّ جديدٍ آخر هو مشهد صالح. كذلك سعت الزنتان أيضاً لاستغلال قبيلة الصيعان والّتي تملك الأراضي الواقعة على طول الحدود عبر صحراء الحمادة، بطريقةٍ مشابهةٍ جدّاً لما فعله القذّافي. فميليشيات الزنتان، المقتنعة بأنّ البدء بصراعٍ مفتوحٍ مع نالوت لم يكن ضمن اهتماماتهم، تجنّبت الانخراط المباشر في توتّراتٍ أو صداماتٍ مع مجموعات نالوت، وفضّلت دعم الصّيعان.

الحدود في زمن الصراع: العسكرة والقمع والفساد

إنّ السّيطرة والمشاركة في هذا الريع هما أكثر أهمّيّةً ممّا تمثّله الحدود من مصدرٍ رئيسيٍّ يغذّي الصراع. وتعتمد المجموعات المسلّحة على عائدات هذا الاقتصاد من أجل تمويل أنشطتها والدّفع لأعضائها، وبالتّالي تقوية قدراتها العسكريّة وتوسيع نفوذها السّياسيّ. بشكلٍ عامٍّ، خضع الاقتصاد أيضاً لتحوّلاتٍ مهمّةٍ أثارتها القوة المحلّيّة خلال أزمنة الحرب، كما يتبيّن من خلال التّطوّرات بعد العام 2011 في مدينة زوارة السّاحليّة نحو الغرب (حوالي 70 كيلومتراً من الحدود التّونسيّة وطرابلس). هناك أبدى المجلس المحلّيّ اهتمامه بتدعيم دخله والاستقلال في الرّبح، فسعى بهذا الهدف للسّيطرة على التّجارة العابرة للحدود مع تونس، عن طريق الاستثمار في بناء مطارٍ ومرافق الميناء. هذه الجهود كانت بسبب مجموعة من المبرّرات: قام رجال الأعمال، عن طريق اتّباع منطقٍ اقتصاديٍّ، بالتّرويج للمدينة على أنّها منصّة استيرادٍ وتصديرٍ تستطيع المنافسة مع الفوضى الّتي تعصف بالعاصمة طرابلس أو مع المدينة الحليفة مصراتة؛ ويعتمد المنطق العسكريّ على تعزيز الاقتصاد العابر للحدود من أجل النّهوض بأعباء الميليشيا، وأخيراً يحثّ المنطق السّياسيّ المدينة كي تصبح أكثر بروزا ضمن تحالف فجر ليبيا وخلال المفاوضات مع الأطراف اللّيبيّة المتحاربة. إنّ مثال زوارة قد تكرّر في مصراتة ومدنٍ ومناطق ليبيّةٍ أخرى، مبيّناً أنّ التّرتيب الّذي سينشأ من الفوضى سيكون نتيجة

تنافسٍ شديدٍ ومحاولاتٍ مستمرّةٍ من الفاعلين غير الحكوميّين لتقوية مواقعهم على الأرض.

وفي تونس، تدهورت الحالة الأمنيّة بقوّةٍ مع ازدياد الاعتداءات الإرهابيّة في العام 2015، ممّا دفع بالحكومة لتضع أنظمةً أمنيّةً حدوديّةً في مكانها للحدّ من مخاطر تسلّل المجموعات الجهاديّة. ففي أعقاب هجوم سوسة في شهر حزيران/يونيو من العام 2015، أعلن حبيب الصّيد، رئيس الحكومة الّتي تقودها نداء تونس، بأنّه سيتمّ حَفْر خندقٍ على طول الحدود التّونسيّة اللّيبيّة الممتدّة على طول 200 كيلومترٍ، لكنّ هذا الإعلان حصل بعدما بدأ العمل في شهر نيسان/أبريل من العام 2015. وتبيّن هذه المحاولة لتحويل تونس إلى قلعةٍ عجز السّلطات عن السيطرة في محيطٍ إقليميٍّ غير مستقرٍّ إلى حدٍّ كبيرٍ، متروكٍ لعمليّات الإغارة الّتي يقوم بها الفاعلون المسلّحون غير الحكوميّين. أمّا بالنّسبة إلى العلاقات مع ليبيا، فالسّياسات الخارجيّة حول هذه الأخيرة في حكومة العام 2014 التّكنوقراطيّة وحكومة حبيب الصّيد بداية العام 2015 تبدو مُوجَّهةً بكراهيّةٍ مشتركةٍ لائتلاف فجر ليبيا، والنّظر إلى تونس على أنّها "قلعةٌ تحت الحصار"[84]. وما أشعل العلاقات مع جاراتها هو حظر الرّحلات اللّيبيّة، وتشديد السّيطرة على الحدود، وتوقيف قادة فجر ليبيا، ممّا يؤكّد أنّ تونس تخلّت عن حيادها في ما يخصّ الصّراع اللّيبيّ.

بالإضافة إلى ذلك، أثار إقفال السّلطات التّونسيّة لمعبري راس جدير والذهيبة وازن الحدوديّين في شهر شباط/فبراير من العام 2016، احتجاجاتٍ هائلةً وصلت إلى ذروتها في 10 شباط/فبراير من العام 2016 عندما نظّمت محافظة تطاوين ومدينة بن قردان يوم إضرابٍ عامّ. إنّ مقصدَ هذه الاحتجاجات هو جعل الضّغط على الحدود كبيراً، وقد وُضِع أيضاً تحت سيطرةٍ عسكريّة. لكن في غياب التّدابير الملموسة لمنع التّناقضات التّنظيميّة والاقتصاديّة الموجودة على جانبَي الحدود، فإنّ عسكرتها تثبت فشلها في إيقاف التّجارة غير المشروعة. وفي المقابل فإنّ فساد أجهزة الدّولة يزداد سوء، ممّا يُضعِف السّيطرة الحكوميّة، ويزيد من المنافذ الحدوديّة، ويُفشِل أخيراً مسألة استرجاع التّرتيبات الّتي تقدر وحدها أن تبعد عنف الدّولة.

ومن خلال عسكرة الحدود، دخل الجيش التّونسيّ الآن إلى الميدان. وفي حين أُرسِل لضبط التّدفّق الاقتصاديّ غير المشروع، اتّبع المثال الحاليّ لمختلف أجهزة الدّولة، ما نتج عنه السّيطرة على جزءٍ من تأجير الحدود من خلال الرّشوات. إنّ جانباً من فشل الجيش والحرس الوطنيّ والشّرطة بتنظيم دوريّاتٍ مشتركةٍ يمكن تفسيره بحقيقة أنّ المراقبة الشّديدة من شأنها أن تبتر هذه الممارسات. نتيجةً لذلك، يقوم كلّ جهازٍ بتنظيم دوريّاته بشكلٍ مستقلٍّ عن الآخرين. كما أنّ انتشار الفساد جعل من دفع الرشوات غير ضامن بعد الآن لعبور الحدود، فالدفع مطلوبٍ على كلّ محطّة توقّف. هكذا فإنّ الفساد منتشرٌ كثيراً، ويسعى وراء ما يشبه ما سمّاه فرانك غانتر (Frank Gunter) "مقاولات الفساد"[85] (entrepre-neurial corruption). هذا وإنّ بعض المهرّبين الّذين يحملون الذّهب والكحول ومبالغ كبيرةً من المال يلجأون إلى توظيف "جوكر"، الّذي هو موظف في الدّولة يجلس قرب السّائق كمرافقٍ ماليٍّ لضمان الطّريق.

إنّ القمع دون تمييزٍ والفساد المتنامي يملآن استياء النّاس الّذين يعيشون في المنطقة الحدوديّة، وهذا وضعٌ سعت المجموعات الجهاديّة لاستغلاله بهدف تجنيد قوّاتها وتقويتها. وخلال شهر تمّوز/يوليو من العام 2015، ترك المنطقة الحدوديّة حوالي ثلاثون "شابّاً" من رمادة لينضمّوا إلى الدّولة الإسلاميّة في ليبيا. وأطلقت هذه الأخيرة، في 7 آذار/مارس 2016 هجوماً رئيسيّاً للسّيطرة على مدينة بن قردان التّونسيّة الحدوديّة، مُحاوَلةً منها وضع السّكّان المحلّيّين في مواجهةٍ مع الدّولة. كذلك زوّد الإسلام المتشدّد بقواعد لثورة المحرومين في تونس[86]. إنّها تغذّي تهديد الجهاديّين وتدفع أجهزة الدّولة باتجاه "لعبةٍ حدوديّةٍ"[87]، الّتي تُبقِي التّهديد حيّاً بدل احتوائه، وتقوّي في الوقت ذاته أجهزة الدّولة المسؤولة عن محاربته.

84 Michel Camau and Vincent Geisser, *Le Syndrome autoritaire. Politique en Tunisie de Bourguiba à Ben Ali,* Paris, Presses de Sciences Po, 2003.

85 Franck Gunter, *Political Economy of Iraq. Restoring Balance in a Post-Conflict Society*, Cheltenham Glos., Edward Elgar Publications, 2013.

86 Georges Fahmi and Hamza Meddeb, "Market for Jihad. Radicalization in Tunisia", Carnegie Paper, October 2015.

87 Peter Andreas, *Border Games. Policing the US-Mexico Divide,* Ithaca, Cornell University, 2001.

خاتمة

يجب معالجة انعدام الأمن في المنطقة الحدوديّة التّونسيّة — اللّيبيّة من خلال ثني العنصر الأمنيّ إلى استراتيجيّةٍ سياسيّة. إنّ وضع المنطقة الحدوديّة على الجانب التّونسيّ هو نتيجة تجاهلٍ طويل الأمد من السّلطة المركزيّة. ويعكس كلام السّكّان حول ''غياب الدّولة'' في منطقةٍ معسكرةٍ بشدّةٍ مطالبَ شعبية لتعزيز الوجود غير الأمنيٍّ للدّولة: تحسين البنية التّحتيّة والصّحّة والتّعليم والخدمات الأساسيّة والفرص الاقتصاديّة واستراتيجيّة التّطوير الّتي تأخذ بعين الاعتبار الرّوابط التّاريخيّة والجغرافيّة الّتي تربط هذه المنطقة بغرب ليبيا. وفي هذا الصّدد، قد تساعد منطقة تجارةٍ حرّةٍ بتنظيم التّجارة عبر الحدود غير الرّسميّة وتمكّين السكّان. وبدل عزل تونس في منطقة الجنوب الشّرقيّ، من المهمّ أن يتمّ ضبط وتنظيم عمليّة تكامل المنطقة مع حكومة الوفاق الوطنيّ اللّيبيّة عندما تبدأ بممارسة عملها في طرابلس.

كما أنّ تطوّرات المنطقة الحدوديّة على الجانب اللّيبيّ تفسّر مقدار أنّ التّحالفات والصّراعات المحلّيّة ليست منقادةً بشكلٍ وحيدٍ أو رئيسيّ بالانقساماتٍ السياسيّةٍ والوطنيّة. والاستراتيجيّات المحلّيّة المرتبطة بالسّيطرة على ريع الحدود لعب فعليّاً دوراً مهمّاً في رسمها، ويجب أن تؤخذ بعين الاعتبار من قبل الفاعلين السّياسيّين على المستوى المركزيّ. وينبغي بالتّحديد على حكومة الوفاق الوطنيّ، برئاسة فايز السّرّاج، أن تكون على بيّنةٍ من هذا الواقع في مسعاها لتأسيس ترتيبات قويّة ، تكون جديدةً ومستدامة.

بالتّالي يجب على السّلطات المركزيّة الجديدة في طرابلس أن تنسّق جهودها مع المجتمع الدّوليّ بهدف تبنّي شكلٍ لامركزيٍّ من الحكم، يسمح ببناء الدّولة ويكتسب شرعيّةً بنظر القوى المحلّيّة. كما أنّ معالجة مسائل نزع السّلاح وحلّ المجموعات المسلّحة يجب أن تتضمّن الانتباه إلى التّحدّيات الاقتصاديّة المرتبطة بالديناميتين، الحرب وتحوّل اقتصاد السّلم في أيّام الحرب، بهدف إعادة بناءٍ ناجحةٍ للأجهزة الأمنيّة والجيش اللّيبيّ.

الجهاديّة وعلاقتها بثقافة الشّباب وإيديولوجيّتهم: قضيّة أنصار الشّريعة في ليبيا

(ماري فيتزجرالد)

أصبحت جماعة أنصار الشريعة، أكبر تنظيم جهادي نشأ في ليبيا بعد الإطاحة بمعمر القذافي في عام 2011، ترسخ سريعاً وجودا في عدة مدن وقرى في جميع أنحاء البلاد. تواجدت أكبر فروعها من حيث العضوية في مدينة بنغازي، وهذا الأمر سيكون محور هذا المقال. في حين بدأت جماعة أنصار الشريعة كمجموعة مسلحة ضمّت صفوفها رجالا معظمهم من الشباب الذين قاتلوا في مختلف الكتائب الثورية التي ظهرت خلال الانتفاضة ضد القذافي، ساعد تركيزها الكبير على الأعمال الخيرية والدعوية (الوعظ) في توسيع قاعدة الدعم من مجلات اجتماعية اقتصادية مختلفة.

في كثير من النواحي، قدم أنصار الشريعة تحدياً للجهاديين الأكبر سناً (أو أولئك المنتمين إلى خلفية جهادية سابقاً) من الذين بلغوا سن الرشد في الثمانينيات والتسعينيات. أسلوب عمل أنصار الشريعة بما أنّه في نفس الوقت جماعة مسلحة وحركة أوسع ببرامج اجتماعية تهدف إلى التأثير في القلوب والعقول – اختلف عن أسلوب عمل الجهاديين الأكبر سنا لأن البيئة التي عمل خلالها بين عامي 2012 وأيار/مايو 2014 كانت مختلفة. تعرّض الإسلاميون من جميع الفئات تحت نظام القذافي لقمع شديد ودُفع بأنشطتهم إلى الهاوية، في حين أن الفترة ما بعد إسقاطه سمحت ببروز مثل هذه التيارات. استناداً إلى المقابلات مع أعضاء جماعة أنصار الشريعة وأسرهم ودوائرهم الاجتماعية خلال العمل الميداني في بنغازي بين 2012 وأيار/مايو 2014 (عندما أطلق خليفة حفتر عملية الكرامة ضد جماعة أنصار الشريعة وغيرها من المجموعات المسلحة)، يستكشف هذا الفصل أسباب تحوّل هذه الجماعة إلى ظاهرة اجتماعية.

انقسام الأجيال

من الضروري النظر في الأجيال الجهادية الثلاث المتعاقبة التي ظهرت منذ الثمانينيات والانقسامات بينها للتمكن من تعين موقع أنصار الشريعة داخل الطيف الجهادي في ليبيا. شكّلتْ كلٌّ من هذه الأجيال الثلاثة تجارب مختلفة ومُتباينة داخل ليبيا وخارجها، وهذا ما برّر استخدام كل منها لطرق مختلفة جدا للردّ على المشهد السياسي والاجتماعي الجديد الذي خلقه إزاحة القذافي. يضم الجيل الأكبر سناً الذين ولدوا في الستينيات وأوائل السبعينيات والذي اختبر الجهاد المسلّح لأول مرة في المعركة ضد القوات المدعومة من الاتحاد السوفيتي في أفغانستان في الثمانينيات والتسعينيات. خلق قدامى محاربي الجهاد الأفغاني من الليبيين عددا من الجماعات، أكبرها الجماعة الإسلامية المقاتلة بليبيا، التي كانت تعمل بالسرّ لسنوات قبل أن تعلن وجودها في عام 1995. وبعد عدة محاولات لاغتيال القذافي في ذلك العقد، تعرضت الجماعة الإسلامية المقاتلة بليبيا والجماعات الأخرى المرتبطة بها إلى حملة قمع من قبل النظام.

قُصفت معاقل الجماعة الإسلامية المقاتلة في منطقة الجبل الأخضر في شرق ليبيا، وخاصة حول مدينة درنة، وألقي القبض على الآلاف وأُودِعوا السّجن. لعب هذا الأمر، جنباً إلى جنب مع التجارب المريرة التي تعرّض لها أعضاء الجماعة الإسلامية المقاتلة بليبيا في الجزائر وأفغانستان في التسعينيات، دوراً فعالا في القرار الذي اتخذته قيادة الجماعة – الذين كانوا معظمهم في السجن في ذلك الحين– أن يعيدوا النظر في استراتيجيتهم. وفي النهاية أدت هذه الخطوة إلى المراجعات عن الكفاح المسلح الأمر الذي غطته الإعلام بشكل مكثف في عام 2009. وثم بعد سنتين، انضمت القيادة السابقة للجماعة الإسلامية المقاتلة بليبيا وكوادرها، ممن أطلق سراحهم في 2010، إلى الانتفاضة. ولعب عدد كبير من الشخصيات المنتمية سابقاً للجماعة، بما في ذلك زعيمها الأخير عبد الحكيم بلحاج، أدوارا رئيسية في الثورة وتبنّوا التحول الديمقراطي ما بعد القذافي في البلاد، وتشكيل الأحزاب السياسية والترشح في الانتخابات. إلا أن ذلك لم يُعجبْ الجيلين الثاني والثالث من الجهاديين، الذين ينجذبون

نحو التيارات الأكثر متطرفةً ويرفضون الديمقراطية باعتبارها منافية للإسلام.

كان أعضاء الجماعة الإسلامية المقاتلة بليبيا الأكبر سنا على خلاف مع الجيل الثاني من الجهاديين في المناقشات التي جرت في زنازين سجن أبو سليم بطرابلس حيث قُتل 1200 من المعارضين، معظمهم من الإسلاميين، برصاص قوات النظام في عام 1996. قامت قيادة الجماعة الإسلامية المقاتلة بليبيا من داخل سجن أبو سليم بصياغة مراجعات للكفاح المسلح. اتجه عدد كبير من الجيل الثاني – والجيل الذي يليه – إلى التطرف بسبب شهود كبار السن من أسرهم، بما في ذلك الآباء والأعمام وأبناء العمومة يُعتقلون ويُعذبون، يُسجنون أو يُقتلون على يد النظام خلال اجراءات التسعينيات القمعية. وقد تطرف الآخرون بسبب تجاربهم الخاصة خلال السجن – سُجن عدد كبير في البداية في سجن أبو سليم بناء على حجج واهية، مثل تهمة أنّ أحد من أقاربهم بممارسة أنشطة معارضة. لجأ مئات آخرين إلى التطرّف جرّاء تجربة القتال كجزء من التمرد في العراق الذي أعقب الغزو الأمريكي في عام 2003.

ووفقاً لما يسمى بسجلات سنجار التي استولت عليها القوات الأمريكية، كان الليبيّون ثاني أكبر مجموعة من بين المقاتلين الأجانب السبعمائة الذين انضموا إلى دولة العراق الإسلامية التابعة في ذلك الوقت إلى تنظيم القاعدة بين صيف 2006 وعام 2007. اعتبر أكثر من نصف هؤلاء المجندين درنة مسقط رأسهم، في حين الربع تقريباً هم أصلاً من بنغازي. سُجن العديد من أولئك الغارقين في الفكر الأكثر تطرفا لزعيم دولة العراق الإسلامية أبو مصعب الزرقاوي على يد النظام خلال عودتهم إلى ليبيا. تم الإفراج عن عدد منهم كجزء من إطلاق سراح السجناء الذي أعقب عملية إعادة تأهيل الجماعة الإسلامية المقاتلة بليبيا في عام 2009 أمّا البقية ففرّوا في وقت لاحق من سجن أبو سليم وسجون أخرى عندما سقطت طرابلس أمام قوات المتمردين في آب/أغسطس 2011.

وفي حين جاء قيادة أنصار الشريعة للإبتعاد من الجيل الثاني، كانت الغالبية العظمى من صفوفها من الجيل الذي جاء بعده. كان هؤلاء الشباب في سن المراهقة في أوائل العشرينيات عندما بدأت الانتفاضة ضد القذافي في فبراير 2011. ترك عدد كبير منهم المدرسة أو الجامعة وتدفقوا إلى خط المواجهة، حيث شاركوا في القتال لأول مرة، وهي التجربة التي غيرتهم من عدّة نواحٍ، ما جعل البعض أكثر ورعا وبعدها أكثر راديكالية. بينما كان أكبر فرع لأنصار الشريعة في بنغازي، فقد ظهر لاحقاً فرعان أصغر في درنة وأجدابيا، وهي مدينة شرقية أخرى معروفة تاريخياً بتياراتها المتشددة. كان القاسم المشترك بين هذه المدن الثلاثة هو مسار جهادي تاريخي والحقيقة أن خاض عدد من شبابها المعارك في الجبهة الشرقية عام 2011.

كان قليل جداً من الكتائب الثورية التي تشكلت خلال الانتفاضة اسلامية حصراً، ناهيك راديكالية، ولكن بعد سقوط القذافي بدأت عناصر أيديولوجية تنظم نفسها في مجموعات جديدة وكان من بين هؤلاء ما أصبح يعرف باسم أنصار الشريعة. قبل أن أعلن أنصار الشريعة عن أنفسهم في صيف 2012، عبّر كبار الشخصيات من الجماعة الإسلامية الليبية المقاتلة السابقة، بما في ذلك المنظّر الرئيسي سامي الساعدي، عن القلق بشأن برنامج أفراد مثل محمد الزهاوي، الذي أصبح في وقت لاحق زعيم جماعة أنصار الشريعة، والذين كانوا يعرفونهم من أيام السجن معاً[88].

ولادة جماعة أنصار الشريعة وتطورها في بنغازي

في أوائل عام 2012، انقسمت العناصر المتطرفة في الكتائب الثورية الرئيسية في بنغازي لإنشاء أنصار الشريعة. وزعم قائدها محمد الزهاوي، أن الكتائب الأخرى لم تكن ملتزمة بما فيه الكفاية لدعم التنفيذ الفوري للشريعة[89]. بالرغم من ذلك الانتقاد، قدمت الجماعة أول ظهور علني لها جنبا إلى جنب مع عدد من الجماعات المسلحة خلال عرض تمّ في وسط بنغازي قبل أسابيع من أول انتخابات ليبية ما بعد القذافي

88 مقابلات أجرتها الكاتبة في طرابلس وبنغازي، شباط/فبراير 2012.

89 مقابلة أجرتها الكاتبة، أيلول/سبتمبر 2012.

في وقت لاحق من شهر حزيران/يونيو. في حين طالب جميع المشاركين في العرض إلى التعريف بالشريعة، ندد البعض ومن بينهم أنصار الشريعة بالديمقراطية لاعتبارها بدعة، وهي حجة رددها الزهاوي في ظهور تلفزيوني له قبل عملية الاقتراع بيوم. حاول إسلاميون آخرون في بنغازي ممّن أيّد الديمقراطية، بما في ذلك بعض سجناء أبو سليم السابقين الذين رشّحوا أنفسهم للانتخابات، الاحتجاج ضمن دائرة الزهاوي. وتمكنوا من إقناع أنصار الشريعة إن لم يكن بدعم الانتخابات، على الأقل بالموافقة على عدم تعطيل العملية بحد ذاتها. كما نجحوا في إبعاد بعض الأعضاء الأصغر سناً من الجماعة في الفترة التي سبقت الاقتراع[90]. استمرت هذه الجهود على مدى العامين اللاحقين ولكن لم يتوسع مجالها، خصوصاً مع جاذبية أنصار الشريعة التي كانت أقوى في معظم الحالات من المحاولات التي تقوم بها المجتمعات أو حتى العائلات لعدم توريط الشباب في الجماعة.

باتت تداعيات الهجوم على البعثة الدبلوماسية الأمريكية في بنغازي في أيلول/سبتمبر 2012 نقطة تحول لأنصار الشريعة. نفت قيادتها مشاركتها كجماعة لكنها اعترفت بإمكانية مشاركة أعضاء فرديين في الهجوم الذي أسفر عن مقتل السفير كريستوفر ستيفنز وثلاثة مرافقين له[91]. وقعت احتجاجات حاشدة في بنغازي واقتُحمت قاعدة أنصار الشريعة. ونتيجة لضغوط المحاورين وباعتبارها وسيلة لكسب موطئ قدم اجتماعي أقوى، بدأت الجماعة بالتقليل من العناصر المسلحة، وبدلا من ذلك حاولت تسليط الضوء على أعمالها الخيرية. وقد شُجعت على القيام بذلك عن طريق وسطاء محليين، بما في ذلك تيار الإسلاميين، منهم من البرلمانيين في المؤتمر الوطني العام، يعتقدون أنه من خلال توفير مساحة اجتماعية لأنصار الشريعة وأوئلك الشباب الذين انجذبوا إلى أيديولوجيتها يمكن ضبط الجماعة وحل جناحها العسكري في نهاية المطاف.

غالبا ما استخفّ هؤلاء الإسلاميون الأكبر سناً، منهم العديد ممن استقوا من الجيل الأول من الجهاديين، برتبة بأنصار الشريعة ومسيرتهم واعتبروهم صغارا "متهورين" غير ضليعين بالفروق الدقيقة في علم الدين. "اننا نسألهم عن مطالبهم، وهم يتلعثمون"، بحسب شكوى وسيط من الوسطاء، وهو شيخ أمضى عشرات السنين في أبوسليم وترشّح للانتخابات في عام 2012. "كل ما يعرفونه، أو يظنون أنهم يعرفونه، هو أنهم على حق ونحن على خطأ. يظهرون غطرسة الشباب التي تصبح أسوء جرّاء تسلّحهم"[92].

أما وسيط آخر من السلماني، وهو حي مُهمّش في مدينة بنغازي حيث انضم العديد من الشباب إلى أنصار الشريعة، فقد اتهموه المتطرفون بالميول إلى الصوفية، على الرغم من انه وصف نفسه بأنه من التيار السلفي العام. تردّد سكان السلماني بانتظام عند هذا الوسيط لطلب لمساعدة، فطلبوا منه إقناع أبنائهم بالبقاء بعيدا عن أنصار الشريعة، ولكن محاولاته المساعدة سبّبت له توجيه تهديدات بالقتل إليه. "يقول هؤلاء الشباب كلمات لا يفهمونها جيّداً" بحسب الوسيط. "يبدو الأمر كما لو أنهم يتمردون ضد كل شيء، بما في ذلك أسرهم"[93].

بينما ينحدر الزهاوي من خلفية متواضعة – كان يعمل في متجر للإلكترونيات بعد تسريحه من السجن — فإنّ بقية أنصار الشريعة امتدّوا على نطاق واسع اجتماعي واقتصادي. وكان من بينهم أعضاء سابقون في الجيش الليبي — خدم أحدهم في مجلس شورى الجماعة – جنبا إلى جنب مع الأطباء والمهندسين والمعلمين وعمال البناء. كان المتحدث الرسمي باسمها في وقت الهجوم على البعثة الدبلوماسية الأمريكية أستاذاً ناطقاً بالإنكليزية كان يعمل في إحدى المدارس الدولية الخاصة في بنغازي والتي يرتاد إليها النخبة في المدينة. في حين أن عددا كبيرا من أنصار الشريعة يتحدر من مناطق بنغازي الفقيرة مثل السلماني والليثي، حيث طال تاريخ النشاط الجهادي، والبعض الآخر ينحدر من عائلات الطبقة الوسطى. "وجد البعض الله" بعد التغلب على ماض مضطرب غالباً ما تخلله شرب كحول أو تعاطٍ للمخدرات، ويعتبر الأخير مشكلة اجتماعية جدّية في بنغازي. كان البعض الآخر من طلاب الجامعات أو المدرسة الثانوية الواعدين. بات عدد من هؤلاء "محاربي عطلة نهاية الأسبوع" لأنهم

90 مقابلات أجرتها الكاتبة، في بنغازي، حزيران/يونيو-تموز/يوليو 2012.

91 مقابلة أجرتها الكاتبة، أيلول/سبتمبر 2012.

92 مقابلات أجرتها الكاتبة، في بنغازي 2014-2012.

93 مقابلة أجرتها الكاتبة في بنغازي 2014.

تطوعوا للعمل على نقاط التفتيش أو تأدية الأعمال الخيرية في أيام عطلتهم. ترك آخرون المدرسة أو الجامعة لتكريس أنفسهم تماما للمنظمة. مال أقارب هؤلاء الشباب إلى تأطير جاذبية أنصار الشريعة بناءً على فكرة أنها "تثبّت هويتهم بجدارة من خلال الانتماء إلى كيان أكبر منهم"[94].

تم تجنيد عدد كبير في المساجد القريبة فإذا لوحظ وجود شاب تقي جداً، تقرّب منه مجندو أنصار الشريعة المنتمين في كثير من الأحيان إلى نفس الفئة العمرية، ويجذبونه تدريجيا إلى دائرتهم. كان عدد كبير من جنود المشاة من الشبان الذين تقربوا من بعضهم البعض من خلال تجربة مشتركة تبلورت بالقتال على الخطوط الأمامية وشهود أصدقائهم يموتون خلال انتفاضة العام 2011.

وصف والد أحد المجندين، وهو طالب جامعي درست أخواته الطب والهندسة المعمارية، التنوع الذي شهده في المناسبات العامة لأنصار الشريعة قائلا: "كنت أرغب في معرفة ما تورط ابني فيه. لم أكن أتوقع مثل هذا الحشد الكبير كما لم أتوقع أن أرى تنوعاً بين الناس القادمين من مناحي الحياة المختلفة. حضر أشخاص من جميع شرائح المجتمع. ما كان لافتا حسّ الأخوّة فيما بينهم، على الرغم من أنني قلت للقادة الذين التقيت بهم أنه في حين يبدو أنهم يقومون بالعمل الجيد إلّا أن الشعور بوجود سحابة سوداء راودني في ما يخص عقيدتهم"[95].

القلوب والعقول

قبل صيف 2014، عندما أطلق خليفة حفتر عملية عسكرية ضد أنصار الشريعة وغيرها من الميليشيات في بنغازي، وصل عدد المسلحين في الجماعة إلى 300 رجل في المدينة، بالإضافة إلى قاعدة دعم أوسع تلاقت بالآلاف. تُعتبر استراتيجية التوعية التي يعتمدها أنصار الشريعة من أواخر عام 2012 المفتاح الذي بنوا عليه امتدادهم لاحقا. اعتبر قادتهم هذه الحملة، والتركيز القوي على العمل الخيري والخدمات الاجتماعية، حجر الأساس لإرساء مجتمع قائم على تعريفهم لمبادئ الشريعة الإسلامية ما يؤدي إلى إقامة دولة إسلامية في نهاية المطاف يشرف عليها تفسيرهم للشريعة. قدّم فتح المساحات العامة في أعقاب الإطاحة بالقذافي التي لم تكن متاحة للأجيال السابقة من الجهاديين، الذين ركّزوا نتيجة لذلك، على الكفاح المسلح ضد النظام.

كانت إحدى مبادرات أنصار الشريعة الأكثر نجاحا في بنغازي حملة مكافحة المخدرات فيها. استغلوا المخاوف بشأن ارتفاع استهلاك المخدرات بعد زمن القذافي — في مدن مثل بنغازي التي أصبحت غارقة بالمخدرات غير المشروعة في ظل تنامي الاتجار – لبدء حملة التوعية العامة، والتركيز على المدارس والجامعات. كما افتتحوا عيادة طبية ومركز الإسلامي للمرأة، ومدرسة دينية اسمها مركز الإمام البخاري لعلوم الشريعة. ونظموا توزيع المواد الغذائية للمحتاجين (وخاصة في المناسبات الدينية، بما في ذلك العيد)، ورتبوا طرق جمع النفايات المنزلية وغيرها، وعقدوا مسابقات تلاوة القرآن الكريم ونظموا النشاطات الرياضية للأطفال.

لاقت مكافحة المخدرات التي قام بها أنصار الشريع، والتي استُخدم خلالها حملة إعلانية مميزة، تأييد العديد من الجهات المحلية بما في ذلك عيادة لإعادة التأهيل، شركة اتصالات سلكية ولاسلكية ونادي الأهلي الرائد في المدينة في عالم كرة القدم. كما تمكن أنصار الشريعة من الحصول على دعم مركز الدم المركزي في بنغازي لإطلاق وتنفيذ حملات التبرع بالدم نفذوا برنامج تنظيف الطرق بالتعاون مع مجلس المدينة. باتت طريقة "شراء" الشركاء المحليين مفتاح تصدّر أنصار الشريعة في بنغازي ككيان مهم. في حين دعم الوسطاء المحلّيون الذين أرادوا بشدة إضعاف الجناح العسكري لأنصار الشريعة هذا التعاون، ظانين أن الجماعة لن تشكّل خطراً على المجتمع المدني، فإنّ عنصرها المسلحة بقي سبب الوجود لمجموعة كبيرة– إن لم تكن الأغلبية– من الأعضاء والمؤيدين.

بالإضافة إلى ما سبق، يُذكر أن أنصار الشريعة فرضوا الأمن في مستشفى الجلاء. هذه المنشأة التي تشمل وحدة الطوارئ الوحيدة في بنغازي، تعرّضت لعدد من الهجومات الميليشوية والعناصر الإجرامية منذ 2011. وعلى الرغم من رفض طاقم العمل بالمستشفى لإيديولوجيا أنصار الشريعة إلّا أشادوا بحسن سلوك أنصار الشريعة وانضباطهم، بحيث أنهم يعتمد

94 مقابلات أجرتها الكاتبة، في بنغازي 2014.

95 مقابلة أجرتها الكاتبة، في بنغازي 2014.

عليهم أكثر من المجموعات المسلحة الأخرى التي أوكلت لهم سابقاً مهمة حراسة المستشفى[96]. قامت مجموعات منافسة عدة مرات بإبعاد أنصار الشريعة عن المستشفى إلاّ أن العاملين هناك كانوا يصرّون على إعادتهم.

تصدّرت نشاطات أنصار الشريعة المحلية بما في ذلك أعمال الأعضاء الإنسانية في سوريا والسودان وغزة وسائل التواصل الاجتماعية وخاصة صفحات الفيسبوك وحسابات تويتر الفاعلة. بالإضافة إلى ذلك، أنتج جناح الراية الإعلامي الخاص بالجماعة فيديوهات ذات جودة عالية عن البرامج الخيرية والنشاطات المسلحة والاستعراضات. بالإضافة إلى إدراك الجماعة أهمية وسائل التواصل الإجتماعي للوصول إلى الأجيال الصاعدة ، فهمت الجماعة أيضا أهمية نشر العلامة المميّزة الدالة عليها – وشكلها قرآن كريم مفتوح محاطٍ بأسلحة كلاشنكوف متعامدة – فعممتها على وسائل التواصل والمنشورات المطبوعة والقمصان والقبعات والمنتجات الترويجية الأخرى التي وُزعت في المناسبات العامة.

الاستنتاجات: أثر عملية الكرامة

جاء دعم خليفة حفتر من العامة في بنغازي في هجومه الأحادي الطرف على المجموعات المسلحة بما في ذلك أنصار الشريعة، في أيار/مايو 2014، نتيجة لتصاعد الاحباط بسبب تدهور الاوضاع الامنية. على وجه الخصوص، تصاعد الغضب بسبب سلسلة الإغتيالات التي طالت عناصر أمن النظام السابق والناشطين في المجتمع المدني والقضاة والصحفيين وظنّ شريحة كبيرة أن المسؤولية تقع على عاتق أنصار الشريعة. في كانون الثاني/يناير 2014، أدرجت وزارة الخارجية الأميركية أنصار الشريعة في بنغازي ضمن لائحة المنظمات الإرهابية، الأمر الذي ضغط بشكل أكبر على الجماعة، فضلاً عن أسر أحد شركائها، أحمد بوختالة من قبل القوات الأميركية الخاصة في ذلك العام من شهر حزيران/يونيو.

من هنا، انقسم المحليون بشأن المناقشات حول كيفية التعامل مع أنصار الشريعة أو على الأقل كيفية كبح الجناح المسلح. رأى البعض أن الحوار هو الحل الأنسب والكلمات التي تكررت جراء الأمر:"هم أبناء بنغازي ويجب معاملتهم على هذا الأساس". حصلت عدّة مبادرات للوساطة بين قادة أنصار الشريعة والعقيد ونيس بو خمادة، الذي كثيراً ما تصادمت وحداته الخاصة (الصاعقة) مع مقاتلي أنصار الشريعة في المدينة.

بعد فوات الأوان، عرف بعض أولئك الذين دعموا سياسة الحوار وحده أنهم لم يفكروا جيداً بشأن نوايا المتشددين داخل الجماعة. رأى مراقبون آخرون، ومن بينهم جهاديون سابقون من الجيل الأول، وخصوصاً أعضاء الجماعة الإسلامية المقاتلة بليبيا، وجوب سحب الأقل تعلقاً بالإيديولوجيا من خلال الحوار قبل اللجوء إلى القوة مع أولئك الذين لا مجال للتصالح معهم. فحسب وجهة نظرهم، أدى تصرّف حفتر إلى تطرف عدد أكبر بكثير من خلال شنّه الحرب على مجموعة واسعة من المجموعات المسلحة.

ارتأى مناصرو حفتر بينهم جهاديون سابقون من الجيل الأول من الذين افترقوا عن شركائهم السابقين في الجماعة الإسلامية المقاتلة بليبيا، أن مقاربة "الإكراه فقط" ضرورية. في الحقيقة، أدت أعمال حفتر إلى زيادة أعداد أنصار الشريعة وإعادتها مجدداً لتكون مجموعة مسلحة بحتة وقيام ميليشيات بنغازية ذات أيديولوجية أقل تشدداً بتتوحد معها للدفاع عن النفس. بعد حوالي سنتين من إطلاق عملية الكرامة، ويستمر القتال في بنغازي وتم الإطاحة بقيادة أنصار الشريعة الأصلية. ومع حالة الجماعة الاضطرابية، انضم عديد من أعضائها خصوصاً أولئك الذين التحقوا بها على أساس تأثيرها الظاهرية واختيالها– إلى توابع الدولة الإسلامية في المدينة لأسباب مشابهة.

يقدّم تطوّر أنصار الشريعة في بنغازي من مجموعة مسلحة إلى حركة اجتماعية أوسع وعودتها إلى ما كانت أصلاً دروساً تاريخية–اجتماعية عن جذور التطرف في ليبيا وكيفية التطرق لها مستقبلاً. في حين يزعم حفتر استئصاله التطرف في ليبيا الشرقية، تظهر تكتيكات العنف والقمع الإعتباطية إجمالاً التي لجأ إليها – المشابهة لتلك المستخدمة من قبل القذافي في التسعينيات– إشارات دالة على نشوء جيل جديد من الشباب الراديكاليين الساعين للإنتقام.

96 مقابلات أجراها الكاتب في بنغازي، 2014.

الدّولة الإسلاميّة في ليبيا: الاستراتيجيّة والواقع على الأرض (سيف الدّين طرابلسي و فرجينيه كلومبية)[97]

مقدّمة

أصبحت ليبيا – البلد التي كانت قد تعتبر سواءَ بلد مصدر للمقاتلين أم بلد عبور للمقاتلين الأجانب الراغبين الانضمام إلى القوى المعادية لنظام الأسد في سوريا – أرضاً للجهاد وهدفاً لمنظمة الدولة الإسلامية منذ نهاية 2013. واغتنمت الدولة الإسلامية الفرصة المتأتية عن الفراغ السياسي والأمني السائد في البلاد لتنجح في ترسيخ جذورها ونشر تأثيرها في مختلف القرى على طول الشريط الساحلي. في عام 2015، كان للمنظمة أثر ولو لم يكن كبيرا بقدرات تأثير مختلفة الدرجات بحسب المكان في درنة، بنغازي، سرت وصبراتة. وتمكنت أيضاً من القيام بعمليات في طرابلس ومصراتة.

لم تظهر الدولة الإسلامية مشروعاً متكاملاً يخص ليبيا استناداً إلى تحليل تمركزها وتطورها أولاً في درنة ومن ثم في سرت بعد هزيمتها في درنة. على العكس، اضطرت إلى تعديل استراتيجيتها ونشاطاتها لتتوافق مع الوضع المحلي وخصائص القرى التي اعتبرتها مناسبة لتكون ساحة تطور لها. أثّر التواصل مع الفاعلين المحليين، وأيضا المصالح والإستراتيجيات التي اعتمدتها القوى السياسية والعسكرية الأساسية على المستوى الوطني، بشكل كبير على قدرة الدولة الإسلامية على إثبات نفسها وبسط سيطرتها.

97 تستند هذه المشاركة الى العمل الميداني الذي قام به سيف الدين طرابلسي في ليبيا وعلى الإجتماعات التي عقدها مع الفاعلين الليبيين الذين هم على اتصال مباشر أو غير مباشر بمنظمة الدولة الإسلامية. أجرى أيضاً تحليلاً للوثائق المختلفة للدولة الإسلامية، وكالتصريحات الصحفية والمعلومات التي نشرتها قوة الردع الخاصة (كتيبة طرابلسية متصلة بوزارة الداخلية) والأجهزة الأمنية الليبية. التعبير والصياغة نتيجة عمل مشترك بين سيف الدين طرابلسي وفرجينيه كلومبية .

ليبيا كنقطة عبور للمقاتلين المتوجّهين إلى سوريا

لفهم ولادة الدولة الإسلامية في ليبيا، علينا العودة إلى عام 2011، خصوصاً إلى إعلان نهاية العمليات العسكرية التي قادها المجلس الوطني الانتقالي في تشرين الأول/أكتوبر. بين الكثير من السجناء الذين أطلق سراحهم ، أغلبهم من الإسلاميين، قرّر العشرات منهم ثم المئات التوجه إلى سوريا. في الواقع، تشابهت الأمور بين سوريا وليبيا (قمع النظامين للإنتفاضة الشعبية) ولذا، أصبح القتال بالنسبة لبعض الثوار الليبيين ضد النظام السوري امتداداً طبيعياً للقتال ضد نظام القذافي.

اختلف سمات أولئك الذين توجهوا إلى سوريا فأول من غادر في 2011 هم الذين انضموا إلى الكتائب الجهادية خلال الثورة الليبية وكانوا مستعدين لمواصلة القتال في سوريا بعد وفاة القذافي. أمّا الأكثرية فلم يكن دافعهم القناعة الدينية والرغبة بالإنضمام إلى الجهاد فحسب، بل على حد سواء تضامنا مع الشعب السوري. ذهب معظمهم للانضمام إلى الجيش السوري الحر دون أن ميولهم الدينية والسياسية تؤدي دوراً مهماً في هذا الانتماء.

أمّا موجة المغادرة الثانية، في 2012، فكانت مختلفة بما أنها حوت بعض قدامى المحاربين من أفغانستان، الذين اعتبروا ”قادة“ للحركة الجهادية. قرروا الانضمام إلى صفوف جبهة النصرة أو تأسيس وحدات القتال الخاصة بهم والتي ضمت أساساً محاربين ليبيين وأجانب. على سبيل المثال، كانت هذه حالة كتيبة عمر المختار وكتيبة الأمة، المؤسستين على يد ليبيين. في فترة لاحقة، انضمت وحدات القتال هذه إلى جبهة النصرة أو الدولة الإسلامية في العراق والشام. ضمت موجة الرحيل هذه أيضاً الجيل الثاني من الجهاديين الليبيين، الأصغر عمراً، مَن الذين اختاروا مغادرة ليبيا لخوض الحرب ضد القوات الأميركية في العراق في 2003. بالإضافة إلى ذلك، تواجد عدد كبير من المحاربين القدامى من سجن ابو سليم (ذي السمعة البشعة لأنه يعتبر أسوء مراكز الاعتقال في نظام

القذافي) من الذين اختاروا المغادرة.

اعتمد خيار المقاتلين الليبيين بشأن اختيار المجموعة التي سينضمون إليها في الثورة السورية على أساس الفريق الذي يرحّب بهم. في 2013، انقسم الأغلبية الساحقة من المحاربين الليبيين في سوريا بين جبهة النصرة والدولة الإسلامية. بعد ذلك، اضطلع هؤلاء المحاربون بمهمة إنشاء منظّمة مرحِّبة بهم في سوريا وتطويرها في ليبيا. بحيث، يصبحون نواة المجموعة.

اختيار ليبيا كمنبرٍ لنموّ الدّولة الإسلامية

حتى 2013، استفاد الليبيون الذين رغبوا الذهاب إلى سوريا من دعم الشبكات المحلية التي دعمت نضالهم. كانت ليبيا أيضاً نقطة عبور للأجانب الراغبين بالذهاب للقتال في سوريا وخصوصاً التونسيين. منذ نهاية 2013 وحتى بداية 2014، تغيرت الحالة: لم تعد ليبيا بعد منطقة عبور– لتصبح الوجهة. قررت الدولة الإسلامية جعل ليبيا مستوطنتها الرئيسية خارج الحدود السورية–العراقية.

ملكت ليبيا عدة مزايا مشجعة لتطوير المنظمة. خلق انهيار نظام القذافي فراغاً سياسياً وأمنياً ولم تستطع أي قوى السيطرة على جزء كبير من الأراضي الليبية أو حدودها. ساعدت حرب ال2011 في زيادة الأمر سوءاً خلق الشرخ داخل المجتمع الليبي أو شقاقات جديدة خصوصاً بين ثوار 17 فبراير ومناصري النظام السابق، كذلك الأمر بين القبائل والقرى والمجتمعات أو مجدداً بين غرب وشرق وجنوب البلاد. طعّمت الإنقسامات السياسية وصراع الوصول إلى السلطة والموارد بين المجموعات والمجتمعات الفروقات الإثنية بما في ذلك على سبيل المثال، قبائل طوراق والتبو مع القبائل العربية في الجنوب. أدّى ذلك في معظم الأوقات إلى الاشتباكات العنيفة.

استفادت الدولة الإسلامية من موقع ليبيا الجغرافي لتكون القاعدة الأمامية في شمال إفريقيا ومنبراً تستشرفُ من خلاله المنظمة امتدادها إلى أراضٍ أخرى. بهذه الطريقة، مثّلت ليبيا نقطة ارتكاز للنمو باتجاه الجنوب وخصوصاً باتجاه المنظمات الجهادية الصاعدة كبوكو حرام. سمح وجود الدولة الإسلامية في ليبيا بتشكيل فكرة عن النمو باتجاه الشمال وإنشاء شبكة تمكن المنظمة من الإقتراب من أوروبا والقتال هناك. بات هدف هذه الاستراتيجية المزعزعة للإستقرار تقسيم جهود الجيش والجهود الأمنية لدول الغرب من خلال تعديد الجبهات. بعد ذلك، ومن خلال التصرف بهذه الطريقة، سعت الدولة الإسلامية على تشتيت الإنتباه وإن أمكن تقليص الضغوط العسكرية للإئتلافات الدولية على الرقّة، عاصمة الخلافة السورية.

فضلاً عمّا سبق، فليبيا دول ثرية. فموارد الطاقة (النفظ والغاز) في ليبيا جذبت المنظمة التي تبحث عن الموارد الداعمة. كذلك فإن الموارد المتوافرة متصلة أيضاً بوجود كميات كبيرة من الأسلحة التي خلّفها نظام القذافي أو تلك المستوردة خلال الثورة.

منذ منتصف 2014 وبعد إطلاق الجنرال السابق خليفة حفتر لعملية الكرامة العسكرية في بنغازي، كانت ليبيا توفّر للمنظمة واجهة حرب جديدة. في البداية، عاد جهاديو الدولة الإسلامية إلى درنة.

اختيار درنة وأولى عقبات إنشاء الدولة الإسلامية في ليبيا

اختارت الدولة الإسلامية مدينة درنة لتركّز عليها وتستثمر فيها، وهي مدينة يبلغ عدد سكانها 160 ألفاً على مقربة من الحدود مع مصر، وهي معروفة أيضا بأنها إحدى معاقل معارضة القذافي الإسلامية في التسعينيات[98].

أملت الدولة الإسلامية أن تستفيد من موقع محلي مناسب، قريب جغرافياً من مصر لجذب الإسلاميين المتطرفين الذين أضحوا ضحايا القمع بعد انقلاب الجنرال السيسي في تموز/يوليو 2013.

98 منذ التسعينيات، قادت المجموعات الإسلامية المعارضة المسلحة ضد نظام القذافي وهي ممن لجأ إلى شرق البلد الذي كان الأقل ولاءاً للنظام. وأصبحت مدينة درنة نقطة ارتكاز للمعارضة بفضل بيئتها العامة وأرضها المناسبة لتطوير جماعات التمرد. كان عدد خصوم نظام القذافي في الشرق أكبر بكثير من الغرب وذلك ما دعم المجموعات الجهادية في عملية تجنيد لتنمية قواعدها في المنطقة. راجع ايزابيل ماندرو "من الجهاد إلى الإقتراع : مسيرة عبدالحكيم بالحاج الوحيدة"، باريس، ستوك، 2013.

وكما هو الحال في معظم قرى ليبيا بعد عام 2011، أمسكت مؤسستان بأمور الحكم المحلي في درنة، وهما المجلس البلدي المسؤول عن خدمات الشعب والمجلس العسكري المكوَّن من كتائب المدينة الأساسية المسؤولة عن ضبط الأمن. كان المجلس العسكري في درنة هو مجلس شورى مجاهدي درنة وتكوّن من 3 كتائب: كتيبة شهداء أبو سليم (لهم ميول إسلامية، وهي أهمّها وأكثرها تسلُّحا)، كتيبة صلاح الدين وكتيبة ثوار درنة.

عند وصولهم إلى درنة، أسس الجهاديون العائدون من سوريا مجلس شورى شباب الإسلام (IYCC)[99]، وهي هيكلية ترتكز نشاطاتها في المرحلة الأولى في الحقل الإجتماعي[100]. كانت الأصداء إيجابية نوعاً ما من قبل سكان هذه المنطقة المتروكة كلياً من الدولة. منذ تشرين الأول/أكتوبر 2014، بايع مجلس شورى شباب الإسلام بالولاء للدولة الإسلامية، الأمر الذي أدّى إلى معارضة كتيبة شهداء أبو سليم.

على الرغم من رفض كتيبة شهداء أبو سليم لبسط الدولة الإسلامية سيطرتها على المدينة غير أنها ترددتْ في البداية في الدخول في مواجهة مباشرة مع مجلس شورى شباب الإسلام. وعندما أطلق خليفة حفتر عملية "الكرامة" العسكرية في بنغازي، والتي استهدفت المجموعات الجهادية والكتائب الإسلامية والمجموعات الثورية دون تمييز؛ تعرّضت مدينة درنة للهجوم المباشر بواسطة العملية على شكل غارات على مواقع كتيبة شهداء أبو سليم وفُرض الحصار على المدينة على يد قوات حفتر بعد عدة محاولات فاشلة من جانب هذا الأخير في المضي قدما. في هذا السياق، اختارت كتيبة شهداء أبو سليم عدم فتح جبهة جديدة داخل المدينة عبر المعارضة المباشرة للدولة الإسلامية. كان ذلك للقتال بشكل أفضل ضد حفتر ولكنه كان أيضا لأن الكتيبة واجهت مشكلة الأسلحة والذخائر بسبب الحصار المفروض على المدينة[101].

في شهر حزيران/يونيو 2015، وبعد اغتيال ناصر العكر، عضو في المجلس، على يد أحد أعضاء الدولة الإسلامية، اشتعلت المواجهة بين مجلس شورى مجاهدي درنة والدولة الإسلامية. احتشد الشعب إلى جانب كتيبة شهداء أبو سليم ضد الدولة الإسلامية وأخذ عدد كبير من المدنيين على عاتقهم القتال إلى جانب الكتيبة. دُفع بالدولة الإسلامية خارج المدينة في نهاية الأسبوع الأوّل من القتال التي انسحبت إلى منطقة الفتائح الواقعة في محيط المدينة. بعد تكبد أولى خساراتها في ليبيا، ركّزت المنظمة استراتيجيتها في مدينة سرت ظنا أنّ الساحة المحلية ستكون مناسبة أكثر. في نهاية نيسان/أبريل 2016، حين خسرت الدولة الإسلامية جميع مراكزها حول درنة، قررت الإنسحاب الى سرت.

أنصار الشريعة في سرت، مركزٌ لتأسيس الدّولة الإسلاميّة

بما أن مدينة سرت مهيكلة اجتماعياً حول قبيلة القذاذفة، فهي تقليدياً إحدى معاقل نظام القذافي الأساسية، التي بقيت مخلصة له خلال الثورة وفي حرب 2011. في ذلك الحين، لم يكن لها أعداء كثر باستثناء بعض المنشقين المنظمين في كتيبة ثوار سرت والجزء الأكبر منهم من الجهاديين. قاتل كثير منهم في أفغانستان (المحاربين القدامى) أو في العراق (المقاتلين الشباب). أكثرهم كانوا مسجونين في سجن أبو سليم. كانت سرت آخر معقل وقع في يد المتمردين. حصل ذلك في تشرين الأول/اكتوبر 2011 خلال القتال الحاد الذي اتّسم بعمليات القصف التي تسببت بأضرار جسيمة[102]. بعد انتهاء القتال، اختارت الغالبية العظمى من الكتائب الثورية الانسحاب وإعادة التركيز على طرابلس أو بنغازي. كان وجودها على الأرض في المدن الكبرى من البلاد (أو في مجال الهلال النفطي) العامل الحاسم للمجموعات الراغبة في تعزيز نفوذها وإثبات وجودها في المعادلتين السياسية والأمنية الجديدتين والحصول على موارد جديدة.

طرح بشكل فوري انسحاب الكتائب الثورية الأساسية بعد الاستيلاء على المدينة سؤال معالجة الأمن. ألقيت مهمة

99 http://www.newsabah.com/wp/newspaper/22166.

100 أمّن مجلس شورى شباب الإسلام المساعدة المادية للأسر المحتاجة بالإضافة إلى الأدوية والرعاية للمرضى، والهدايا للمناسبات الدينية واللوازم المدرسية.

101 http://www.aljazeera.net/news/arabic/2014/8/12/

102 http://elaph.com/Web/news/2011/10/690132.html.

حماية المدينة وحكمها بعد نهاية القتال على عاتق كتيبة ثوار سرت وكتائب جهادية أخرى. في أوائل عام 2012، أعلن أغلب أعضاء كتيبة ثوار سرت ولاءهم لأنصار الشريعة. في البداية، لم تتصف نشاطات أنصار الشريعة في سرت بالنظام ولم يكن لها خطة أو رؤية واضحة. تضمن ذلك الحفاظ على النظام ومكافحة الجريمة المنظمة (خصوصاً تجارة المخدرات) والأنشطة الاجتماعية، التي لاقت تقديرا واسعا في مدينة دمرتها الحرب وهجرتها السلطات الجديدة في طرابلس. أصبحت المدينة أيضاً وجهةً للمجاهدين الأجانب خصوصاً التونسيون والسودانيون الذين وصلوا إليها بواسطة شبكات أنصار الشريعة في تونس. ترك أتباع المنظمة بلادهم تنفيذاً لقرار الحكومة التونسية في آب/أغسطس 2013 الذي اقتضى باعتبار أنصار الشريعة منظمة إرهابية[103].

في الحقل الجهادي، في عامي 2012 و2013، اقتصرت حركة أنصار الشريعة العسكرية على تدريب المقاتلين وإرسالهم إلى سوريا إضافةً إلى دعم المجموعات الجهادية في شمال مالي من خلال تزويدهم بالأسلحة. أما الحدث الأبرز فكان إعلان الخلافة من قبل أبو بكر البغدادي في حزيران/يونيو 2014. في البدء، كان لمعظم أنصار الشريعة تحفظات بشأن الدولة الإسلامية خصوصاً بسبب العلاقات بين المنظمة وجبهة النصرة في سوريا (خاصةً نقل المقاتلين من ليبيا إلى سوريا). ولكن، حدث تغيير مع وصول تركي البنعلي إلى سرت، البحريني الأصل وهو عضو في مجلس شورى الدولة الإسلامية المركزية. شكّل وصوله[104] جزءاً من استراتيجية المنظمة المقتضية بالإنتقال إلى المدينة من خلال إرسال قادة بشخصيات ساحرة وخطباء ماهرين ساعيا إلى أن يعكسون تدريجيا ميزان القوى داخل أنصار الشريعة لصالح مجموعة أنصار الدولة الإسلامية. هدف البنعلي وقادة الدولة الإسلامية إلى تجنيد مناصرين في المدينة كما رحبوا بالجهاديين القادمين من الخارج. وبذلك، ظهر قادة جدد موالون للدولة الإسلامية داخل أنصار الشريعة أما مناصرو قادة جبهة النصرة القدامى فقد دُفعوا تدريجياً إلى كتلة الأقلية وأصبحوا منعزلين. بعد ذلك، انقسم أنصار الشريعة بين من أخذ طرفاً مع الدولة الإسلامية والبغدادي ومن بقي في صف القاعدة وجبهة النصرة. حصل الإنقسام دون اشتباكات، وتعايش الفريقان.

قررت الدولة الإسلامية الإعلان عن وجودها في سرت وقامت بذلك من خلال عمليات إرهابية. في شباط/فبراير 2015، أطلّت المنظمة بأول ظهور علني لها من خلال نشر فيديو قطع أعناق 21 قبطيا مصريا اختطفوا قبل 3 أشهر. وصفت قنوات تواصل الدولة الإسلامية المختلفة سرت على أنها عاصمة ولاية طرابلس. هدفت استراتيجيتها إلى رفع أعداد المنتمين لها هناك لتقويتها، كما شجعت تبديد جهود قوات التحالف الدولي ضد الدولة الإسلامية في سوريا والعراق، والدفع بالعمل العسكري إلى ليبيا. اعتبرت الدولة الإسلامية فتح جبهة جديدة وسيلة لاكتساب المزيد من القوة العسكرية والسياسية، ولتعزيز وصول المجندين الجدد، وجعل خطابها على أساس المواجهة بين العالمين الغربي والإسلامي شرعيا.

تبعت ظهور الدولة الإسلامية الإعلامي الأول في سرت سيطرتها على المدينة من خلال المفاوضات مع مختلف مكونات المجتمع وخصوصاً القبائل ومن خلال دفع أقلية أنصار الشريعة خارج المدينة ممن رفضوا الولاء للبغدادي. انضم أكثر أعضاء هذه المجموعة إلى أنصار الشريعة في مدينة بنغازي. بالرغم من اضطرار الدولة الإسلامية للتعامل مع عدة محاولات لمقاومتها من طرف بعض السكّان المحليين، وخصوصاً قبيلة الفرجان، إلّا أنها قامت بقمعهم.

نجاح الدّولة الإسلاميّة في سرت: التأقلم مع الفاعلين المحليّين والاستفادة من التّناحر بين الفصائل على المستوى الوطنيّ

جاء قرار الدولة الإسلامية بالتركيز على تأسيس نفسها في سرت نتيجة عدة عوامل جعلت من المدينة أرضاً مناسبة للمنظمة ولأنها تفتح أمامها آفاق التوسع مستقبلياً. سرت مدينة ساحلية موجودة فيما يُسمى "المنطقة الوسطى" في ليبيا، وهي منطقة حساسة لتواجدها بين أقليمي طرابلس

103 المواجهة مع السلطات التونسية كانت بدأت قبل ذلك بستة أشهر.

104 في تموز/ يوليو 2014، وفق الشهادات التي جمعت خلال المقابلات التي أجراها سيف الدين الطرابلسي

وبرقة، في المنطقة المجاورة للهلال النفطي. يجعل هذا الموقع المدينة مثيرة للإهتمام: فهو يوفر منبرا يمكن من خلاله السيطرة على حقول النفط وتحقيق مكاسب مادية منها[105]. تزايدت أهمية هذا الموقع الجغرافي بعد عام 2014 بحكم الانقسام الحاصل في البلاد بين المؤسسات السياسية المتنافسة: فبينما قاد خليفة حفتر عملية الكرامة في بنغازي، هدّد حلفاؤه الزنتان بشن هجوم على طرابلس، كان من الصعب للغاية بالنسبة لتحالف فجر ليبيا، الذي تحكمه كتائب مصراتة، أن يحشد القوات ضد الدولة الإسلامية في سرت من دون تعريضهم للخطر في العاصمة.

عثرت الدولة الإسلامية على مدينة سرت في حالة خراب وشلل عسكري. لم تعد القبائل المهزومة المجردة من السلاح في 2011 قادرة على مقاومة المنظمة حين قررت غزو المدينة. على العكس، قرر عشرات أو حتى مئات من أعضاء قبائل القذاذفة وورفلة الإنضمام إلى الدولة الإسلامية. كان جزءٌ منهم من كبار الشخصيات والمسؤولين الأمنيين في نظام القذافي.

ساعدت الاستراتيجية التي اختارتها الجماعات الجهادية في سرت منذ عام 2011 في تجنب الصدام مع السكان المحليين. على وجه الخصوص، بدت الطريقة التي اختارتها لمعاملة كبار الشخصيات في المدينة وشيوخ القبائل المعتبرين موالين للنظام السابق، حاسمةً . مثلما فعلت الدولة الإسلامية خلال المرحلة الأولى من لسيطرتها على المدينة، كان أنصار الشريعة حساسين تجاه القبائل وكبار الشخصيات المحلية كما استشاروهم بشأن إدارة المدينة.

بعكس ما حصل في معظم مدن ليبيا الأخرى، لم يستخدم الجهاديون أياً من الخطابات التعظيمية لثورة 17 فبراير أو رموزها وخصوصاً العلم الليبي الجديد. لذلك، تكيّفوا مع عقلية سكان سرت الذين فضلوا "العيش تحت الراية السوداء (الخاصة بأنصار الشريعة والدولة الإسلامية) على أن يكونوا تحت جناح 17 فبراير"[106]. دخل أنصار الشريعة ومن ثم الدولة الإسلامية في نقاش ديني أكبر، ليس على أساس الانتماء إلى المعسكر الثوري أو إلى النظام القديم، بل إلى الأمة والمجتمع الإسلامي. كما أصرّوا بقوة على موضوع التوبة فيما يتعلق بأتباع النظام القديم: كان الماضي السياسي للفرد غير مهم في حال تاب عن أعماله السابقة. واعتبر أولئك الذين تابوا وأقسموا الولاء للدولة الإسلامية أفرادا كاملي العضوية في الجماعة: يمكنهم الحصول على الأسلحة والاستفادة من الحصانة، أيا كان الدور الذي أدّوه في خدمة النظام القديم.

تواجد بعد 2011، نوعان من الانتماء إلى أنصار الشريعة وبعدها مع الدولة الإسلامية: فانضم الأعضاء الأصغر سناً بدواعي دينية بينما انضمّ الأعضاء الأكبر سناً كملجأً، ووسيلة لحيازة السلاح مجدداً واستعادة التأثير الإجتماعي الذي فقدوه بعد هزيمة عام 2011. فكّر البعض الآخر في التحضير للإنتقام من مدينة مصراتة المجاورة، رمز الثورة.

ركّزت المجموعات الجهادية على حفظ النظام في مدينة تركتها المؤسسات السياسية المركزية كلياً وحدها لتقع بيد الميليشيات الإجرامية التي سيطرت على المدينة بعد الثورة. ركّزوا أيضاً على النشاطات الإجتماعية وخصوصاً تأمين العناية والخدمات. عبّر رد فعل سكان سرت تجاه أنصار الشريعة وبعدها تجاه الدولة الإسلامية عن لامبالاة مشوبة بالشك. في البداية، دخلت الدولة الإسلامية في حوار واستشارات مع القادة المحليين إلّا أنها أوقفتها حين لاحظت أن ميزان القوى يميل إلى طرفه. بعدئذٍ، أصبح حكم المدينة أكثر استبداداً وقمعاً. إنّ تزايد قوّة الإكراه والقمع لسكّان سرت لم يكن قد قاد بعد إلى عملٍ وإطارٍ من شأنهما تهديد سيطرة الدّولة الإسلاميّة على المدينة. فالضّعف العسكريّ للفاعليين المحلّيّين (خصوصاً قادة المجموعات القبليّة الأساسيّة) القادرة على تنظيم المعارضة يفسر بشكلٍ موسّعٍ هذه اللّامبالاة النّسبيّة. كذلك كانت لاستراتيجيّة الدّولة الإسلاميّة في عدم إثارة مسألة ثورة 17 فبراير، مع ضراوة تصريحاتهم ضدّ مصراتة وتحالف فجر ليبيا، مساهمة إضافيّة في الحفاظ على درجةٍ من التّماسك في مدينةٍ لا زالت تُعتَبَر معقلاً لأتباع نظام القذّافي.

أخيراً، استفادت الدّولة الإسلاميّة إلى حدٍّ كبيرٍ من الانقسامات السّياسيّة والتّنافس بين الفصائل المتقاتلة على الصّعيد الوطنيّ. لذلك عندما شرع مجلس مصراتة العسكريّ

105 بعد تكرر المحاولات الفاشلة في السيطرة على حقول النفط، غيّرت الدولة الإسلامية استراتيجيتها لتعتمد استراتيجية "النفط المحروق" التي شملت حرق آبار النفط وحرمان خصومها من عوائدها المعتادة.

106 مقابلة أجراها سيف الدين طرابلسي.

في نقل عددٍ كبيرٍ من قوّاته إلى سرت لمقاتلة الدّولة الإسلاميّة في آذار/مازس 2015، وعندما بدأ القتال، هدّدت قوّات مدينة الزنتان المتحالفة مع الجنرال حفتر بالهجوم على طرابلس. وهذا ما دفع بقوّات مصراتة للعودة إلى العاصمة، فقد اعتبرت هذه القوّات أنّ السّيطرة عليها تُعَدّ أهمّ بكثيرٍ من ''استعادة'' سرت.

بيد أنّ الوضع سيتطوّر مع اقتراب صيف العام 2016. فتململ البلدان الغربيّة المتزايد من المنظّمة المستمرّة والتّوسّع المحتمل للدّولة الإسلاميّة في ليبيا جعلا من استعادة السّيطرة على مدينة سرت تحدّياً كبيراً أمام مختلف أطراف ليبية، المتلهّفين جميعاً لإثبات قوّتهم وتأكيد شرعيّتهم على صعيدٍ وطنيٍّ ودوليّ. بالتّالي من المتوقّع حصول ''معركة سرت'' جديدة. وبالرّغم من أنّ الهدف هو الدّولة الإسلاميّة، فقد تنتهي بمواجهةٍ بين القوّات الوطنيّة المتنافسة، وهي القوّات الحليفة لحفتر من جهةٍ وقوّات مصراتة الموضوعة تحت سلطة المجلس الرّئاسيّ برئاسة فايز السّراج، ما قد يجبر الفاعليين المحلّيّين في سرت على نسج تحالفاتٍ جديدة.

الخلاصة

تكشف الاستراتيجيّات المختلفة الّتي نفّذتها الدّولة الإسلاميّة في ليبيا أنّ التّنظيم لم يملك برنامج عمل حقيقيٍّ للبلاد. هكذا، كما توضح لنا نقلة مركز ثقله من درنة إلى سرت نهاية العام 2014، ومن جهةٍ أخرى، كان التّنظيم مجبراً على تكييف مخطّطه العمليّ مع الوضع على الأرض والمنطق المحلّيّ والديناميات الّتي كان عليه مواجهتها.

وبالرّغم من وجود الدّولة الإسلاميّة في مدنٍ عديدةٍ، فقد هُزِمت مرّتين، في درنة وصبراتة[107]. وكانت الهزيمة في كلا الحالتين نتيجة عملٍ قامت به القوّات المحلّيّة مدعومةً من السّكّان، الّذين رفضوا بقوّةٍ ممارسات التّنظيم وإيديولوجيّته. والخلاصة هي أنّ القتال ضدّ الدّولة الإسلاميّة لا يمكن خوضه دون المشاركة المباشرة على الجبهة الأماميّة للفاعلين المحلّيّين الّذين قد أثبتوا قدرتهم على التّصرّف بشكلٍ فعّالٍ ضدّ التّنظيم.

وبالرّغم ممّا قد يشكّله التّدخّل العسكريّ لدولٍ غربيّةٍ عدّةٍ من إغراءٍ، فإنّ فعلاً كهذا في ليبيا قد يكون غير مثمر. فقد يساهم في الواقع بتشريع نظريّة الدّولة الإسلاميّة القائلة بصدام ''الحضارات'' ومواجهة الغرب، الأمر الّذي من شأنه أن يجذب عدداً أكبر من المقاتلين الأجانب. هذا بالإضافة إلى أنّه قد يضع الفاعلين المحلّيّين، المعارضين للدّولة الإسلاميّة وحكومة الوفاق الوطنيّ النّاتجة عن الاتّفاق اللّيبيّ السّياسيّ المُوقَّع في الصّخيرات في شهر كانون الأول /ديسمبر من العام 2015، في وضعٍ صعبٍ للغاية، ويسلّط الضّوء على عجزهم في كيفيّة التّصرّف مع سكّانٍ يعادون بغالبيّتهم أيّ تدخّلٍ خارجيٍّ في ليبيا.

107 اختارت الدولة الإسلامية التصرف بحذر في مدينة صبراتة، التي اعتُمِدت كنقطة التقاء للجهاديين التونسيين الراغبين بالالتحاق بالتنظيم في ليبيا أو بالتوجه لاحقاً إلى سوريا. وما يبرر هذا الخيار بشكل أساسي هو واقع أن ميزان القوة العسكرية في المدينة وجوارها لم يكن عموماً لصالحها. إن صبراتة مدينة ذات مجلس عسكري قوي نسبيّاً وقريب من العاصمة، كمدن أخرى قوية عسكريا مثل الزاوية. وفي شباط/فبراير 2016، شنت الولايات المتحدة غارة على منزل يأوي عناصر من الدولة الإسلامية، وقتلت أكثر من 50 شخصاً، وسرّعت الصدام بين مجلس صبراتة العسكري وخلايا الدولة الإسلامية الموجودة في المدينة. وبعد يومين تميّزا بقتال شوارع عنيف، كان مقاتلو التنظيم قد قُتِلوا أو أُخرِجوا خارج المدينة.

خلاصة حروب الدّاخل:

ما هي العِبَر الّتي يمكن أخذها عند النّظر إلى الديناميات المحلّيّة للنّزاعات في سوريا وليبيا؟

لويجي ناربوني

أغنيس فافيير

فرجينيه كلومبية

رغم الاختلاف في التوقيت والإطار والحِدّة، إلا أنّ الصّراعين السّوريّ واللّيبيّ يشتركان في أنماطٍ ومساراتٍ عامّة مشتركةً. ففي الحالتين، سرعان ما تحولت الاحتجاجات المدنيّة، الّتي بدأت أوائل العام 2011، إلى صّراعات دمويّة. ومع تحرّك النّظامين لقمع هاتين الثّورتين المحلّيتين السّلميّتين، حمل المحتجّون السّلاح وانضمّ إليهم منشقّون عن الجيش. كما ساهم التّدخّل المتنامي للقوى الإقليميّة والدّوليّة في توسّع الصّراعات المسلّحة.

واستمرّ الصّراعان منذ العام 2011، رغم محاولات الأمم المتّحدة في التّوسّط وحلّ الصّراع، مع آثارٍ قويّةٍ ومدمّرةٍ ومستديمةٍ على الشّعب والبنى التّحتيّة في كلٍّ من البلدين. وكما هي الحال في بلدانٍ عصفت بها الحروب الأهليّة، فقد أسفرت عن انقسامٍ مناطقيٍّ وعسكريٍّ وسياسيٍّ، بالإضافة إلى تطرّف المجموعات والقوى المنخرطة في الاقتتال، وتحوّلاتٍ أساسيّةٍ في المجالات الاقتصاديّة والسّياسيّة والاجتماعيّة.

إحدى النّتائج الرّئيسيّة كانت بروز وتمكين فاعلين محلّيّين جدد، قد غيّروا ترتيبات وهيكليّات القوّة، وحرّكوا ديناميات جديدةً، مُؤثّرين بالتّالي على الأداء العامّ لكلٍّ من الدّول والمجتمعات على صُعُدٍ مختلفة. على سبيل المثال، غيّرت التّحوّلات المختلفة بشكلٍ كبيرٍ الحوكمة في أراضي الدولتين، العلاقة بين الجماعات والمناطق والسّلطات المركزيّة وميزان القوّة بينها، والاقتصاد السّياسيّ للكيانات الّتي هي ما دون الوطنيّة، وطريقة توزيع الموارد. يجب أن تؤخذ هذه التّحوّلات بعين الاعتبار في أيّ تحليلٍ للوضع الحاليّ، وعند النّظر إلى الآفاق المستقبليّة لهاتين الدّولتين.

هَدَفَ هذا الكتاب الإلكترونيّ للمساهمة في فهمٍ أفضل للديناميات والفاعلين المحلّيّين المختلفين العاملين في سوريا وليبيا. واستند قرار دراسة الديناميات المحلّيّة على قناعتنا بأنّها تلعب دوراً حاسماً في تشكيل التّطوّر العامّ للصّراعين، وبأنّه لا يمكن تجاهلها عند التّفكير بطرقٍ للتّغلّب على الأزمتين، وتسهيل مسارات حلّ النزاع، ورسم حلٍّ مستديمٍ لما بعد النزاع.

لا تشكّل المقالات الثّماني في هذا الكتاب الإلكترونيّ دراسة مقارنةٍ للصّراعين، بل تسعى لفتح المجال أمام دراسةٍ مُعمَّقةٍ ومنهجيّةٍ لبعض المواضيع المشتركة بينهما: الواقع الاجتماعيّ – السّياسيّ للجماعات والعشائر والمدن والقرى؛ وتحدّيات الشمولية والممثّلية في مسارات الوساطة وحلّ النزاع؛ والاقتصاد السّياسيّ للمناطق الحدوديّة والصّراعات العنيفة؛ ومسارات تطرّف الجهاديّين؛ والمحفّزات المختلفة لتدخّل الدّولة الإسلاميّة المحلّيّ؛ وطرق تدخّل الفاعلين الإقليميّين والدّوليّين وتأثيراتهم على المشهد المحلّيّ. وبالرّغم من تنوّع المواضيع الّتي غطّتها المقالات المختلفة، تستحقّ النّقاط أدناه التّشديد عليها هنا.

1. تآكل أو انهيار السّلطة المركزيّة وبروز أشكالٍ جديدةٍ من الحكم المحلّيّ

بما أنّ الصّراعين في كلٍّ من سوريا وليبيا قد أدّيا إلى انكماش مؤسّسات الدّولة أو جعلاها غير فعّالةٍ، فالفاعلين الجدد غير الحكوميّين، المدنيّون والعسكريّون، (المجالس المحلّيّة والشّيوخ والوجهاء والجمعيّات الخيريّة والمنظّمات غير الحكوميّة والميليشيات والمجموعات المسلّحة، على سبيل المثال)، بدأوا

بملء الفراغات السّياسيّة والمؤسّساتيّة والأمنيّة في الأحياء والقرى والمدن والجماعات والكيانات المحلّيّة الأخرى. ممّا أدّى إلى تأسيس عددٍ وافرٍ من "الأنظمة" السّياسيّة الجديدة، المتداخلة والمتعاونة والمتنافسة أحياناً.

في حالة سوريا، فالفاعلون الّذين نجحوا إلى حدٍّ ما في هذه المرحلة بتثبيت مشاريعهم السّياسيّة في مناطق معيّنة (الدّولة الإسلاميّة وحزب الاتّحاد الدّيمقراطيّ الكردي (قد حكموا عن طريق الإقصاء ورفض التّعدّديّة والسّيطرة الاحتكاريّة على كلٍّ من الجيش والإدارة. وعلى النّقيض، اتّسمت المناطق الخاضعة لسيطرة الفصائل المعارضة المختلفة بتعدّد الأقطاب، واشتهرت بتنافس مراكز القوى العسكريّة، كذلك والتّنافس بين الفاعلين المدنيّين والعسكريّين من أجل السّلطة والموارد.

وفي ليبيا، فالهيكليّات الحاكمة (مثل المجالس المحلّيّة والعسكريّة) الّتي تأسّست على مستوى المدينة خلال حرب العام 2011، من أجل ضمان توفير الأمن والخدمات الأساسيّة، استمرّت مع محاولاتٍ تمّ القيام بها من أجل خلق سلطاتٍ سياسيّةٍ مركزيّةٍ جديدةٍ عن طريق الانتخابات في العامين 2012 و2014، إنّ عدم قدرة السّلطة السّياسيّة المركزيّة الجديدة في العام 2014 على معالجة التّنافس بين المجموعات والفصائل المتقاتلة، نتج عنها تجدّد المواجهة العسكريّة بين القوى المحلّيّة والتّحالفات الوطنيّة. وقاد هذا إلى انقسامٍ مؤسّساتيٍّ على أرض الواقع بين غرب البلاد وشرقها، وترافق ذلك مع ظهورٍ لأشكال حكم وحلٍّ للصّراع، محليّةٍ ومجتمعيّة.

يجب في كلٍّ من البلدين أن يتمّ الإقرار بالدّور الحاسم الّذي لعبته القوى المحلّيّة، وأن يتمّ الأخذ به بشكلٍ أفضل عند إعادة بناء الأنظمة المؤسّساتيّة السّياسيّة والعسكريّة. كما يجب تصوّر آليّات تمثيلٍ ومشاركةٍ جديدة من أجل ضمان الانخراط الفعليّ للقادة المحلّيّين البارزين والمؤثّرين في الحوارات السّياسيّة المحلّيّة ومسارات الوساطة.

2. الآثار الاقتصاديّة السّياسيّة المترتّبة على الصّراعين

يُعَدّ التّنافس الضّاري من أجل السّيطرة على الموارد أحد أسباب استمرار وعنف ودمار الصّراعين المسلّحين السّوريّ واللّيبيّ. وقد أدّى هذا الصّراع إلى انقسام الاقتصادات الوطنيّة، وتزايد سيطرة القوّات العسكريّة على الدّفق الاقتصاديّ والماليّ، وبروز أو تعزيز مراكز اقتصاديّةٍ جديدةٍ على حساب الّتي كانت قبل الحرب، وهي إمّا أنّها هُمِّشت أو دُمِّرت.

وأدّى الصّراعان أيضاً إلى إعادة توجيه التّدفّقات التّجاريّة والإتجار لتخدم حاجات اقتصادات الحرب. فساهم هذا في تشجيع الدّمج المخفيّ بين المناطق الحدوديّة ومناطق خطّ المواجهة، ويستند على التّهريب والإتجار بأشكالٍ مختلفة. هكذا برزت نتيجةً لهذا مساحاتٍ اقتصاديّةً جديدةً عابرةً للوطن وما دون الوطنيّة.

هذا وساعد الدّعم المادّيّ والإنسانيّ، الّذي أمّنته القوى الإقليميّة والدّوليّة لشركاء محلّيّين معيّنين، في زيادة اعتماد هؤلاء الأخيرين على الغير، بالإضافة إلى التّأثير على موازين القوّة بين القوى المتقاتلة على الأرض، رغم أنّ استمراريّة هؤلاء الفاعلين أو اختفاءهم بيّنت أنّها مرتبطةٌ بعوامل أخرى مثل قدراتهم التّنظيميّة.

لقد ربح الفاعلون غير الحكوميّون المستفيدون من هذه الديناميات الاقتصاديّة استقلالا ذاتيّاً عن السّلطات المركزيّة، وأهميّةً على الصّعيد المحليّ، وتأثيراً في رسم السّياسات، على كلّ من الصّعيدين المحلّيّ والوطنيّ. ويجب على استراتيجيّات إعادة الإعمار والتّطوير أن تأخذ بعين الاعتبار وجود هذه الشّبكات الجديدة والتّرابط الّتي ساهمت في إعادة تشكيل الخارطتين الاقتصاديّة والسّياسيّة في سوريا وليبيا والمناطق المجاورة.

3. نتائج التّدخّل الأجنبيّ على ديناميات الصّراع

في العام 2011، كان للتّدخّل الأجنبيّ العسكريّ السّريع والرّئيسيّ ضدّ القذّافي في القضيّة اللّيبيّة، وغياب الدّعم المباشر ذي الأهميّة للمعارضة عندما بدأ نظام الأسد بعمليّة قمعٍ هائلةٍ، تأثيراً كبيراً على التّطوّرات الأولى والتّنامي اللّاحق للصّراعين.

ولعب انخراط الفاعلين الخارجيّين دوراً غير مقصودٍ في تغيير الديناميات المحلّيّة. فقد ساهم هؤلاء، من خلال توفير دعمٍ

سياسيٍّ ومـادّيٍّ (شرعيّةٌ واعـترافٌ دوليٌّ ومـوارد) لمنظّماتٍ معيّنةٍ، عسكريّةٍ وغير عسكريّةٍ، في تشكيل واقعٍ جديدٍ على الأرض، داعـمين بعض القوى المحلّيّة على حساب أخرى بطريقةٍ لا تتناسب بالضّرورة مع وزنها الحقيقيّ ضمن المناطق أو الجماعات الّتي أتت منها. هذا وأجّجت أفعالهم في بعض الحـالات التّنافس وزادت من انقسام وعـدم شرعيّة وفساد المجموعات المدعومة. ورغـم أنّ الانقسامات على الصّعيد الطّائفيّ أو العرقيّ أو القبليّ والمنافسات كـانت موجودةً قبلاً في سوريا وليبيا، لكنّ التّدخّل الأجنبيّ (من ضمنها المساعدات الإنسانيّة) غالباً ما فاقمها، إذِ التّنافس للسّيطرة على الأراضي والموارد، والمواجهات العسكريّة، والنّزوح القسريّ عمّق الشّرخ بين هذه المجموعات.

كـما أنّ التّركيـز الآن، الّـذي يصبّه الفـاعلون الخـارجيّون على الحرب ضدّ الدّولة الإسلاميّة، له نتائج أساسيّةً على الديناميات المحلّيّة في سوريا وليبيا. وصار الانخراط الفعليّ أو الشّكليّ في هذه الحرب أداةً رئيسيّةً لاكتساب الشرعية بالنّسبة إلى الفاعلين المحلّيّين، الّذين انخرطوا في منافسةٍ ضاريةٍ من أجل الدّعم والاعتراف الخَارجيَّين. هذا واستُخدِم الدّعم أحياناً في الصّراع السّياسيّ والعسكريّ ضدّ الخصوم أكثر منه ضدّ الدّولة الإسلاميّة. ومع أنّ قوىً خارجيّةً تدخلت أو هدّدت بتدّخلٍّ عسكريٍّ مباشرٍ ضدّ الدّولة الإسلاميّة، لكنّ الخبرة أثبتت أنّ الحرب ضدّ المنظّمة الجهاديّة تكون أنجح عندما ترى مختلف القوى المحلّيّة مصلحةً سياسيّةً مشتركةً في التّحالف ضدّها (وعندما تملك القدرة العسكريّة لذلك). بالتّالي إنّ الديناميات السّياسيّة المحلّيّة، خصوصاً حوافز القوى المحلّيّة للتّحالف ضدّ الدّولة الإسلاميّة أو التّساهل أو استخدامها للصّراع على السّلطة، هي مسائل رئيسيّةٌ يجب أخذها بعين الاعتبار عند وضع استراتيجيّةٍ فعّالةٍ ضدّ الدّولة الإسلاميّة.

لا يطمح هذا الكتاب الإلكترونيّ للوصول إلى خلاصاتٍ محدّدةٍ حول الأشكال الجديدة للسّلطة المحلّيّة في سوريا وليبيا، أو الاقتصاد السّياسيّ للصّراعات العسكريّة، أو التّفاعل بين التّدخّلات الخارجيّة والدينامياتات المحلّيّة. بدلاً من ذلك، لقد سلّطنا الضّوء في الملاحظات الموجزة هنا فقط على بعض الميول والتّوجّهات الرّئيسيّة الّتي تتأتّى من تركيزٍ أساسيٍّ على الفاعلين والديناميات المحلّيّين في هذين الصّراعين. وذلك يحتاج إلى تحليلٍ أعمق بكثيرٍ، وهذا تحديداً ما يهدف للقيام به برنامج مسارات الشرق الاوسط بالجامعة الأوروبيّة (EUI – Middle East Directions Programme). كما أنّ الجهد الّـذي نقوم به من أجل صقل تحليل الواقع على المستوى الجزئيّ ضروريٌ للوصول إلى فهمٍ أكثر عموميّةً للتّوجّهات والتّحوّلات الأوسع نطاقاً والبعيدة المدى في منطقة الشّرق الأوسـط. وهـذه خطوةٌ أساسيّةٌ نحو صياغة الخلاصات السّياسيّة الّتي تصدر من بحثنا واستخدامها على نحوٍ فعّال.

بيان بالمؤلّفين

المساهمون

- دريوس الدّرويش (Daryous Aldarwish) هو صحافيٌّ سوريٌّ مستقلٌّ وناشطٌ في مجال حقوق الإنسان. وكتب عدّة مقالاتٍ في الحياة والمستقبل والآداب ومجلس الأطلسيّ ومجلّة شار ومجلّة صُوَر ووسائل إعلامٍ أخرى محلّيّةٍ ودوليّة. كما أنّه متخصّصٌ في المسائل الكرديّة في سوريا.

- فرجينيه كلومبية (Virginie Collombier) زميلةٌ باحثةٌ في معهد الجامعة الأوروبيّة (European Univerity Institute) وتقود مشروعاً بحثيّاً حول التّغيّر الجتماعيّ والسّياسيّ في ليبيا في مرحلة ما بعد القذّافي والأعمال الدّاعمة للحوار اللّيبيّ المجتمعيّ، بالاشتراك مع المركز النرويجي لحل الصراعات (Norwegian Centre for Conflict Resolution (NOREF)). كما أنّ اهتماماتها البحثيّة الرّئيسيّة تشمل في التّحوّلات الاجتماعيّة اللّيبيّة على صعيدَي المجتمع والوطن، والوساطة والمصالحة، والمسائل الأمنيّة. وركّزت، قبل الانضمام إلى معهد الجامعة الأوروبيّة (EUI) على السّياسة في مصر والتّحوّلات قبل ثورة العام 2011 وبعدها.

- أغنيس فافيير (Agnès Favier) هي كبيرة باحثين وهي تحمل شهادة دكتوراه في علم السّياسة المقارنة من معهد الدّراسات السّياسيّة (Institut d'Etudes Politiques – Aix en Provence). وقد عملت كمديرة برنامج في المعهد الفرنسيّ للشّرق الأدنى في بيروت (Institut Français du Proche-Orient - IFPO)، مركّزةً على السّلطة المحلّيّة في لبنان والعالم العربيّ (1999-2003). وكانت أيضاً باحثةً مشاركةً في كوليج دو فرانس (College de France) في باريس (2004-2006). كذلك تملك خبرة مستشارةٍ سياسيّةٍ لشؤون شمال أفريقيا والشّرق الأوسط، تحديداً مع الحكومة الفرنسيّة. وقد تركّز بحثها بشكلٍ أساسيٍّ على السّياسة اللّبنانيّة، ومسارات الحراك الاجتماعيّ والسّياسيّ قبل الحرب الأهليّة وبعدها، وعلى التّحوّلات الاجتماعيّة في سوريا منذ بداية الثّورة.

- ماري فيتزجيرالد (Mary Fitzgerald) هي صحافيّةٌ ومحلّلةٌ متخصّصةٌ في المنطقة الأورو متوسّطيّة، مع تركيزٍ معيّنٍ على ليبيا. لقد قدّمت تقارير من ليبيا منذ شهر شباط/فبراير من العام 2011 لوسائل إعلامٍ من ضمنها الإيكونوميست (The Economist)، بي بي سي (BBC)، فورين بوليسي (Foreign Policy)، نيو يوركر (New Yorker)، فاينانشيال تايمز (Financial Times)، الغارديان (The Guardian). وقد أجرت أبحاثاً حول ليبيا لمنظّماتٍ من بينها المجلس الأوروبيّ للعلاقات الخارجيّة (European Council on Foreign Relations - ECFR). هذا وعاشت في ليبيا خلال العام 2014، وهي مساهمة في الكتاب: The Libyan Revolution and Its Aftermath, Hurst/Oxford University Press, 2015.

- حمزة المؤدب (Hamza Meddeb) باحثٌ مشاركٌ في معهد الدّراسات حول المغرب المعاصر (Institute de Recherche sur the Maghreb Contemporain – IRMC). وكان باحثا غير مقيمٍ في مركز كارنيجي للشرق الأوسط (Carnegie Middle East Center) بين العامين 2015 و2016، وزميلاً جان مونيت لبحوث ما بعد الدّكتوراه (Jean Monnet Postdoctoral) في معهد الجامعة الأوروبيّة بين العامين 2013 و2015. وقد حصل على دكتوراه في العلوم السّياسيّة من سيانس بو باريس (Sciences

Po Paris) في العام 2012. ويركّز بحثه على التّحوّل الدّيمقراطيّ والعلاقات بين الدّولة والمجتمع في تونس، بالإضافة إلى مستقبل الإسلام السّياسيّ والمحفّزات الجغرافيّة السّياسيّة الجديدة في شمال أفريقيا. وهو كاتب مساهمٌ في الكتابَين:

L'Etat d'injustice au Maghreb. Maroc et Tunisie, Karthala, 2015 (with Irene Bono, Beatrice Hibou and Mohamed Tozy) and "Market for Jihad. Radicalization in Tunisia", Carnegie paper, 2015 (with Georges Fahmi).

- لويجي ناربوني (Luigi Narbone) هو مدير برنامج مسارات الشّرق الأوسط في مركز روبرت شومن للدّراسات العليا (Robert Schuman Centre for Advanced Studies) في معهد الجامعة الأوروبيّة. وكان سفيراً سابقاً، ورئيساً لبعثة الاتّحاد الأوروبيّ إلى المملكة العربيّة السّعوديّة، وسفيراً غير مقيمٍ في قطر وعمان والبحرين والإمارات والكويت، ويملك سيرةً مهنيّةً طويلةً في مؤسّسات الاتّحاد الأوروبيّ والأمم المتّحدة. وقد شارك مؤخّراً في تحرير كتابٍ بعنوان:
The Gulf Monarchies Beyond the Arab Spring: Changes and Challenges, The European University Institute, 2015.

- طوماس بييريت (Thomas Pierret) محاضرٌ في الإسلام المعاصر في قسم الدّراسات الإسلاميّة والشّرق أوسطيّة في جامعة إدنبرة (University of Edinburgh). ويملك شهادة دكتوراه في العلوم السّياسيّة من سيانس بو باريس (Sciences Po Paris) وجامعة لوفان (University of Louvain)، وتبوّأ مراكز في دراسات ما بعد الدّكتوراه في جامعة برينستون (Princeton University) وزنتروم مودرنير أورينت (Zentrum Moderner Orient) في برلين. وقد عمل بشكلٍ موسّعٍ على مسألة القيادة والإيديولوجيّة بين الإسلاميّين السّنّة في سوريا قبل العام 2011 وبعده. كما كتب كتاب:
Religion and State in Syria. The Sunni Ulama from Coup to Revolution (Cambridge University Press, 2013).

- سيف الدّين طرابلسي (Seif Eddin Trabelsi) هو صحافيٌّ مقيم في تونس ومتخصّصٌ في الشّؤون التّونسيّة واللّيبيّة.

- جهاد يازجي (Jihad Yazigi) هو رئيس تحرير سيريا ريبورت (Syria Report)، وهي نشرةٌ اقتصاديّةٌ على الإنترنت أسّسها في العام 2001. وكان يكتب ويقوم بأبحاثٍ حول الاقتصاد السّوريّ، ويؤمّن استشاراتٍ وخدماتٍ بحثيّةً لشركاتٍ ومنظّماتٍ دوليّةٍ فاعلةٍ أو عاملةٍ في سوريا منذ 15 سنة.

شكرٌ وتقدير

إنّ برنامج مسارات الشّرق الأوسط (Middle East Directions Programme) يعبّر عن امتنانه وشكره للسّيّد باسل الجنيدي، المدير العامّ لمركز سياسات الشّرق (Orient Policy Center) في تركيا، وللمركز من أجل تأمينه خرائط سوريا وسماحه لنا باستخدامها في هذا الكتاب الإلكترونيّ.

QM-02-16-527-AR-N

Publications Office

doi:10.2870/623740
ISBN: 978-92-9084-484-6